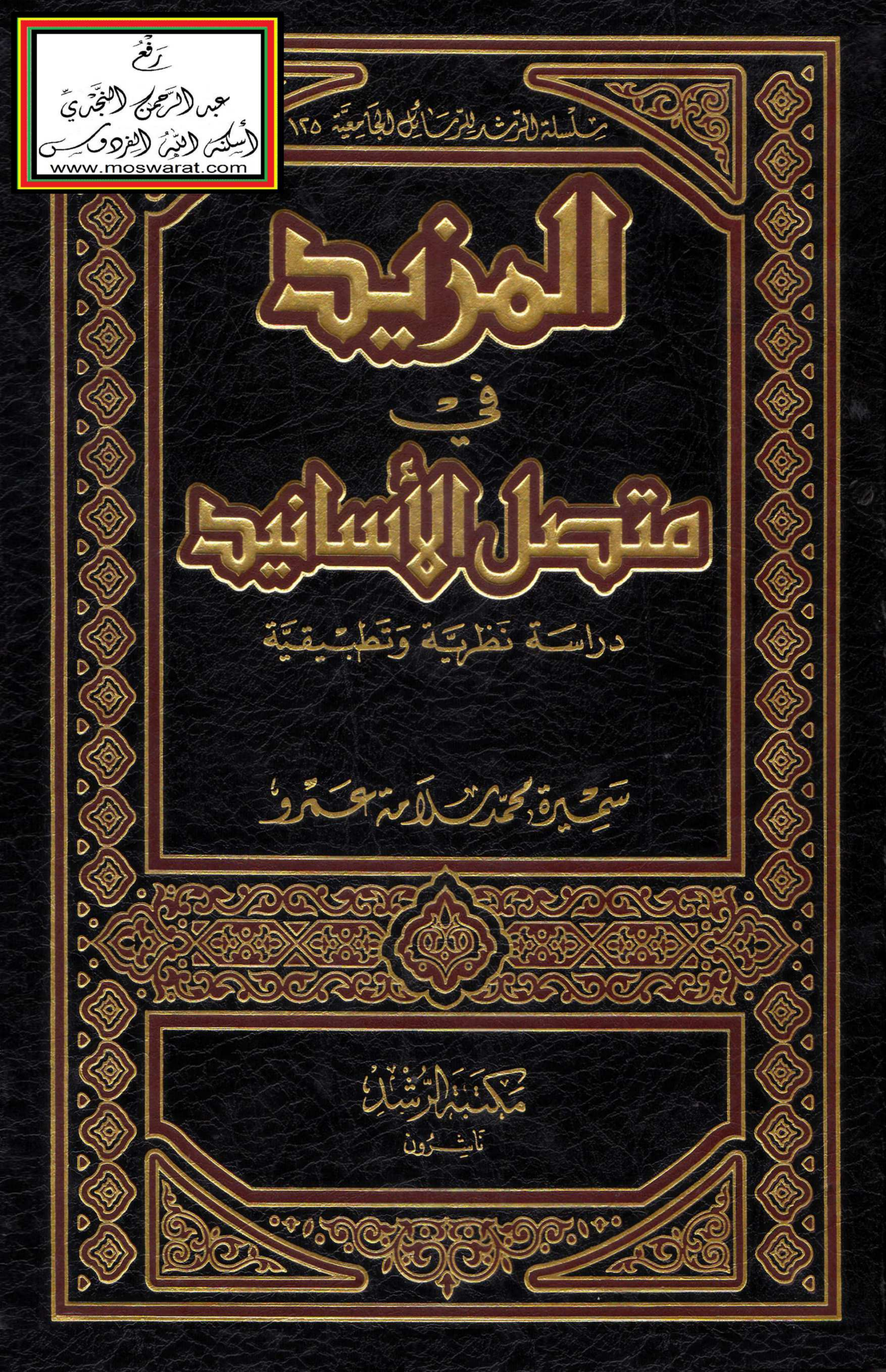


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
سلسلة الرسائل الجامعية ١٢٥
المزيد
في
متصل الأسانيد
دراسة نظرية وتطبيقية
سميرة محمد سلامة عمرو
مكتبة الرشد
ناشرون

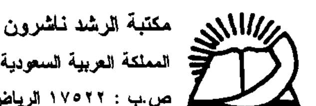

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المزيد في متصل الأسانيد

دراسة نظرية وتطبيقية

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م



مكتبة الرشد ناشرون

المملكة العربية السعودية – الرياض – شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

Email.alrushd@alrushdryh.com

Website : www.rushd.com

- فرع طريق الملك فهد : الرياض – هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١
- فرع مكة المكرمة : هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة : شارع ابى ذر الغفارى – هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : ميدان الطائرة – هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة – طريق المدينة – هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها : شارع الملك فيصل – تلفاكس ٢٣١٧٣٠٧
- فرع الدمام : شارع الخزان – هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

- القاهرة : مكتبة الرشد – هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
- بيروت : دار ابن حزم هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب : الدار البيضاء – وراقة التوفيق – هاتف ٣٠٣١٦٢ فاكس ٣٠٣١٦٧
- اليمـــن : صنعاء – دار الآثار – هاتف ٦٠٣٧٥٦
- الأردن : عمان – الدار الأثرية ٦٥٨٤٠٩٢ جوال ٧٩٦٨٤١٢٢١
- البحرين : مكتبة الغرباء – هاتف ٩٥٧٨٣٣ – ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات : مكتبة دبي للتوزيع هاتف ٤٣٣٣٩٩٩٨ فاكس ٤٣٣٣٧٨٠٠
- سوريا : دار البشائر ٢٣١٦٦٦٨
- قطـــر : مكتبة ابن القيم – هاتف ٤٨٦٣٥٣٣

المزيد في متصل الأسانيد

دراسة نظرية وتطبيقية

إعداد
سميرة محمد سلامة عمرو



بسم الله الرحمن الرحيم

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول
على درجة الماجستير في الحديث النبوي كلية
الدراسات العليا الجامعة الأردنية
تشرين الثاني - ٢٠٠٠

الإهـــــــــداء

إلى مَنْ حبب إليّ الله ورسوله منذ نعومة أظفاري وفي سني شبابي...

إلى من سلكا بي سبيل الحق وعرفاني الطريق..

إلى مَنْ عَلّماني أن الحياة جهاد وأن العلم نور..

إلى من صبرا معي على معاناة الدراسة وسهرها الطويل..

معلّمي والدي.. غاليتي أمي.

إلى قرة العين... زوجي «منتصر حسين الحروب».

إلى شموع الأمل... أخوتي.

إلى النرجستين... أختاي.

إلى رمز العطاء... زوجات أخوتي.

أهدي هذا العمل.

سميرة



شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل وخالص التقدير لأساتذتي الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأخص بالذكر أستاذي المشرف السابق الدكتور محمد عيد الصاحب - حفظه الله ورعاه - وفرج الله عنه وفك أسره، وعجل الله مجيئه الذي استفدت منه الكثير، وأولاني اهتماماً ورعاية بالغة.

وأشكر كذلك المشرف الحالي على الرسالة الدكتور ياسر الشمالي الذي قدم لي الكثير طيلة فترة الإشراف وقبلها وكان له الفضل الكبير في إخراج هذه الرسالة على هذا الوجه، فجزاه الله خيراً.

وأتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الكرام: الأستاذ الدكتور محمد قاسم العمري الذي تجشم عناء الحضور من جامعة اليرموك، والدكتور شرف القضاة الذي استفدت من علمه الكثير طيلة فترة الدراسة، والدكتور سلطان العكايلة الذي كان هذا البحث ثمرة من ثمار علمه وفكرة من أفكاره، والذي لم يبخل علي بالنصح والإرشاد.

فجزا الله الجميع خير الجزاء ووفقهم لخدمة هذا الدين.

كما أنني أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة وأخص بالذكر أفراد مكتبة الرواد وبالذات الآنسة ناريمان ضبان التي قامت بطباعة الرسالة وإخراجها على هذا الوجه.

والله ولي التوفيق



بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدِّمَــة

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾ صدق الله العظيم.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومَنْ يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأمينه على وحيه وخاتم رسله، بلّغ الرسالة وأدى الأمانة.

أما بعد:

فموضوع المزيد في متصل الأسانيد من الموضوعات المهمة في علوم الحديث، فكان لا بد من دراسة علمية تُجليه وتوضحه وتُبين كل ما يتعلق به. فهذا النوع يلتبس مع أنواع أخرى مثل المرسل الخفي، ومضطرب الإسناد والمدرج في الإسناد وغيرها. وله علاقة وطيدة بعلم العلل. فكان لا بد من هذه الدراسة لإزالة اللبس وتوضيح العلاقة.

▣ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

أولاً: الوقوف بدقة على معنى المزيد في متصل الأسانيد وأسبابه.

ثانياً: التمييز بين ما يمكن الاعتماد عليه وما لا يمكن الاعتماد عليه حيث إن ثبوت أن السند من المزيد لا يضر بالرواية، أما إذا كانت الزيادة على أصل الإسناد المنقطع فإن هذا قد يغتر به البعض ويعتبر السند متصلاً بينما الصواب الانقطاع.

ثالثاً: التمييز بينه وبين المصطلحات الأخرى. كالمدرج في الإسناد ومضطرب الإسناد وزيادة الثقة في الإسناد والمرسل الخفي.

رابعاً: تحديد علاقته بعلم العلل.

خامساً: دراسة أمثلة عند الشيخين البخاري ومسلم تحقق فيها قاعدة المزيد في متصل الأسانيد للوصول إلى حكم دقيق بحقها.

سادساً: وجود دراسة مستقلة ومفصلة لهذا الموضوع نضعها بين يدي الباحثين.

◙ منهج الدراسة:

جاءت خطوات العمل في هذه الرسالة على النحو التالي:

١ ـ الجمع والاستقراء، وكان ذلك من خلال:

أولاً: جمع المادة النظرية من كتب المصطلح المختلفة وذلك بالعودة إلى جميع كتب المصطلح المتوفرة، فلم أدع منها كتاباً إلّا محصته.

ثانياً: استقراء الكتب التي هي مظنة لوجود هذا النوع من الأحاديث فيها، مثل كتب العلل، فقد قمت باستقراء كتاب علل الترمذي والعلل لابن المديني والعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل والتمييز للإمام مسلم. استقراءً كاملاً، أما كتاب علل ابن أبي حاتم والعلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني وكتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، فقد قمت باستقراء بعض الأجزاء منها. وباقي الأجزاء. بحثت عن الأحاديث فيها عن طريق الحاسوب، وباقي الكتب مثل كتب السؤالات وباقي كتب الشروح وغيرها فقد كان جمع الأحاديث فيها عن طريق الحاسوب فقط.

أما طريقة استخدام الحاسوب فكانت كالآتي:

١ ـ إدخال الألفاظ التالية: زاد، يزيد، زيد، المزيد، المزيد في متصل الأسانيد، أدخل، يدخل، دخل، لزم الطريق، سلك الجادة، جوَّد، رواه على الوجهين.

٢ ـ استقراء جميع الأحاديث التي فيها هذه الألفاظ.

ثالثاً: جمع الأحاديث التي تحقق فيها قاعدة المزيد.

رابعاً: دراسة الأحاديث وكانت الدراسة كالآتي:

أ ـ تخريج الأحاديث من مظانها وجمع طرقها المختلفة.

ب ـ رسم شجرة الإسناد لكل حديث. وتحديد المدار.

ج ـ جمع أقوال العلماء في كل حديث وذلك بالعودة إلى جميع كتب العلل وكتب السؤالات، والكتب التي خرّجت الحديث نفسه والغالب على أصحابها التعليق على كل حديث مثل: جامع الترمذي، وسنن أبي داود وكذلك كتب التراجم مثل الكامل في الضعفاء، والتاريخ الكبير للبخاري، وغيرها.

د ـ تصنيف المعلومات، وذلك عن طريق:

١ ـ كتابة أسماء الرواة الذين اتفقوا على طريقة واحدة.

٢ ـ كتابة اسم الراوي الذي خالف وتحديد موضع المخالفة.

٣ ـ الترجمة للراوي الذي خالف ومعرفة أقوال العلماء فيه وذلك بالعودة إلى جميع كتب التراجم. أما باقي الرواة، فقد كانت الترجمة لهم بذكر اسمه كاملاً.

٤ ـ توظيف أقوال العلماء في الحديث.

هـ ـ الحكم على الأحاديث.

○ ○ ○ ○ ○

◘ خطة الرسالة ◘

انتظمت الرسالة وفقاً للأبواب والمباحث الآتية:

*** الباب الأول: الدراسة النظرية:**

الفصل الأول: المزيد في متصل الأسانيد، تعريفه ودراسة المسائل الخاصة.

المبحث الأول: تعريف المزيد في متصل الأسانيد، لغةً واصطلاحاً.

المطلب الأول: تعريف المزيد في اللغة

المطلب الثاني: تعريف المزيد في الاصطلاح.

المطلب الثالث: شرح التعريف.

المبحث الثاني: أسباب المزيد.

السبب الأول: الوهم.

السبب الثاني: سوء الحفظ.

السبب الثالث: سلوك الجادة.

المبحث الثالث: طرق معرفة المزيد.

المبحث الرابع: ما صورته صورة المزيد في متصل الأسانيد وليس بمزيد.

الفصل الثاني: المزيد والمصطلحات الأخرى.

المبحث الأول: علاقة المزيد بعلم العلل.

المبحث الثاني: المزيد في متصل الأسانيد وزيادة الثقة في الإسناد.

المطلب الأول: الفرق بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد.

المطلب الثاني: علاقة المزيد بزيادة الثقة في الإسناد.

المبحث الثالث: التمييز بين المزيد والإدراج في الإسناد.

المطلب الأول: تحديد المقصود من الإدراج.

المطلب الثاني: الفرق بين المزيد والإدراج في الإسناد.

المبحث الرابع: التمييز بين المزيد والمرسل الخفي.

المبحث الخامس: التمييز بين المزيد والمضطرب في الإسناد.

* **الباب الثاني: الدراسة التطبيقية:**

الفصل الأول: المزيد عند الشيخين البخاري ومسلم.

الفصل الثاني: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد.

المبحث الأول: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد وصرّح العلماء بذلك.

المبحث الثاني: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد ولم يصرح العلماء بذلك.

الفصل الثالث: ما لم يثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد:

- **الخاتمة:** وذكرت فيها أبرز نتائج البحث.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى عدم وجود دراسات سابقة تطرقت للبحث في المزيد في متصل الأسانيد، على ضوء ما قدمت سوى ما ذكر من إطلالات سريعة في كتب المصطلح.

أما ميدان الدراسة التطبيقية فلم أجدْ مَن اعتنى بالمزيد في متصل الأسانيد فيه سوى ما كان من الخطيب البغدادي في كتابه «تمييز المزيد» ـ وهو مفقود ـ والعلائي في «جامع التحصيل» والحافظ ابن حجر في كتابه «فتح الباري» حيث ذكروا بعض الأمثلة عليه.

وقد سبقني في الكتابة في هذا الموضوع الدكتور سلطان العكايلة، حيث كتب بحثاً لا زال مخطوطاً بعنوان المزيد في متصل الأسانيد حيث تطرق فيه لتعريف المزيد وعلاقته بالمرسل الخفي ورجح الرواية الناقصة عند البخاري وذكر أمثلة عليه، واستفدت منه في فهم بعض القضايا المتعلقة بالمزيد في متصل الأسانيد.

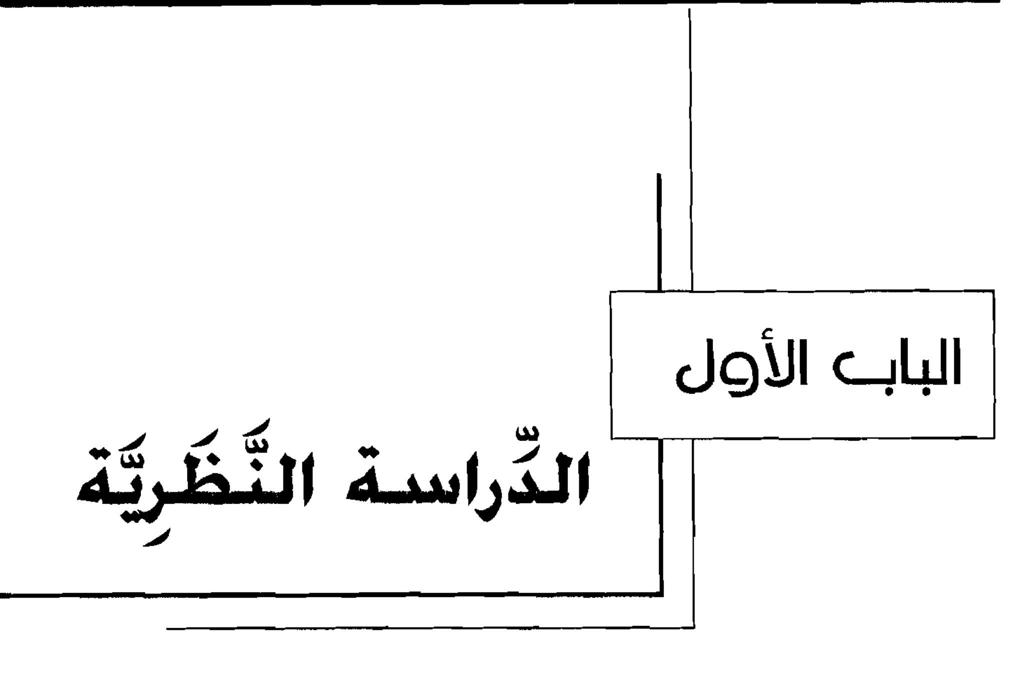
وأخيراً:

فهذا جهد المقل حاول فيه إفراغ وسعه وبذل جهده، فإن أصبت فمن الله التوفيق وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، وأرجو أن أكون قد وفقت في إخراج هذا البحث على الوجه المطلوب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

سميرة محمد سلامة عمرو





الباب الأول

الدِّراسة النَّظَرِيَّة

الفصل الأول: المزيد في متصل الأسانيد ودراسة المسائل الخاصة به.

الفصل الثاني: المزيد والمصطلحات الأخرى.

الفصل الأول

المزيد في متصل الأسانيد ودراسة المسائل الخاصة به

المبحث الأول: تعريف المزيد في متصل الأسانيد: لغة، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أسباب المزيد.

المبحث الثالث: طرق معرفة المزيد.

المبحث الرابع: ما صورته صورة المزيد وليس بمزيد.





المبحث الأول

تعريف المزيد
في متصل الأسانيد لغة واصطلاحاً

المطلب الأول: تعريف المزيد في متصل الأسانيد في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف المزيد في متصل الأسانيد في الاصطلاح.

المطلب الثالث: شرح التعريف.



تعريف المزيد
في متصل الأسانيد لغة واصطلاحاً

لتحديد المعنى الدقيق لمفهوم المزيد في متصل الأسانيد لا بد من معرفة المعنى اللغوي له.

◈ المطلب الأول ◈

تعريف مفردات المركب الإضافي
«المزيد في متصل الأسانيد» في اللغة

يقتضينا منهج البحث العلمي أن نعرف مفردات المركب الإضافي في اللغة: المزيد، المتصل، الأسانيد.

◘ المسألة الأولى: تعريف المزيد في اللغة:

يعود «المزيد» إلى الأصل الثلاثي زاد. يقول أهل اللغة: «زاد الشيء يزيدُ، زيْداً وزِيداً وزياداً ومَزيداً ومُزاداً»[1] وفي معنى الأصل الثلاثي يقول الراغب الأصبهاني: «هو أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيءٌ آخر»[2]. ويقول ابن فارس: «الزاء والياء والدال. أصل يدل على الفضل. ويقولون: زاد الشيء يزيد فهو زائد وهؤلاء قوم زيد على كذا أي يزيدون»[3].

---

(١) ابن دريد: جمهرة اللغة ٢/ ٢٦٠؛ والصاحب: المحيط في اللغة ٩/ ٧٧؛ وابن منظور: لسان العرب ٦/ ١٢٣.
(٢) معجم مفردات القرآن الكريم ص٢٤٢.
(٣) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٤٠.

◘ المسألة الثانية: تعريف المتصل في اللغة:

يعود «المتصل» إلى الأصل الثلاثي وصل يقول أهل اللغة: وصل الشيء وصْلاً وَصلةً وصُلَةً»[١].

وفي معنى الأصل الثلاثي يقول الراغب الأصبهاني: «هو اتحاد الأشياء بعضها ببعض»[٢].

وإلى هذا ذهب ابن فارس حيث يقول «الواو والصاد واللام، أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء»[٣].

ويقول الفيروزآبادي «وهو خلاف المنقطع»[٤] «وضد الهجران»[٥].

◘ المسألة الثالثة: تعريف الإسناد في اللغة:

الأسانيد جمع إسناد. ويعود إلى الأصل الثلاثي «سند» يقول أهل اللغة: سند إلى الشيء يسند سنوداً وأسند وتساند وأسند»[٦].

وفي معنى الأصل الثلاثي يقول ابن فارس «السين والنون والدال. أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء»[٧].

ويقول ابن منظور «السند: هو ما ارتفع من الأرض من قبل الجبل أو الوادي».

«وأسند الحديث بمعنى رفعه»[٨].

---

(١) ابن منظور: لسان العرب ١٥/ ٣١٧.
(٢) معجم مفردات القرآن الكريم ص٥٩٧.
(٣) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ٦/ ١١٥.
(٤) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط ص١٠٦٨.
(٥) ابن منظور: لسان العرب ١٥/ ٣١٧.
(٦) ابن منظور: لسان العرب ٦/ ٣٨٧.
(٧) معجم مقاييس اللغة ٣/ ١٠٥.
(٨) ابن منظور: لسان العرب ٦/ ٣٨٧.

◈ المطلب الثاني ◈

تعريف المزيد في متصل الأسانيد في الاصطلاح

أول من كتب في المزيد في متصل الأسانيد هو الخطيب البغدادي في كتابه «تمييز المزيد في متصل الأسانيد» وكتابه مفقود، وقد انتقده ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث حيث قال: «وفي كثير مما ذكره نظر لأن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة عن في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكره فيه الزائد لما عرف في نوع المعلل، وإن ذكر فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه منه نفسه، اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً»[١].

واعترض أيضاً عليه ابن رجب الحنبلي حيث قال: «إن الخطيب تناقض، فذكر في «كتاب الكفاية» للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه في كتاب «تمييز المزيد في متصل الأسانيد» وقد عاب تصرفه هذا في كتاب «تمييز المزيد» محدثو الفقهاء وطمع فيه لموافقته لهم في «كتاب الكفاية»[٢].

ثم جاء ابن الصلاح فجعله النوع السابع والثلاثون في كتابه علوم الحديث. لكن لم يعرفه، بل اكتفى بذكر مثال واحد عليه وهو حديث «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» حيث قال: «ومثاله ما روى ابن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمٰن بن يزيد حدثني بسر بن عبيد الله قال: سمعنا أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»**، فذكر سفيان

---

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث ص٢٨٦.

(٢) ابن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي ١/٢١٦.

وأبي إدريس زيادة وهم، فالوهم في سفيان ممن دون ابن المبارك لأن ثقات رووه عن ابن المبارك عن أبي يزيد ومنهم من صرح فيه بالإخبار وفي أبي إدريس من ابن المبارك لأن ثقات رووه عن أبي يزيد فلم يذكروا أبا إدريس ومنهم من صرح بسماع بسر من واثلة، قال أبو حاتم الرازي يرون أن ابن المبارك وهم في هذا قال وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة وقد سمع هذا بسر من واثلة»[١].

ثم جاء ابن كثير فكان ـ بعد الخطيب ـ أول من عرف المزيد في متصل الأسانيد في كتابه «مختصر علوم الحديث» حيث قال: «هو أن يزيد راو في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره وهذا يقع كثيراً في أحاديث متعددة»[٢]. وذكر نفس المثال الذي ذكره ابن الصلاح وشرح أحمد شاكر هذا التعريف حيث قال: «قد يجيء الحديث الواحد بإسناد واحد من طريقين، ولكن في أحدهما زيادة راو وهذا يشتبه على كثير من أهل الحديث ولا يدركه إلا النقاد فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراوين لها أو بضبطهم وإتقانهم، وتارة يحكم بأن راوي الزيادة وهم فيها تبعاً للترجيح والنقد. فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع الإرسال الخفي، وإذا رجح النقص كان الزائد من المزيد في متصل الأسانيد»[٣].

وهذا مقيد منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المزيد في متصل الأسانيد مرجوح والزيادة خطأ.

ثم جاء العلائي في كتابه «جامع التحصيل لأحكام المراسيل» حيث قال في سياق حديثه عن طرق معرفة المرسل الخفي: «... ثم لا بد في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ عن ونحوها، فأما متى كان بلفظ حدثنا ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة

---

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث ص٤٨٣ ـ ٤٨٤.
(٢) أحمد شاكر: الباعث الحثيث ص١٧١.
(٣) المرجع السابق.

رجل بينهما فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد **ويكون الحكم للأول**»[1]. وذكر المثال الذي ذكره ابن الصلاح، وذكر غيره.

وقوله: ويكون الحكم للأول يُفهم منه أن المزيد مرجوح والزيادة خطأ.

ثم جاء الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباسي حيث قال: «أن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راوٍ بينهما... وهذا محل نظر لا يُدركه إلا الحفاظ النقاد ويشتبه ذلك على كثير من أهل الحديث، لأنه ربما كان الحكم للزائد وربما كان للناقص والزائد وهم فيكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد»[2]، وذكر المثال نفسه الذي ذكره ابن الصلاح.

وقوله: والزائد وهم... إلخ، صريح في أن المزيد مرجوح.

ثم جاء ابن المُلقِّن[3]: فلم يزد شيئاً عما ذكره ابن الصلاح، حيث لم يُعرّف المزيد في متصل الأسانيد وذكر المثال نفسه الذي ذكره ابن الصلاح.

ثم جاء العراقي في كتابه «تقييد الإيضاح» فلم يُعرف المزيد وذكر المحقق تعريف ابن حجر للمزيد الذي سيأتي ذكره، وذكر تعريف الشيخ عبد الله خاطر حيث قال: «أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً»[4].

ثم جاء ابن حجر حيث قال: «إن كانت المخالفة (بزيادة راوٍ) في أثناء الإسناد ومَنْ لم يزدها أتقن ممن زادها (فهذا) هو المزيد في متصل الأسانيد»[5].

يقول الهروي في شرح شرح نخبة الفكر: «هو أن يزيد الراوي في

---

(١) العلائي: جامع التحصيل لأحكام المراسيل ص١٤٦.
(٢) الأنباسي: الشذا الفياح ص٣٣٩.
(٣) ابن الملقن: المقنع في علوم الحديث ٢/ ٤٨٣.
(٤) العراقي: التقييد والإيضاح ص٢٤٦، دار الحديث، ط٢، ١٩٨٤م.
(٥) ابن حجر: نخبة الفكر ص٨٦.

إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً، وذكر مثال: «لا تجلسوا على القبور»[1].

قلت: يتضح من كلام ابن حجر أن راوي المزيد أقل إتقاناً ممن لم يزدها وهذا يعني أن المزيد مرجوح، وسيتضح ذلك في صنيع ابن حجر في الأحاديث التي قال أنها من المزيد في متصل الأسانيد، حيث صرح أن الزيادة فيها وهم، وسيأتي في الدراسة التطبيقية إن شاء الله.

ثم جاء بعد ابن حجر الإمام السخاوي في «شرح ألفية العراقي» حيث قال: «إن كان حذف الزائدة بين الراوين في السند الناقص (بتحديث أو إخبار أو إسماع أو غيرها) مما يقتضي الاتصال (أتى) وراوي السند الناقص كما قيد به شيخنا أنفس ممن زاد (فالحكم له) أي للإسناد الخالي عن الاسم الزائد، لأن مع راويه كذلك زيادة وهي إثبات سماعه، وحينئذٍ فهذا هو النوع المسمى بالمزيد في متصل الأسانيد المحكوم فيه بكون الزيادة غلطاً من راويها، أو سهواً باتصال السند الناقص بدونها»، وذكر حديث الخولاء بنت نوبية، فإنه رواها عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن الزهري عن حبيب مولى عروة عن عروة عن عائشة وصوابه رواية شعيب والحفاظ عن الزهري عن عروة نفسه بلا واسطة، وذكر حديث «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» رواه علي بن عبد الحميد الفطائري عن ابن أبي عمر عن ابن عيينة عن مسعر عن ابن إسحاق عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة، فقوله: عن مسعر زيادة قد رواه الحميدي والحفاظ عن ابن عيينة بدونها، ولكن قد رواه داود بن الزبرقان عن ابن إسحاق فأدخل بين أبي عتيق وعائشة القاسم «وهو وهم» وكذا قال مصعب عن ابن ماهان عن الثوري فذكر القاسم فيه ليس بمحفوظ»[2].

ثم جاء السيوطي في كتابه تدريب الراوي، فلم يزد عما ذكره ابن

---

(١) الهروي: شرح شرح نخبة الفكر ص٤٧٨.

(٢) السخاوي: فتح المغيث شرح ألفية الحديث ١/ ٨٨.

الصلاح، حيث أنه لم يعرف المزيد وذكر المثال نفسه الذي ذكره ابن الصلاح[1].

وجاء بعدهم طاهر الجزائري فلم يخرج عما ذكره الأنباسي[2].

وعرفه الأستاذ نور الدين عتر «أن يزيد راوٍ في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره»، وذكر حديث النبي ﷺ في النهي عن المتعة يوم الفتح، حيث قال: قال الترمذي: «هذا حديث خطأ والصحيح عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه ليس فيه عمر بن عبد العزيز وإنما أتى هذا الخطأ من جرير بن حازم»[3].

وجميع المتأخرين مثل يحيى المختار غزاوي[4] ومحمد عثمان الخشت[5] ومحمد رأفت سعيد[6] ومحمد بن عبد القادر الفاسي[7] ومحمد محيي الدين[8] وحسن محمد مقبولي[9] كلهم عرفوه على «أن يزيد راو في أثناء السند المتصل رجلاً لم يذكره غيره وهما وخطأً».

أقول: هذه جميع الكتب التي عالجت موضوع المزيد في متصل الأسانيد حسب جهدي واطلاعي، والملاحظ عليها ما يلي:

أولاً: أغلب الكتب اعتمدت مثالاً واحداً وهو حديث «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» ما عدا السخاوي في فتح المغيث، حيث ذكر حديث الخولاء بنت ثوبية، وحديث «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب»، والعتر في

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي ١/١١٩.
(٢) طاهر الجزائري: توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢/٥٩٣.
(٣) الأستاذ نور الدين عتر: منهج النقد ص٣٦٤ وسيأتي تخريج الحديث لاحقاً.
(٤) يحيى غزاوي: المبسط في علوم الحديث ص٥٧.
(٥) محمد عثمان الخشت: مفاتيح علوم الحديث ص١٢١.
(٦) محمد رأفت سعيد: مهارة التخريج ص٤١٨.
(٧) الفاسي: شرح منظومة ألقاب الحديث ص١٠٩.
(٨) محمد محيي الدين: شرح ألفية السيوطي ص٩٠.
(٩) حسن مقبولي: مصطلح الحديث ورجاله ص١٦٣.

منهج النقد حيث ذكر حديث «نهى النبي عن المتعة يوم الفتح» والملاحظ على هذه الأمثلة أن الزيادة فيها وهم.

ثانياً: الشيخ عبد الله خاطر والسخاوي ومحمد رأفت سعيد والهروي والفاسي ومحمد محي الدين، عرفوا المزيد في متصل الأسانيد «أن يزيد الراوي في إسناده حديثاً متصلاً رجلاً أو أكثر وهما منه وغلطاً» فيصرحون بأن تكون الزيادة غلطاً.

أما ابن الصلاح: فقد ذكر حديث «لا تجلسوا على القبور» والزيادة فيه خطأ ولم يذكر حديثاً آخر غيره.

وكذلك ابن كثير عرفه ولم يقيد الزيادة بأن تكون وهماً، لكن شرح أحمد شاكر للتعريف بين ذلك، والعلائي في تصريحه: «ويكون الحكم للأول» أي أن الزائد خطأ، وكذلك ابن الملقن والسيوطي، واكتفاؤهم بذكر هذا المثال يشير إلى أن الزيادة في المزيد تكون وهماً، وابن حجر يفهم من كلامه أن المزيد هو الجهة المرجوحة لأنه جعل راوي السند الذي ليس فيه زيادة أتقن وأحفظ، والهروي عندما شرح شرح النخبة قيدها بالوهم. وكذلك الأستاذ نور الدين عتر قيد الإسناد بالاتصال ولم يقيد الزيادة بالوهم، لكن ذكره لحديث: «نهى النبي ﷺ عن المتعة يوم الفتح» حيث الزيادة في هذا المثال وهم يؤكد كون الزيادة وهماً، وإلا لذكر مثالاً آخر ينفي ذلك.

ثم قولهم في التعريف «زيادة» يشير إلى ما ذهبت إليه لأن الزيادة في أصلها تعني «هو أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر»[١]. فالزيادة ليست من أصل المزيد عليه، وهذا يدعم ما ذهبت إليه من توجيه أقوال العلماء في المزيد.

فعليه وبناءً على دراستي لأحاديث المزيد في متصل الأسانيد وفهمي

(١) الأصبهاني: معجم مفردات القرآن الكريم ص٢٤٢.

لكلام العلماء أرى أن المزيد في متصل الأسانيد يمكن تعريفه على أنه «أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره غلطاً» والله أعلم.

وأما من يرى أن المزيد في متصل الأسانيد يشمل ما إذا كانت الزيادة صحيحة أو خطأ فهي وجهة نظر، لكن لا يوجد في كلام العلماء ما يؤيدها.

وبالله التوفيق.

◈ المطلب الثالث ◈

شرح التعريف

عرفنا أن المزيد في متصل الأسانيد هو أن يزيد الراوي في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره غلطاً، فكان لا بد من معرفة المقصود من الزيادة ومفهوم الاتصال، وسبب تقييد الزيادة بالغلط.

▣ أولاً: المقصود من الزيادة:

تقدم في تعريف الزيادة في اللغة «أن ينضم ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر»[(١)].

فالمقصود أن الزيادة لا تكون من أصل المزيد عليه. أما إذا كانت من أصل المزيد عليه فهنا لا يمكن اعتبارها زيادة لأن المعنى اللغوي يوحي بغير ذلك، فعليه: الإسناد الذي فيه زيادة راو ليس منه أصلاً نسميه مزيداً، أما الإسناد الذي فيه زيادة راو أصلاً من المزيد عليه ثم رُوي بغير هذه الزيادة فهذا لا نسميه مزيداً. لأن الراوي من أصل المزيد عليه. فالمقصود من الزيادة إذن أن يكون الراوي المزيد ليس من أصل الإسناد. فمتى كان من أصل الإسناد بحيث روي مرة بدونه ومرة بالواسطة، فهذا لا يطلق عليه مزيداً حسب ما يفيده المعنى اللغوي.

---

(١) الراغب: معجم مفردات القرآن الكريم ص٢٤٢.

▣ ثانياً: «المتصل»[1]:

نحن نعلم أن الحديث المتصل تعريفه هو «الذي اتصل إسناده. فكان كل واحد من رواته قد تلقاه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه بطريقة مقبولة»[2].

لكن المقصود من الاتصال في هذا المصطلح: هو ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة. ولا أقصد بثبوت السماع هو أن تكون صيغة التلقي. «حدثنا أو أخبرنا..» بل المقصود هو أن تدل القرائن على أن التلميذ سمع من الشيخ أو أن ينص أحد العلماء على ذلك[3].

ومما يدل على أن المقصود بالاتصال هنا ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة هو ما يلي:

▣ أولاً: صنيع أبي حاتم:

الحديث: روى الإمام النسائي في سننه قال: حدثنا علي بن حجر، حدثنا إسماعيل قال: حدثنا حميد عن أنس قال: «آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ مع القوم، صلى بثوب واحد متوشحاً خلف أبي بكر».

رواه حماد بن سلمة[4] وخالد الواسطي[5] والأنصاري[6] ومعتمر بن سليمان[7] وإسماعيل بن علية[8] كلهم عن حميد عن أنس.

---

(١) يقول الأستاذ نور الدين عتر: زدنا عليه كلمة (المتصل) لأن الزيادة في غير المتصل لا تدخل في هذا النوع أشار إليه في حاشية كتاب ابن الصلاح: علوم الحديث ص٢٨٦.

(٢) ابن الصلاح: علوم الحديث ص٤٤؛ السخاوي: فتح المغيث ص٤٣.

(٣) إذا أخرج الإمام البخاري ومسلم الحديث، أكتفي بكونهم أخرجوه لإثبات سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة. أما إذا كان في غير البخاري ومسلم أبحث على ما يدل على ثبوت السماع.

(٤) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ١٢٢.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) النسائي: السنن الكبرى ١/ ٢٨١؛ وأحمد: المسند ٣/ ١٥٩.

وخالفهم يحيى بن أيوب[1] فرواه عن حميد عن ثابت عن أنس.

فيحيى بن أيوب خالف أصحاب حميد الثقات حيث زاد رجلاً وهو ثابت، وهذه الزيادة خطأ ممن زادها، بسبب المخالفة ولأنه ثبت سماع حميد من أنس لهذا الحديث بدون الواسطة.

ويقول الترمذي: «ومن لم يذكر فيه عن ثابت فهو أصح»[2]، فهنا يمكن اعتبار هذا الحديث مثالاً على المزيد في متصل الأسانيد.

لكن سقت هذا المثال لأبين صنيع ابن أبي حاتم في إثبات سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة، يقول ابن أبي حاتم «يحيى قد زاد رجلاً ولم يقل أحد من هؤلاء عن حميد سمعت أنساً ولا حدثني أنس وهذا أشبه. قد زاد رجلاً»[3].

فهنا قوله: «هذا أشبه» يدل على أن رواية الجمهور هي الأولى. وأن رواية يحيى الذي خالف ليست صحيحة، وقد وافقه الترمذي في ذلك، وقد تقدم. ويحيى بن أيوب لم يجمع على توثيقه ويخطأ فلعل هذا الحديث من أخطاءه[4].

فهنا حكم بصحة رواية الجمهور مع العلم أنه لم يقل أحد من هؤلاء عن حميد سمعت أنساً أو حدثني أنس فالاتصال هنا كان بتصريح العلماء بصحة رأي الجماعة وليس الأخذ بظاهر الإسناد مع العلم أنه يؤخذ به إذا لم يكن هناك أي قرينة تثبت الاتصال.

فحرص أبي حاتم على إثبات سماع حميد من أنس لهذا الحديث يدل على أن المقصود من الاتصال في هذا المصطلح هو ثبوت سماع التلميذ من الشيخ

---

(١) الترمذي: السنن، كتاب الصلا، باب ١٥١ ص٩٨، طبعة دار السلام، الرياض.

(٢) الترمذي: السنن ص٩٨.

(٣) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ١٢٢.

(٤) انظر: ترجمة يحيى بن أيوب المزي: تهذيب الكمال ٣١/ ٢٣٣؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ١١/ ١٦٤؛ والتقريب ١٢/ ٣٤٣؛ ولسان الميزان ٩/ ٢٨٣.

لذلك الحديث وليس ثبوت سماعه في الجملة، ذلك لأن حميداً من تلاميذ أنس وقد سمع منه أحاديث كثيرة، لكنه مدلس قد يروي عنه ما لم يسمع.

وهنا يجدر بنا الإشارة إلى الفرق بين التدليس، والمزيد في متصل الأسانيد ومعرفة الفرق بينهما يقتضي معرفة المقصود من التدليس «وهو أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه وأدرك زمانه وأخذ عنه، وسمع منه، وحدث عنه بما لم يسمعه منه وإنما سمعه من غيره عنه، ممن ترضى حاله أو لا ترضى على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره وقد يكون لأنه استصغره»[1].

فيمكن معرفة الفرق بينهما من التعريف وهو أن المزيد يكون فيه زيادة رجل في الإسناد بخلاف التدليس الذي يكون فيه إسقاط راوٍ من الإسناد، فعليه وإن كان الراوي الذي زاد مدلس فهذا لا يؤثر لأنه قد زاد والمدلس ينقص ولا يزيد.

يقول النووي: «والذي يخاف من المدلس أن يحذف بعض الرواة أما زيادة من لم يكن فهذا لا يفعله المدلس وإنما هذا فعل الكاذب المجاهر بكذبه»[2].

◘ ثانياً: صنيع ابن حجر في كتابه الفتح:

كتاب فتح الباري هو من أكثر الكتب التي عالجت أحاديث المزيد في متصل الأسانيد. ففي كل حديث قيل أنه من المزيد كان ابن حجر يركز على ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة، أذكر منها: حديث: **«اعدد ستاً بين يدي الساعة»**.

هذا الحديث رواه موسى بن عامر والحميدي وغيرهم كلهم عن

---

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية ص٣٨؛ وابن حجر: النكت على ابن الصلاح ص٦٣٦؛ وحاتم بن عارف العوني: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ١/١١٨.

(٢) النووي: المنهاج ٥/٤٥.

الوليد بن مسلم عن عبد الله بن العلاء عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن عوف بن مالك.

وخالفهم دحيم الدمشقي فرواه بزيادة زيد بن واقد بين عبد الله وبسر[1].

يقول ابن حجر: «وفي تصريح عبد الله بن العلاء بالسماع له من بسر، دلالة على أن الذي وقع في رواية الطبراني من طريق دحيم عن الوليد عن عبد الله عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله من المزيد في متصل الأسانيد»[2].

◘ ثالثاً: «أن تكون الزيادة غلطا»:

أي أن الرجل المزيد مذكور على سبيل الخطأ والصواب حذفه من السند لأن الراجح هو عدم الزيادة.

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الجزية والموادعة، باب ما يحذر من العذر ص٥٢٨، وسيأتي تخريج الحديث كاملاً في الدراسة التطبيقية.

(٢) ابن حجر: فتح الباري ١١/٣٣٣.



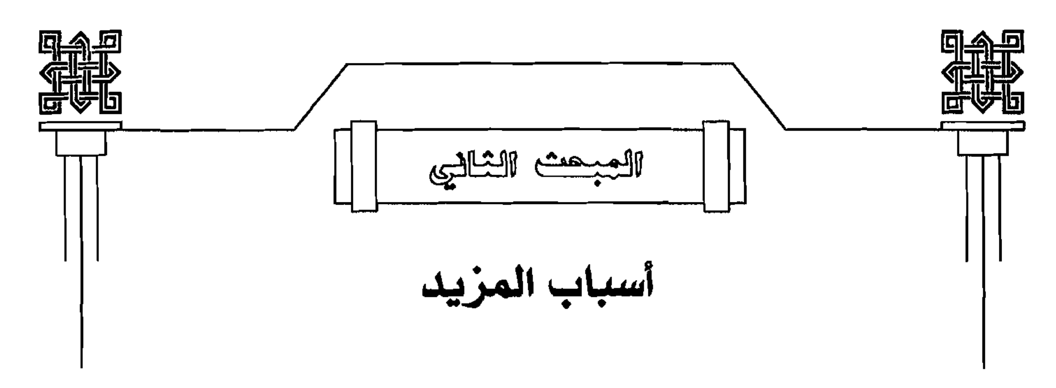
المبحث الثّاني

أسبابُ المَزيدُ

السبب الأول: الوَهَم.

السبب الثاني: سوء الحفظ.

السبب الثالث: سلوك الجادة.



المبحث الثاني

أسباب المزيد

بعد أن عرفنا المقصود من المزيد في متصل الأسانيد يجدر بنا معرفة أسباب المزيد، وأسباب المزيد في الحقيقة مردها واحد وهو الوهم، فالأسباب التي سأذكرها وهي سلوك الجادة، وسوء الحفظ مردها في الحقيقة إلى الوهم لكن ذكرتها مستقلة كل واحد على حدة لتمييزها وإبراز أهميتها، وهي ما يلي:

◈ السبب الأول ◈

الوهم

الوهم في اللغة: هو الخطأ والغلط[1].

والمقصود من الوهم: «هو خطأ في إيراد الإسناد من الراوي الثقة. والتوهم في الإسناد برفع المرسل أو وصل المنقطع أو يشتبه عليه الضعيف بالثقة وهي أكثر ضرراً وقد أطلق على هذا الصنف اسم اصطلاحي هو المعلل[2] وهو من أدق علوم الحديث وأغمضها»[3].

---

(١) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٣٤.

(٢) يعرف ابن الصلاح المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك. ابن الصلاح: علوم الحديث ص٨٩، فلعله أطلق على الوهم وسماه: الحديث المعلول من تعريف ابن الصلاح.

(٣) فاروق حمادة: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص٣٨٤.

فالوهم إذن أحد أسباب المزيد ولو تتبعنا أقوال العلماء في الأحاديث التي فيها مزيد لوجدناهم يقولون: «وزيادة فلان وهم».

مثال ذلك: ما روى الإمام مسلم في صحيحه قال: حدثني علي بن حجر السعدي، حدثنا الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي قال: قال النبي ﷺ: «**لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها**»[1].

يقول أبو حاتم: وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس»[2] بين بسر بن عبيد الله وواثلة بن الأسقع فسبب الزيادة هنا (الوهم) من الثقة.

وأيضاً حديث إسلام ضمام بن ثعلبة. أخرجه البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا الليث عن سعيد عن شريك أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه[3].

يقول ابن حجر: «في رواية الإسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد، وكذا لابن منده من طريق ابن وهب عن الليث، وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم عن الليث «قال: حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد» موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد»[4].

فخلاصة القول: أن الوهم سبب من أسباب المزيد.

◈ السبب الثاني ◈

سوء الحفظ

المقصود من سوء الحفظ هو «من لم يترجح جانب أصابته على جانب

---

(١) مسلم: الصحيح، كتاب الجنائز ٣/ ٦٣؛ والترمذي: السنن ٣/ ٣٦٧؛ وأبو داود: السنن ٣/ ٢١٧، وسيأتي تخريج طريق الحديث في الدراسة التطبيقية.

(٢) ابن أبي حاتم: علل الحديث ٢/ ٣٤٨.

(٣) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم ص١٥، وسيأتي تخريجه في الدراسة التطبيقية.

(٤) ابن حجر: فتح الباري ١/ ١٩٨.

خطئه أي أن يكومن غلطه مساوياً لإصابته أو أكثر»[1].

فزيادة راو في إسناد متصل غلطاً، أحد أسبابه سوء الحفظ.

فقد يكون الراوي الذي زاد وخالف غيره من الرواة. سبب زيادته لهذا الراوي في الإسناد سوء حفظه.

مثال ذلك: حديث: «**أولم النبي ﷺ على بعض نسائه بمُدَّين من شعير**»[2].

هذا الحديث رواه مُؤمّل[3] عن سفيان الثوري عن المنصور بن المعتمر عن صفية بنت شَيْبَة عن عائشة رضي الله عنها.

ومُؤمّل خالف وكيع بن الجراح وعبد الرحمٰن بن مهدي ومحمد بن يوسف ورَوْح بن عبادة حيث رووه دون ذكر عائشة رضي الله عنها.

وسبب المخالفة. كون مُؤمّل سيِّءَ الحفظ وفي روايته عن الثوري ضعف[4].

إذن سوء الحفظ أحد أسباب المزيد في متصل الأسانيد.

◈ السبب الثالث ◈

سلوك الجادة

سلك في اللغة تعني: النفاذ في الطريق[5].

---

(١) فاروق حمادة: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص٣٩٤؛ ومحمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث ص١٢٥.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب النكاح، باب من أولم بأقل من شاه ص٩٢٤، وسيأتي تخريج طرق الحديث في الدراسة التطبيقية.

(٣) ذكره ابن حجر: فتح الباري ٩/ ٢٩٧.

(٤) ابن حجر: التقريب ٢/ ٢٣١؛ وفتح الباري ٩/ ٢٩٨، وسيأتي أمثلة على ذلك في الدراسة العملية.

(٥) الراغب: معجم مفردات القرآن الكريم ص٢٦٨.

والجادة من جد: وهي الطريق الظاهرة[1].

فالمعنى الاصطلاحي للمركب الإضافي «سلوك الجادة» هو العدول عن السند الصحيح إلى سند آخر مشهور كثير الاستعمال[2].

مثال ذلك: حديث: **«لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»**[3].

رواه ابن المبارك عن عبد الرحمٰن عن بسر عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد[4].

يقول أبو حاتم: بسر قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك، فظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة. وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه، لأن أهل الشام أعرف بحديثهم[5]، فهنا سلك ابن المبارك الجادة. فظن أن هذا الحديث من الأحاديث التي رواها بسر عن أبي إدريس الخولاني.

ومثال آخر لتوضيح ذلك: حديث قيس بن عاصم: **«أنه أتى النبي ﷺ فأمره أن يغتسل بماء وسدر»**.

هذا الحديث رواه يحيى القطان[6] وعبد الرحمٰن بن مهدي[7] وأبو عاصم[8] ومحمد بن كثير[9] وعبد الرزاق[10] كلهم عن سفيان الثوري عن

---

(١) الراغب: معجم مفردات القرآن الكريم ص١٠٠.
(٢) استفدتُ هذا التعريف من المعنى اللغوي لكلمة «جادّة».
(٣) أحمد: المسند ٤/ ١٣٥، وسيأتي تخريج طرق الحديث في الدراسة التطبيقية.
(٤) هذا الحديث مثال على المزيد في متصل الأسانيد.
(٥) أبو حاتم: العلل ١/ ٨٠، ٢/ ٣٤٨.
(٦) النسائي: السنن الكبرى ١/ ١٠٧؛ وابن خزيمة: الصحيح ٤/ ٤٥.
(٧) أحمد: المسند ٥/ ٦١؛ والترمذي: السنن ٢/ ٥٠٢؛ والبيهقي: السنن ١/ ١٧١.
(٨) الطبراني: المعجم الكبير ٨/ ٣٣٨؛ والبيهقي: السنن ١/ ١٧١، وهو الضحاك بن مخلد. المزي: تهذيب الكمال ١١/ ١٦٢.
(٩) أبو داود: السنن ١/ ٩٨.
(١٠) عبد الرزاق: المصنف ٦/ ٩.

الأغر[1] عن خليفة بن حصين عن جده قيس بن عاصم.

وخالفهم قبيصة[2] فرواه عن سفيان عن الأغر عن خليفة عن حصين عن جده قيس بن عاصم. فهنا قبيصة سلك الجادة فزاد حصيناً. يقول أبو حاتم: «هذا خطأ أخطأ قبيصة في هذا الحديث إنما هو الثَّوري عن الأغَر عن خَليفة بن حُصين عن جدّه لَيس فيه أبوه»[3].

وقَبيصة يقول فيه ابن حجر: «صدوقٌ ربّما خالف» فلعل هذا الحديث من مخالفاته[4].

لأن خليفة سمع من جده[5]، فعليه هذا الحديث من المزيد في متصل الأسانيد وسبب الزيادة هو سلوك الجادّة[6].

---

(١) سلمان الأغر: أبو عبد الله المدني؛ ابن حجر: تقريب التهذيب ١/ ٣٧٥.

(٢) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٢٤، وهو قصيبة بن عقبة. المزي: تهذيب الكمال ١١/ ١٦٢.

(٣) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٢٤.

(٤) ابن حجر: التقريب ٢/ ١٢٢.

(٥) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٢٤.

(٦) لسلوك الجادة صور منها:

(٧) الصورة التي ذكرت فهذه الصورة لها علاقة وطيدة بالمزيد.

ومنها: زيادة على أصل الإسناد المنقطع.

مثال ذلك: حديث: «كان الناس والرجل يُطلّق امرأته ما شاء أن يُطلّقها وهي امرأتهُ إذا ارتَجَعَها وهي في العدة وإن طلقها مائة مرة أو أكثر حتى قال رجل لامرأته: لا أُطلّقكِ فتبيني مني ولا آويك أبداً، قالت: وكيف ذاك؟ قال: أطلّقُكِ فكلما همّت عدّتُك أن تنقضي راجعتُكِ. فذهبت المرأةُ حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكتت حتى جاء النبي ﷺ فأخبرتهُ، فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ [البقرة: ٢٩٩].

قالت عائشة: «فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً من كان طلق ومن لم يكن طلق».

الترمذي: السنن ٢/ ٣٣١. وهذا الحديث رواه يعلى بن شبيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن عروة عن النبي ﷺ مرسلاً. حديث يعلى سلك فيه الجادة حيث زاد عائشة، كما أن عبد الله بن إدريس أوثق من يعلى بن =

وخلاصة القول: سلوك الجادة أحد أسباب المزيد في متصل الأسانيد.

= شبيب وعندما سُئل البخاري عنه قال: «الصحيح عن هشام عن أبيه مرسلاً». الترمذي: العلل ١/ ٤٧٠. فهذا الحديث مثال على سلوك الجادة لكن صورتها هنا هو زيادة على أصل الإسناد المنقطع.

ويُعبر عن سلوك الجادة بألفاظ غير سلك الجادة مثل لزم الطريق.

مثال ذلك: يقول ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سهل بن حماد أبو عتاب عن عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس عن النبي ﷺ قال: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليَغمِسهُ فيه فإنّ في أحد جناحيه داءٌ وفي الآخر شفاء».

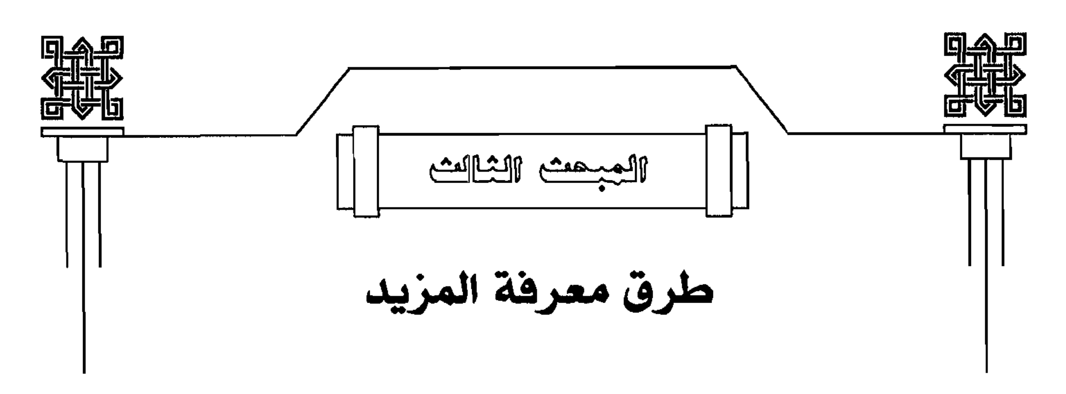
فقال أبي وأبو زرعة جميعاً رواه حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله عن أبي هريرة. قال أبو زرعة: وهذا الصحيح. وقال أبي: هذا أشبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، **ولزم أبو عتاب الطريق** فقال عن عبد الله عن ثمامة عن أنس وقال أبو زرعة: هذا حديث عبد الله بن المثنى أخطأ فيه عبد الله والصحيح ثمامة عن أبي هريرة. وابن أبي حاتم: علل الحديث ١/ ٢٧.





المبحث الثالث

طُرق مَعرِفة المَزيد



طرق معرفة المزيد

بعد تعريف المزيد لا بد أن نعرف القواعد التي نسير عليها حتى نميز الرواية التي فيها المزيد من غيرها.

بداية: نحن نعلم أن المزيد صورته «أن يُروى الحديث الواحد بإسناد واحد لكن نجد زيادة بعض الرواة في السند نفسه في طريق أخرى.

فالسؤال الذي يطرح: كيف نعرف أن هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد؟ أو ما هي القواعد التي نسير عليها حتى نحكم على أن هذه الزيادة من المزيد؟

أولاً: معرفة الرواة الذي يزيدون في الإسناد، فمثلاً همام عندما سئل عنه يحيى بن معين قال: كان يزيد الإسناد[1]. وكذلك عندما سئل عن مجالد قال: «كذا وكذا وحرك يده ولكنه يزيد في الإسناد»[2].

ثانياً: لا بد من جمع طرق الحديث، فالحديث إذا لم تجمع طرقه لا تعرف علته.

بعد ذلك: تحديد الطريقة المخالفة بعد رسم شجرة الإسناد وتحديد المدار.

ثالثاً: تحديد موضع الزيادة.

رابعاً: إثبات سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة.

---

(١) ابن معين: التاريخ ١/٢٢٦.

(٢) ابن معين: التاريخ ١/٤١٣.

ويكون إثبات السماع من طريق:

أ ـ نصوص العلماء في ذلك أي ينص أحد العلماء على أن فلاناً سمع من فلان.

ب ـ إخراج البخاري للحديث ومسلم في الأصل. فهذا يدل على اتصال السند.

ج ـ إذا لم يرد نص على ثبوت السماع ولم يخرجه البخاري ولا مسلم. العمل بظاهر السند وهو أن يصرح التلميذ بسماعه من الشيخ في موضع الزيادة بأحد صيغ التحديث «حدثنا، أخبرنا...».

خامساً: إثبات عدم سماع الراوي الزائد ممن فوقه لهذا الحديث أو بالجملة. ويكون ذلك بتصريح العلماء، كما صرح ابن أبي حاتم «بعدم سماع أبي إدريس من واثلة شيئاً»[1] في حديث لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها، وسيأتي تخريجه إن شاء الله.

سادساً: أن تكون هذه الزيادة خطأ:

ونعرف ذلك عن طريق:

أ ـ تصريح العلماء بذلك.

ب ـ تفرد الراوي بهذه الزيادة ومخالفته لغيره من الثقات الأثبات.

ج ـ ومما يساعد على معرفة أن هذه الرواية خطأ وجود قرائن تحتف بالرواية مثل سلوك الجادة ونحو ذلك تساعد الناقد على اكتشاف الخطأ.

«أما إذا لم توجد قرينة ولا نص على ترجيح أحدهما على الآخر فيحمل هذا على أن الراوي سمعه من شيخه وسمعه من شيخ شيخه، فرواه مرة هكذا ومرة هكذا»[2]، ولو تتبعنا جميع الأمثلة التي صرح العلماء بأنها من المزيد في متصل الأسانيد لوجدناهم يركزون على هذه الأمور وهي:

---

(١) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٨٠.

(٢) أحمد شاكر: الباعث الحثيث ص١٧٣.

ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة، وأن تكون الزيادة غلطاً، والأمثلة على ذلك كثيرة وستلاحظ ذلك في الدراسة التطبيقية.

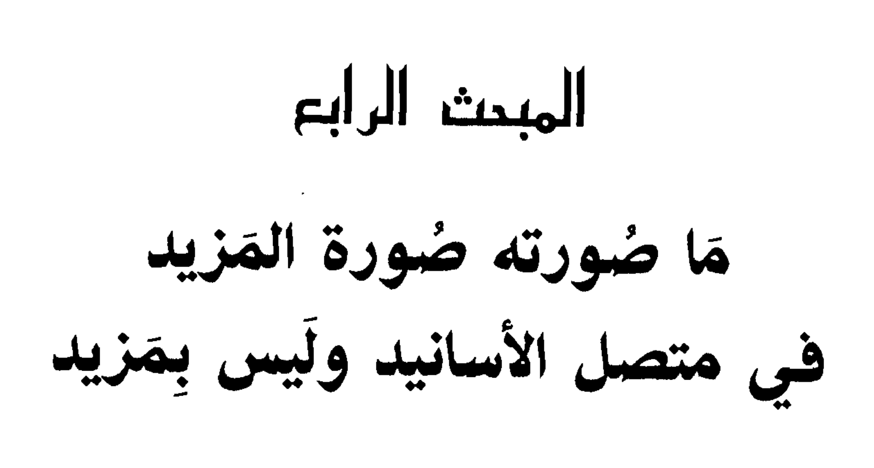
فخلاصة القول: متعرفة أن هذه الطريق من المزيد في متصل الأسانيد يكون بما يلي:

١ ـ ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة، أي أن يكون متصلاً.

٢ ـ أن تكون الزيادة غلطاً.

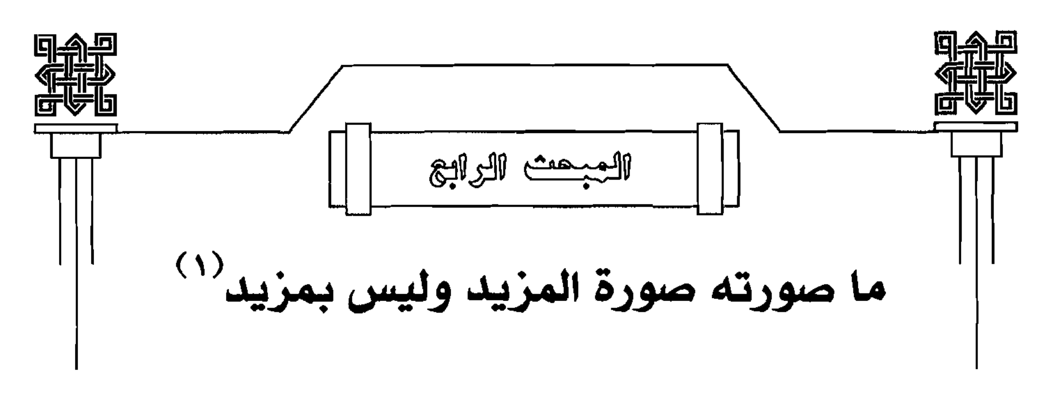
٣ ـ ثبوت عدم سماع الراوي الزائد ممن فوقه سواء بالجملة أو لهذا الحديث.

وهذه قاعدة المزيد التي سرت عليها في دراسة الأحاديث التي توصلت إليها من خلال البحث والدراسة ومن خلال أقوال أهل المصطلح والله تعالى أعلم.



المبحث الرابع

مَا صُورته صُورة المَزيد في متصل الأسانيد ولَيس بِمَزيد



ما صورته صورة المزيد وليس بمزيد(١)

هناك عدة حالات صورتها ظاهراً مثل صورة المزيد لكن لا تندرج تحت المزيد. لأن صورة المزيد في متصل الأسانيد ـ كما تقدم ـ هي «زيادة راو في إسناد متصل وهماً».

ومن هذه الصور:

الصورة الأولى: زيادة رجل خطأ. وأن السند الآخر الذي خلا من ذكره منقطع، والصواب هو الانقطاع.

مثال ذلك: حديث: **«صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة».**

هذا الحديث رواه عبد الرزاق الصنعاني(٢) وأبو عاصم(٣) وغيره عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة.

وخالفهم المكي(٤) فرواه عن ابن جريج عن نافع عن إبراهيم عن ابن عباس عن ميمونة حيث زاد ابن عباس.

يقول البخاري: «ولا يصح فيه ابن عباس»(٥). إذن زيادة ابن عباس

---

(١) والمقصود من العنوان: ظاهراً صورته صورة المزيد لكن لا يمكن إدراجه ضمن المزيد.
(٢) النسائي: السنن الكبرى ٥/ ٢١٣.
(٣) البخاري: التاريخ الكبير ١/ ٣٠٢.
(٤) المرجع السابق.
(٥) المرجع السابق.

خطأ ووهم. كما أن إبراهيم بن معبد لم يسمع من ميمونة الحديث، يقول ابن حبان: «إبراهيم لم يسمع من ميمونة»[1].

فعليه هذه الزيادة تكون على أصل إسناد منقطع[2].

بخلاف المزيد الذي تكون الزيادة فيه على أصل الإسناد المتصل، ومكي هو ابن إبراهيم بن بشير.

يقول ابن حجر: «ثقة ثبت»[3] لكن توثيق العلماء له لا يعني صحة ما يرويه إذا خالف وثبت خطأه.

الصورة الثانية: أن يحدث الراوي مرتين مرة بذكر الواسطة وأخرى بدونها يعني عالياً ونازلاً. فهذه أيضاً لا يمكن اعتبارها من المزيد[4].

مثال ذلك: حديث مر النبي ﷺ بقبرين فقال: «**إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ـ ثم قال ـ كان أحدهما لا يستتر من بوله وكان الآخر يمشي بالنميمة**» ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين فوضع على كل قبر منهما كسرة فقيل له: يا رسول الله لم فعلت هذا؟ قال: «**لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا**».

هذا الحديث. رواه منصور[5] عن مجاهد عن ابن عباس، ورواه الأعمش[6] عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس.

يقول ابن حجر: «وإخراجه له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده

---

(١) ابن حبان: الثقات ٦/٦.
(٢) أفدت دراسة الحديث من بحث الدكتور حمزة: زيادة الثقة، مخطوط ص١٧.
(٣) ابن حجر: التقريب ٢/٢٧٣.
(٤) سيأتي: «لماذا لا يمكن اعتبار هذه الصورة من المزيد في مبحث العلاقة بين المزيد وعلم العلل».
(٥) البخاري: الصحيح، الطهارة، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ص٤١، والأدب، باب النميمة ص١٠٥٧.
(٦) البخاري: الصحيح، الطهارة، باب ما جاء في غسل البول ص٤١، والجنائز، عذاب القبر في الغيبة ص٢٢١.

فيحمل على أن مجاهداً سمعه من طاوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس ويؤيده أن في سياقه عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس وقد صرح ابن حبان بصحة الطريقين معاً»[1]. فهنا كلا الطريقين صحيح، فلا يمكن اعتبار الطريق التي فيها الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد.

الصورة الثالثة: ثبوت المزيد في السند وأن الإسناد بدون ذكره يكون منقطعاً، فلا يقال هنا مزيد في متصل الأسانيد.

مثال ذلك: حديث **«وافقت ربي في ثلاث: في مقام إبراهيم، وفي الحجاب، وفي أسارى بدر»**[2].

يقول العلاني «هذا حديث سعيد بن عامر عن جويرية بنت أسماء عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما.

رواه محمد بن عمر المقدمي عن سعيد بن عامر عن جويرية عن رجل عن نافع، يقول: ولعل من القرائن الدالة على ثبوت المزيد بين جويرية ونافع، أن جويرية مكثر عن نافع جداً، فلو كان هذا الحديث عنده عنه لما رواه عن رجل مبهم عنه»[3].

يقول العلائي: «وحاصل الأمر أن الراوي متى قال: «عن فلان» ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة، فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة، إذ لا فائدة في ذلك، وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس وإلا فمدلسة. . . .

وخصوصاً إذا كان الراوي مكثراً عن الشيخ الذي روى عنه بالواسطة،

---

(١) ابن حجر: الفتح ١/ ٤١٤.

(٢) مسلم: الصحيح، كتاب الفضائل، باب فضائل عمر ١٥/ ١٦٢؛ والنووي: الشرح. قد يطرح تساؤل: الحديث أخرجه مسلم فكيف نقول أنه منقطع. أقول: أخرجه الإمام مسلم في آخر الباب أي في المتابعات والشواهد.

(٣) العلائي: جامع التحصيل ص١٢٧.

كهشام بن عروة عن أبيه ومجاهد عن ابن عباس. وغير ذلك مما تقدم... فلو أن هذا الحديث عنده عنه لكان يساير ما روى عنه. فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثر عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه ولا سيما إذا كان ذلك الواسطة رجلاً مبهماً أو متكلماً فيه»[1].

الصورة الرابعة: ما يتوقف فيه لكونه محتملاً لكل واحد من الأمرين».

مثال ذلك: حديث «**إنكم ستفتحون أرضاً يذكر فيه القيراط فاستوصوا بأهلها خيراً، فإن لهم ذمة ورحماً، فإذا رأيتم رجلين يقتتلان في موضع لبنة، فاخرج منها**».

يقول العلائي: رواه ابن وهب عن حرملة بن شماسة عن أبي نضرة عن أبي ذر أخرجه مسلم[2] من طريقهما كذلك. وهي بمجرد إمكان اللقاء ولعل الأظهر هنا ترجيح مسلم من طريقيهما كذلك، وهي بمجرد إمكان اللقاء ولعل الأظهر هنا ترجيح الإرسال لأن ابن شماسة إنما لقي من الصحابة من مات بعد أبي ذر بزمن طويل كعمرو بن العاص وزيد بن ثابت وغيرهما»[3].

فهذه الصور صورتها ظاهراً صورة المزيد، لذلك كان لا بد من وضع هذا المبحث حتى يستطيع القارئ التمييز بينهما وبين المزيد في متصل الأسانيد ولا يقع في الخطأ.

والإمام العلائي ذكر هذه الصور حيث قال: «وحاصل الأمر أن ذلك على أقسام»:

---

(١) العلائي: جامع التحصيل ص١٢٧.

(٢) مسلم: الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب وصية النبي بأهل مصر ص١١١٥، دار السلام، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٣) العلائي: جامع التحصيل ص١٣٦ - ١٣٧، رجح العلائي الطريق المرسلة وأوافقه في ذلك، لأن الإمام مسلم أخرجه في المتابعات بعد أن أخرج الرواية السالمة من العلل، ومعلوم أنه يقدم الروايات التي هي أسلم وأنقى من العيوب كما نص على ذلك في مقدمته ص٥.

أحدها: ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيداً فيه وإن الحديث متصل بدون ذلك الزائد»[1]. فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد

ثانيها: ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روي بدون الراوي المزيد.

وثالثها: ما يظهر فيه كونه بالوجهين أي أنه سمعه من شيخه الأدنى وشيخ شيخه أيضاً، وكيف ما رواه كان متصلاً.

رابعها: ما يتوقف فيه لكونه محتملاً لكل واحد من الأمرين»[2].

خلاصة القول: المزيد قد يختلط مع غيره ظاهراً، لكن صورته واحدة وهو أن يزيد راو في إسناد حديث متصل وهماً، وما عدا هذه الصورة لا يمكن اعتباره من المزيد.

أقول: هذه هي المسائل الخاصة بالمزيد والآن سيكون الحديث عن علاقته بغيره من علوم الحديث. والفرق بينه وبين غيره حتى تتضح لنا الصورة بشكل أكبر والله المستعان.

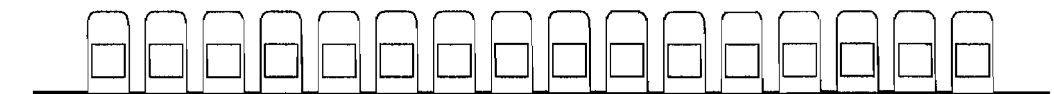
---

(١) العلائي: جامع التحصيل ص١٣٦.

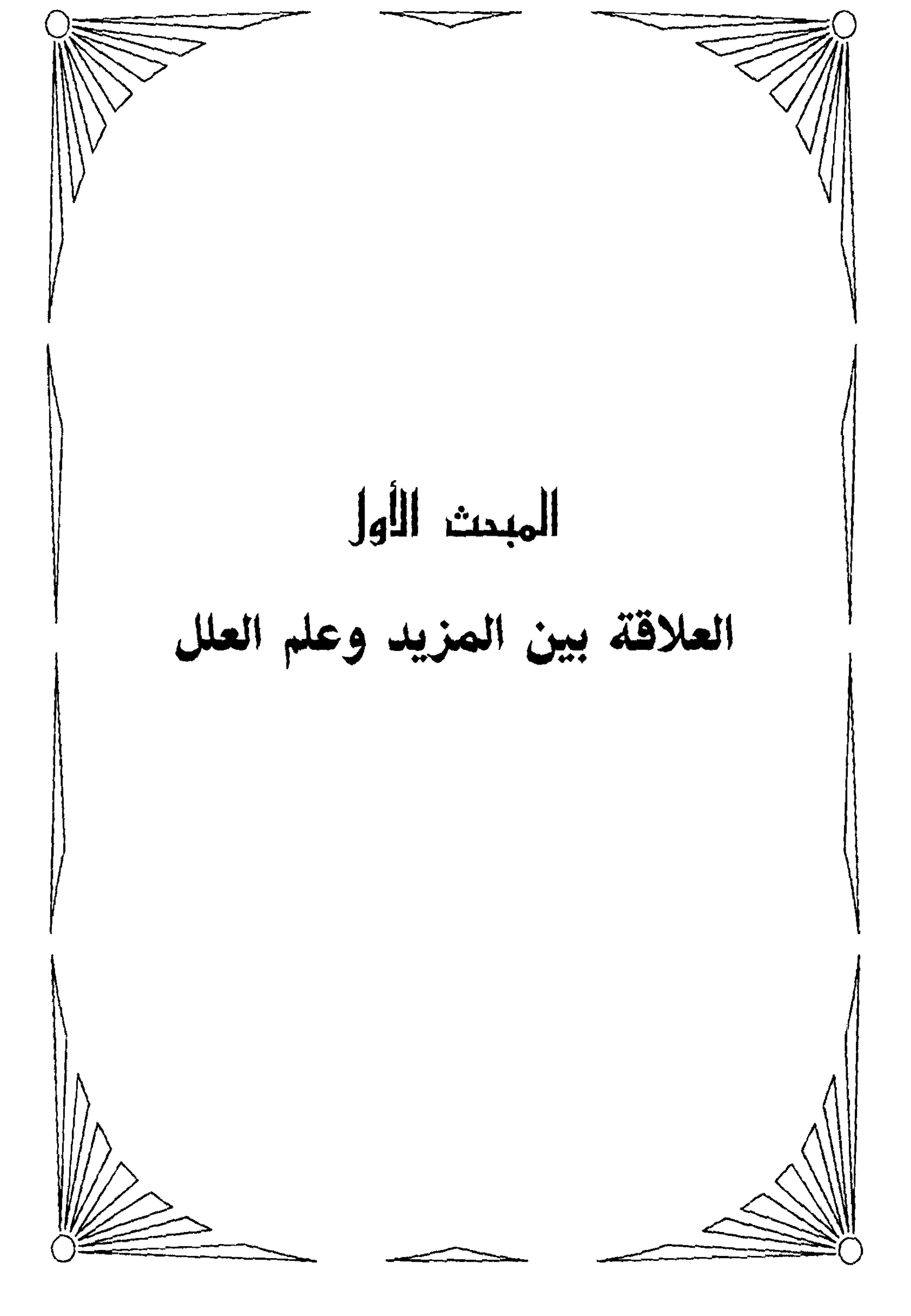
(٢) المرجع السابق ص١٢٧.

الفصل الثاني

المزيد والمصطلحات الأخرى

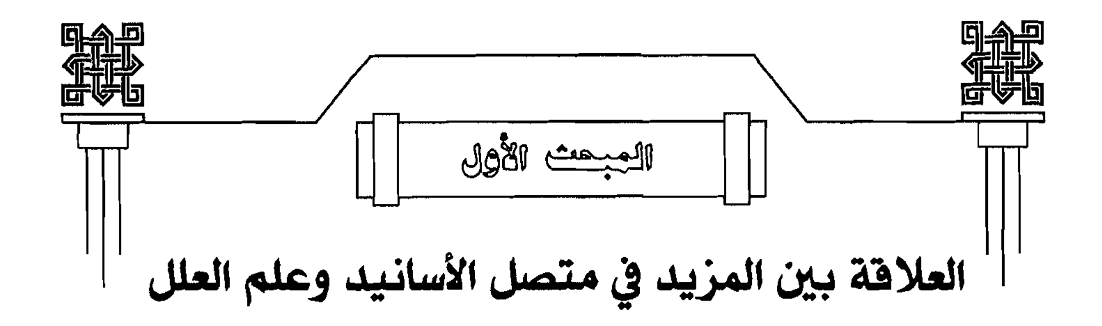






المبحث الأول

العلاقة بين المزيد وعلم العلل



العلاقة بين المزيد في متصل الأسانيد وعلم العلل

في بداية هذا المبحث لا بد من التفريق بين صورتين وذلك لتوضيح العلاقة بين المزيد وعلم العلل.

الصورة الأولى: خطا المزيد في السند واتصال السند الآخر الخالي عن ذلك.

الصورة الثانية: صواب المزيد في السند واتصال السند الآخر الخالي عن ذلك، أي أن الراوي حدث مرتين مرة بذكر الواسطة وأخرى بدونها يعني عالياً ونازلاً.

فالصورة الأولى: تسمى مزيداً في متصل الأسانيد، أما الصورة الثانية فليست مزيداً في متصل الأسانيد، وذلك لعدة أمور:

◘ الأمر الأول:

أصل المعنى اللغوي كلمة زاد: هو أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر[١] وأيضاً معناه «الفضل»[٢].

أي أن الزائد لا يكون من أصل الشيء [المزيد عليه] بل يكون فضلاً عليه ليس منه. فعليه الحالة الأولى: الراوي الزائد ليس من أصل الإسناد لذلك يطلق عليه مزيد أما الحالة الثانية فالراوي الزائد من أصل الإسناد لذلك لا يمكن اعتباره مزيداً.

---

(١) الراغب الأصفهاني: معجم مفردات القرآن ص٢٤٢.

(٢) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ٣/ ٤٠.

◘ الأمر الثاني:

أغلب علماء المصطلح أجمعوا على أن تعريف المزيد هو: أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر غلطاً[1]. وهذا التعريف لا ينطبق على الحالة الثانية بل على الأولى.

◘ الأمر الثالث:

من خلال دراستي العملية لموضوع المزيد توصلت إلى أن البخاري لا يخرج الرواية التي فيها الزيادة بل يكتفي بالرواية الناقصة. ففي هذا دليل على أن المزيد دائماً خطأ.

وفي حالة تخريجه لكلا الروايتين الزائدة والناقصة. فإن ابن حجر يعلق على ذلك ويقول: «إخراج البخاري لكلا الطريقين لكونه ترجح عنده أنهما جميعاً محفوظان» فمثلاً في حديث «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**» هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه[2]. حيث ذكر طريقين للحديث.

الطريق الأولى: قال أخبرنا حجاج بن منهال. حدثنا شعبة قال: أخبرني علقمة بن مرثد سمعت سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمٰن السلمي عن عثمان رضي الله عنه.

الطريق الثانية: قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمٰن السلمي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه. فهنا الإمام البخاري أخرج كلا الطريقين الناقصة والزائدة.

يقول ابن حجر: «وأما البخاري فأخرج الطريقين فكأنه ترجح عنده أنهما جميعاً محفوظان» ولم يقل أنه أخرج الطريقين فكأنه ترجح عنده أنهما جميعاً محفوظان وهو من المزيد» فعليه المزيد لا يطلق على هذه الصورة

---

(١) تقدم تعريفه.
(٢) البخاري: الجامع الصحيح ص٥٠٢٧.

[الصورة الثانية][1].

◘ الأمر الرابع:

صنيع الإمام أبي حاتم والدارقطني وابن حجر في كتبهم حيث يقيدون الرواية التي فيها الزيادة أنها خطأ. ويرجحون الرواية الناقصة.

وإليك نماذج من صنيعهم:

١ ـ صنيع الإمام أبي حاتم:

حديث **«لا تَجْلِسوا على القُبور ولا تُصلُّوا إليْها»**[2].

الحديث رواه الوليد بن مسلم وصَدَقَة بن خالد وغيرهم عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر عن بُسُر بن عبيد الله عن وَاثِلة بن الأسقع عن أبي مَرثد الغَنوي.

خالفهم عبد الله بن المبارك فأدخل بين بسر ووَاثلة أبو إدريس الخَولاني.

يقول أبو حاتم: «والصحيح ما يقوله أهل دمشق ليس بينهما أبو إدريس وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس»[3] فهنا أبو حاتم أعلّ الطريق التي فيها الزيادة. وقال إنّها وَهْم.

ـ حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**إذا أتيت مَضْجَعَكَ فتوضأ وضوءكَ للصّلاة ثم اضْطَجِع على شِقّكَ الأيمن وقل: اللهم أسلمتُ وجهي إليك وفوضتُ أمري إليك وألجأتُ ظهري إليكَ رغبةً ورَهبةً إليك، لا ملجأ ولا مَنْجا منكِ إلّا إليك، آمنتُ بكتابِك الذي أنزَلت وبنَبيّك الذي**

---

(١) من خلال دراسة الأمثلة في الباب الثاني خلصت بهذه النتيجة، وهي أن البخاري لا يخرج إلا الطريق الناقصة في الحديث الذي ثبت أنه من المزيد.

(٢) سيأتي تخريجه في الباب الثاني.

(٣) ابن أبي حاتم: العلل ٢/٣٤٨.

أرسَلْت فإنْ مُتَّ، مُتَّ عَلى الفِطرة فاجْعَلهُنّ آخر ما تقول»[1].

الحديث رواه سفيان بن عيينة وجرير بن عبد الحميد كلهم عن منصور عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب.

وخالفهم إبراهيم بن طَهمان فأدخل بين منصور وسعد الحكم بن عُتَيبة.

يقول أبو حاتم «هذا ليس فيه الحكم إنما هو منصور عن سعد بن عبيدة نفسه عن البراء»[2] وهنا أيضاً أعل الطريق التي فيها الزيادة.

٢ ـ صنيع الدارقطني في كتاب العلل:

حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**أعذر الله إلى امرئ أخر أجله حتى بلغه ستين سنة**»[3].

الحديث رواه إسماعيل بن بهرام وهشام وغيرهم عن عبد العزيز عن سلمة عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

وخالفهم عبد الرحمٰن فرواه عن عبد العزيز عن سلمة عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة.

يقول الدارقطني «رواه عبد الرحمٰن بن عبيد عن أبي حازم عن أبيه عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ووهم في قوله عن أبيه عن أبي هريرة. والصواب عن أبي حازم عن أبي هريرة»[4].

٣ ـ صنيع ابن حجر في كتاب فتح الباري:

في حديث إسلام ضمام بن ثعلبة[5].

الحديث رواه عبد الله بن يوسف وعيسى بن حماد وغيره عن الليث بن

---

(١) سيأتي تخريجه في الباب الثاني.
(٢) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٦٧، ٢/ ١٨٩.
(٣) سيأتي تخريجه في الباب الثاني.
(٤) الدارقطني: العلل ٨/ ١٣٢.
(٥) سيأتي تخريجه في الباب الثاني، الفصل الأول.

سعد عن سعيد عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك.

وخالفهم يعقوب فأدخل بين الليث وسعيد المقبري ومحمد بن عجلان.

يقول ابن حجر: «في رواية الإسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد وكذا لابن منده من طريق ابن وهب عن الليث وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم عن الليث قال: حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد»[1].

فهنا قيد الزيادة بالوهم.

◘ الأمر الخامس:

لو كانت الصورة الثانية وهي أن الراوي حدث مرتين، مرة بذكر الواسطة وأخرى بدونها يعني عالياً ونازلاً. من المزيد لصرح بذلك ابن حجر في الفتح، وهو أكثر الكتب التي عالجت أحاديث فيها مزيد. لكن الذي فعله ابن حجر في الأمثلة التي فيها احتمال الوجهين ـ أي أنها من المزيد أو أنه حدث به مرتين ـ كان يقول: إما من المزيد في متصل الأسانيد أو يحتمل أنه حدث به على الوجهين «ففي هذا الفصل دلالة على أن المزيد دائماً يكون علة والصورة الثانية ليست من المزيد، والأمثلة على ذلك كثيرة في فتح الباري أذكر منها: حديث «**إني لا آكل متكئاً**»[2].

رواه منصور وسفيان وغيره عن علي بن الأقمر عن أبي جحيفة.

وخالفهم رقبة بن مصقلة فأدخل بين علي بن الأقمر وأبي جحيفة عون بن أبي جحيفة.

يقول ابن حجر: «وهنا يوضح أي تصريح علي بالسماع من أبي

---

(١) ابن حجر: الفتح ١/١٩٨.

(٢) سيأتي تخريجه في الباب الثاني.

جحيفة أن رواية رقبة لهذا الحديث عن علي بن الأقمر عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه من المزيد لتصريح علي في رواية مسعر بسماعه له من أبي جحيفة بدون واسطة ويحتمل أن يكون سمعه من عون أولاً عن أبيه ثم لقي أباه»[1].

فهنا لم يقل من المزيد بحيث يكون سمعه من عون أولاً. . .» بل فصل فجعل كل حالة تختلف عن الأخرى. فالتي فيها الزيادة وهم يطلق عليها مزيدٌ والحالة الثانية لا تسمى مزيداً.

حديث السائب بن يزيد قال: **«كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وامْرةِ أبي بكر وصَدراً من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا، ونعالنا، وأرديتنا حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين»**[2].

يقول ابن حجر: «هذا الحديث أخرجه النسائي من رواية حاتم بن إسماعيل عن الجعد سمعت السائب، فعلى هذا فإدخال يزيد بينهما إما من المزيد وإما أن يكون الجعد سمعه من السائب»[3].

فهنا أيضاً فصل بين المزيد وبين هذه الحالة [الصورة الثانية].

فالهدف من الدراسة السابقة إثبات أن المزيد كله خطأ يكتشف بالمقارنة والترجيح.

وأن الصورة الثانية وإن كانت ظاهراً هي من المزيد أي بالنسبة للإسناد الناقص لكن لا يمكن إدخالها في هذا المصطلح للأسباب التي تقدم ذكرها.

فعليه علاقة المزيد بعلم العلل وطيدة فالمزيد من العلل التي «لا يمكن إدراكها إلا بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك»[4].

---

(١) ابن حجر: فتح الباري.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال ص٦٧٧٩.

(٣) ابن حجر: فتح الباري ١٢/ ٨٤.

(٤) ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث ص٩٠.

فالمخالفة بين الرواة تكون في صور منها وصل المرسل ورفع الموقوف وتداخل الأحاديث وغير ذلك ومن أظهر هذه المخالفات وأكثرها وقوعاً أن يزيد أحدهم في الأسانيد ما لم يذكره غيره فإذا زاد الراوي راوياً في الإسناد المتصل لم يذكره غيره من الرواة ظهرت المخالفة بينهم وبذلك أصبح المزيد داخلاً في نوع العلة.

فخلاصة القول: أن المزيد في متصل الأسانيد رواية مرجوحة أخطأ أحد الرواة في زيادة رجل في السند وهذا يكتشف بعد المقارنة والتفتيش والترجيح ولهذا فإن المزيد من علم العلل.

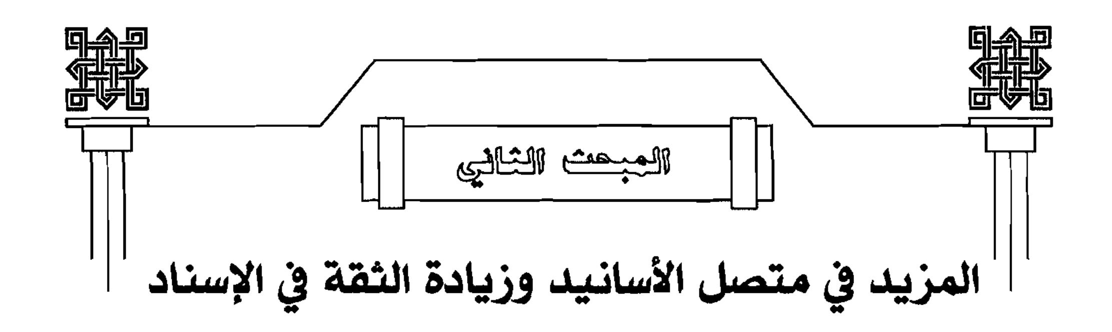


المبحث الثاني

المزيد في متصل الأسانيد وزيادة الثقة في الإسناد

المطلب الأول: التمييز بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد.

المطلب الثاني: العلاقة بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد.



المزيد في متصل الأسانيد وزيادة الثقة في الإسناد

◈ المطلب الأول ◈

التمييز بين المزيد في متصل الأسانيد وزيادة الثقة في الإسناد

لمعرفة الفرق الدقيق بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد لا بُدّ من تعريف كلا المصطلحين حتى نستخلص الفرق بينهما.

تعريف زيادة الثقة في الإسناد.

هي «أن يصل الثقة في الإسناد المرسل، فإن وصله يُعدُّ زيادة في السند حيث رواه غيره مرسلاً، وكذلك إذا روى الثقة الحديث الموقوف مرفوعاً فيكون رفعه أيضاً زيادة في السند حيث رواه غيره موقوفاً على الصحابي»(١).

أما تعريف المزيد فقد تقدم تعريفه وهو «زيادة راوٍ في إسناد حديث متصل رجلاً أو أكثر غلطاً».

فمن خلال التعريف نستطيع أن نستخلص الفرق بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد.

▣ وأهم الفروق هي:

أولاً: أن الزيادة التي في المزيد في متصل الأسانيد تكون على أصل الإسناد المتصل. بخلاف الزيادة التي في زيادة الثقة في الإسناد فإنها تكون

---

(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث ص١٣٠ ـ ١٣٥؛ ابن الصلاح: علوم الحديث ص٧٧ ـ ٧٨.

على أصل الإسناد المنقطع ـ حيث يكون الإسناد إما موقوفاً أو مرسلاً ـ.

ثانياً: أن الزيادة في المزيد تكون من الثقة ومن هو دونه بخلاف الزيادة التي في زيادة الثقة في الإسناد فإنها تكون فقط من الثقة.

ثالثاً: أن الزيادة في المزيد دائماً خطأ.

بخلاف الزيادة التي في زيادة الثقة في الإسناد فقد تكون صحيحة وقد تكون غير ذلك هذه أهم الفروق التي خلصت إليها بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد.

◈ المطلب الثاني ◈

علاقة المزيد في متصل الأسانيد بزيادة الثقة في الإسناد

علاقة المزيد بزيادة الثقة ظاهرة حيث «الحكم فيهما متوقف على تتبع القرائن[1]

(١) اختلف علماء الحديث في حكم زيادة الثقة، فمنهم من قال: أن الحكم للمرسل وحكاه الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث. وحكي عن بعضهم أن الحكم للأحفظ، فإذا كان مَنْ أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل ولا يقدح ذلك فيمن وصله. وحكي عن بعضهم أن الحكم للأكثر، فإذا كان عدد اللذين أرسلوه أكثر من عدد الذين وصلوه فالحكم لهم. والصحيح الذي عليه المحققون من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن الحكم لمن رواه موصولاً ومرفوعاً من الثقات الضابطين الذين يُعتمد على حفظهم وعلى هذا الخطيب وابن الصلاح والسيوطي وغيرهم.
انظر: الخطيب: الكفاية في علم الرواية ص٤١١؛ وابن الصلاح: علوم الحديث ص٦٤ ـ ٦٥؛ والسيوطي: تدريب الراوي ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢.
ووجه هذا القول: أن زيادة الثقة بالوصل والرفع فيها زيادة علم فقدمت على الإرسال والانقطاع لأن فيهما نقص في الحفظ لما جبل عليه الإنسان من النسيان. والناسي لا يقضى له على الذاكر، ولعل المرسل أيضاً مسند عنه الذين رووه مرسلاً أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض من الأغراض.
الخطيب: الكفاية ص٤١١؛ والسخاوي: فتح المغيث ١/ ٢١٨.
ورأى ابن حجر أن هذا القول فيما إذا لم يكن هناك مرجح، أما إذا كان هناك مرجح فإن الحكم لا يستمر هكذا بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال، ولا يحكمون بها حكماً مطرداً. وإنما الحكم دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل =

وإمعان النظر في دلالاتها الظاهرة والخفية»[1]. ويجمع كلا المصطلحين أيضاً أن كليهما فيه زيادة راوٍ.

ولتوضيح هذه العلاقة لا بد من دراسة أمثلة على زيادة الثقة في الإسناد ومثال على المزيد في متصل الأسانيد.

الأمثلة على زيادة الثقة في الإسناد.

= وتارة يترجح الإرسال وتارة يترجح عدد الذوات على عدد الصفات وتارة العكس.
ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح الأثر ص٤٥؛ والسخاوي: فتح المغيث ١/١٧٥؛ والصنعاني: توضيح الأفكار ١/٣٤٣ ـ ٣٤٤، وهذا ما ذهب إليه عددٌ كبير من أهل الحديث مثل البقاعي يقول: «... إن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكه وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون منها بحكم مطرد وإنما يديرون ذلك على القرائن». نقله الصنعاني في توضيح الأفكار ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠، وقد سبقهما ابن دقيق العيد والعلائي.
يقول ابن دقيق العيد: «مَنْ حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنهم إذا تعارض رواية مسند ومرسل أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد لم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً. وبالمراجعة لأحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول، نقله الصنعاني في مسألة تعارض الوصل والإرسال: توضيح الأفكار ١/٣٠٨.
أما العلائي فيقول: «كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمٰن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث». ابن حجر: النكت ٢/٦٠٤.
وأيضاً ابن الوزير يقول: «وعندي أن الحكم في هذا لا يستمر، بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال وهو موضع اجتهاد».
الصنعاني: توضيح الأفكار ١/٣١٢. أقول: أفدت هذه المسألة من بحث الدكتور حمزة المليباري: زيادة الثقة، مخطوط ص٦. ومن كتاب الدكتور محمد الطوالبة: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه ص٢٤. فالهدف من هذه الدراسة: هو أن الحكم في زيادة الثقة قائم على القرائن.
فلا تقبل مطلقاً ولا تُردّ مطلقاً إنما بالقرائن، فإذا دلت القرائن على صحة الزيادة فنقبلها وإذا دلت على خطئها نردها، فالحكم فيها دائرٌ على القرائن.

(١) البيهقي: السنن الكبرى ٢/١٥٩.

▣ المثال الأول:

حديث «صلى بنا رسول الله ﷺ وخلفه رجل يقرأ، فنهاه رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فلما انصرفنا تنازعا فقال: أتنهاني عن القراءة خلف رسول الله ﷺ فتنازعا حتى بلغ رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: **«من صلى خلف إمام فإن قراءته له قراءة»**.

الحديث. رواه سفيان بن سعيد الثوري[1] وشعبة بن الحجاج[2] ومنصور بن المعتمر[3] وسفيان بن عيينة[4] وإسرائيل بن يونس[5] وأبو عوانة[6] وأبو الأحوص[7] وجرير بن عبد الحميد[8] وشريك[9] وأبو خالد الدالاني[10] عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسلاً دون ذكر جابر.

وخالفهم أبو حنيفة[11] فرواه عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر مرفوعاً. فهنا أبو حنيفة خالف أصحاب موسى الثقات حيث زاد جابراً (وصل الحديث). والصواب إرساله، يقول الدارقطني «روى هذا الحديث سفيان وشعبة... عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسلاً عن النبي ﷺ وهو الصواب[12].

---

(١) البيهقي: السنن الكبرى ٢/١٥٩.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.
(٥) المرجع السابق.
(٦) المرجع السابق.
(٧) الدارقطني: السنن، كتاب الصلاة، باب ذكر قوله ﷺ: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» ١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥.
(٨) المرجع السابق.
(٩) المرجع السابق.
(١٠) المرجع السابق.
(١١) المرجع السابق، النعمان بن ثابت. ابن حجر: التقريب ٢/٢٤٨.
(١٢) الدارقطني، السنن: ١/ ٣٢٤.

فهنا رجحت رواية الجماعة للأكثرية فالذين رووه مرسلاً أكثر ممن رووه متصلاً. فعليه زيادة جابر خطأ ووهم، لأن القرائن دلت على ذلك ـ أي على خطئها ـ.

◘ المثال الثاني:

حديث: **«لكل أمة رهبانية ورهبانية أمتي الجهاد في سبيل الله»**.

هذا الحديث رواه وكيع بن الجراح[1] عن سفيان الثوري عن زيد العمي عن أبي إياس معاوية بن قرة عن النبي ﷺ.

وخالفه عبد الله بن المبارك[2] فرواه عن سفيان عن زيد العمي عن أبي إياس عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

هذا الحديث عندما سئل أبو حاتم عنه قال: إنما هو معاوية بن قرة أتى النبي ﷺ مرسل[3].

وقال أبو زرعة: «إذا زاد حافظ على حافظ قُبِل، وابن المبارك حافظ»[4].

فهنا أبو زرعة رجح الرواية التي فيها الزيادة لأن الذي زاد حافظ. فالقرينة هنا الحفظ. فهنا أيضاً تبين لنا أن الحكم في زيادة الثقة دائر مع القرائن.

وكذلك المزيد فالحكم فيه دائر مع القرائن، وسيتضح ذلك من المثال الآتي.

حديث عروة بن المغيرة عن أبيه قال: كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في مسير فقال لي: **«أمعك ماء»** قلت: نعم، فنزل عن راحلته فمشى حتى توارى

---

(١) أبو بكر بن أبي شيبة: المصنف ٤/ ٢٠٥.
(٢) أحمد: المسند ٣/ ٢٦٦؛ وأبو يعلى: المسند ٧/ ٢١٠.
(٣) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٣١٨.
(٤) المرجع السابق.

في سواد الليل، ثم جاء فأفرغت عليه من الإداوة فغسل وجهه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها، حتى أخرجهما من أسفل الجبة، فغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لأنزع خفيه فقال: «**دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين**» ومسح عليهما.

هذا الحديث رواه عبد الله بن عون[١] وحصين بن عبد الرحمٰن[٢] وغيره[٣] عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

وخالفهم حماد بن أبي سليمان[٤] فرواه عن الشعبي عن إبراهيم بن أبي موسى عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

فحماد خالف أصحاب الشعبي الثقات. يقول أبو زرعة: «وهم فيه حماد»[٥] وقال البخاري: «ليس لإبراهيم بن أبي موسى معنى»[٦].

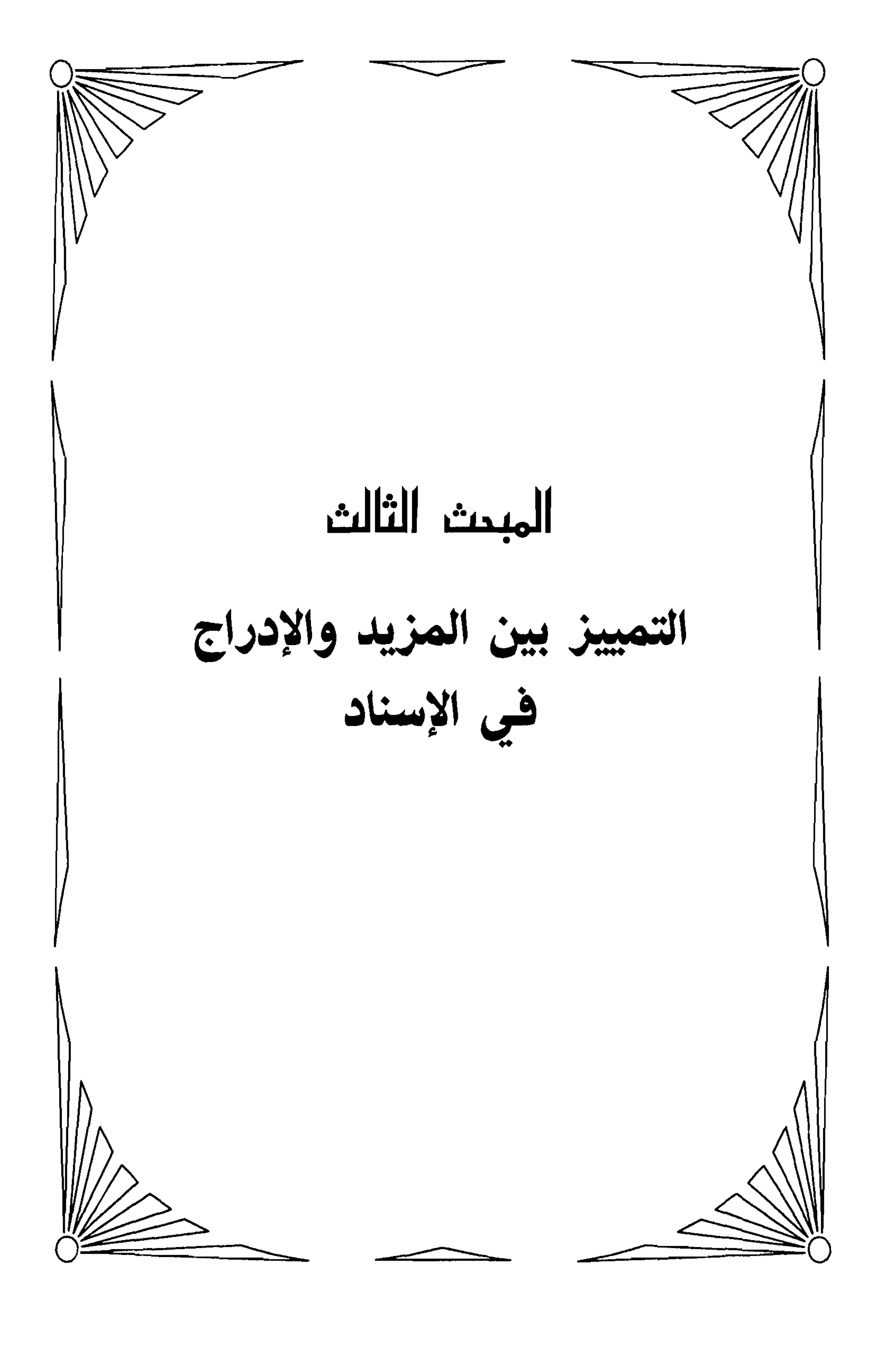
فالقرائن هنا دلت على خطأ الزيادة وهي كونه خالف الأكثرية الذين رووه بدون الزيادة.

فعليه الحكم في الزيادة في كليهما دائر مع القرائن[٧].

---

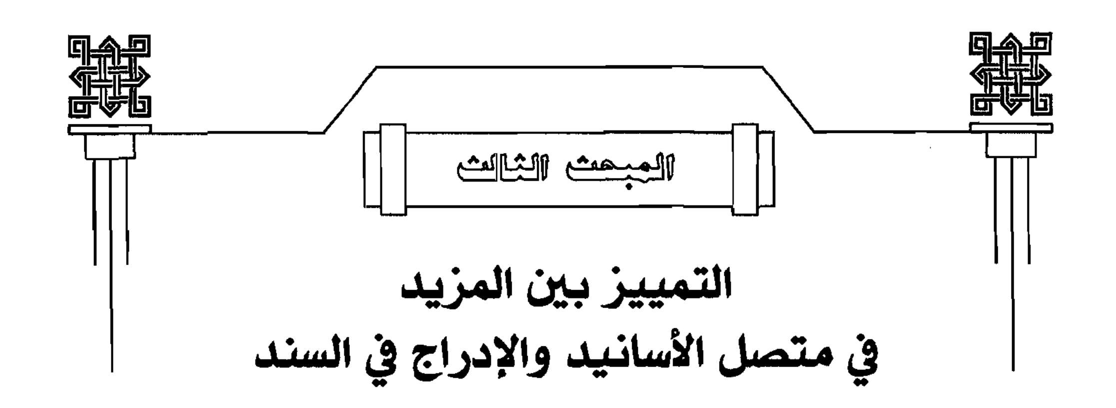
(١) أحمد: المسند ٤/ ٢٥١.
(٢) ابن خزيمة: الصحيح ١/ ٩٥ ـ ٩٦؛ والبيهقي: السنن ١/ ١٩٧.
(٣) مثل مجالد، الطبراني: المعجم الكبير ٢٠/ ٣٧٣؛ والقاسم بن الوليد، الطبراني: المعجم ٢٠/ ٣٧٣.
(٤) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٦١.
(٥) المرجع السابق.
(٦) المرجع السابق.
(٧) يقول العلائي: «الحكم بالزيادة تارة يكون للاعتبار برواية الأكثر وتارة للتصريح بالسماع من الأعلى وتارة لقرينة تنضم إلى ذلك وإلى غيرها من الوجوه». العلائي: جامع التحصيل ص١٢٩.





المبحث الثالث

التمييز بين المزيد والإدراج في الإسناد



التمييز بين المزيد في متصل الأسانيد والإدراج في السند

◈ المطلب الأول ◈

تحديد المقصود من الإدراج

من خلال تتبعي لهذا المصطلح «مصطلح الإدراج» تبين لدي أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد له.

فالمتقدمون مثل الحاكم[1] وبعض المتأخرين مثل ابن كثير[2] وابن دقيق العيد[3] وغيرهم[4] يعرفونه على أنه «ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بلفظ الرسول ﷺ ويكون ظاهرها أنها لفظه فيدل دليل على أنها من لفظ الراوي».

فيشير هذا التعريف إلى أن الإدراج يقع في المتن.

وبعض المتأخرين مثل ابن حجر[5] يعرفونه على أنه زيادة الراوي في متن الحديث أو سنده يحسبها من يروي الحديث أنها منه، وهي ليست منه، وهذا التعريف يشير إلى أن الإدراج يقع في السند والمتن.

فالملاحظ أن الإدراج في السند غير متفق عليه بخلاف الإدراج في المتن، لذلك كان لا بد من طرح هذه المسألة.

---

(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث ص٤٠.
(٢) ابن كثير: اختصار علوم الحديث متن الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص٦٩ ـ ٧٠.
(٣) تقي الدين بن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح ص٢٣.
(٤) أحمد شاكر: اختصار علوم الحديث ص٦٩ ـ ٧٠ حيث وافق ابن كثير.
(٥) ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص٦٦.

الحاكم وغيره لم يصرحوا أنه لا يوجد إدراج في السند لكن من خلال تعريفهم للإدراج يفهم ضمنياً أن الإدراج عندهم يقع في المتن فقط وقد وافقهم عدد من المتأخرين حيث صرحوا بأن جميع أنواع الإدراج مردها في الحقيقة إلى الإدراج في المتن فقط.

يقول أحمد شاكر(١) «الإدراج في الحقيقة إنما يكون في المتن».

ويقول حسن محمد مقبولي(٢): «وأقسام الإدراج في الإسناد كثيرة مرجعها في الحقيقة إلى الإدراج في المتن».

ويقول محمد محي الدين عبد الحميد(٣) «الإدراج في اصطلاح العلماء على نوعين الأول: مدرج المتن والثاني: مدرج الإسناد وهذا على ما قسمه الناظم تبعاً لكثير من أئمة هذا الشأن وسيتضح لك مما يأتي أن النوعين جميعاً مدرج المتن».

قلت: بالرغم من هذه الأقوال التي تفيد أن جميع أنواع الإدراج مردها في الحقيقة إلى المتن، لم أجد دليلاً واحداً يدعم ما ذهبوا إليه، أو ما هو السبب الذي دفعهم لمثل هذا القول.

أما أصحاب القول الثاني الذين قالوا أن الإدراج يقع في السند والمتن لعلهم اعتمدوا على تقسيم ابن الصلاح للإدراج مع أن ابن الصلاح لم يقسمه إلى إدراج في السند وإدراج في المتن «حيث يقول ابن الصلاح»(٤) النوع العشرون. معرفة المدرج وهو أقسام. منها ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الأمر ويتوهم أن الجميع عن رسول الله ﷺ.

---

(١) الباعث الحثيث ص٦٩ ـ ٧٠.

(٢) مصطلح الحديث ورجاله ص١٤٠.

(٣) ألفية السيوطي في مصطلح الحديث ص١٢٥.

(٤) ابن الصلاح: علوم الحديث ص٩٥ ـ ٩٨.

ومن الأمثلة المشهورة. ما رويناه في التشهد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في الصلاة فقال: التحيات لله. فذكر التشهد وفي آخره «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله» فإن قلت هذا فقد قضيت صلاتك وإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد وهكذا.

رواه أبو خيثمة عن الحسن بن الحر فأدرج في الحديث قول فإذا قلت هذا..... إلى آخره، وإنما هذا من كلام ابن مسعود لا من كلام رسول الله ﷺ ومن الدليل عليه أن الثقة عبد الرحمٰن بن ثابت بن ثوبان رواه عن رواية الحسن بن الحر على ترك ذكر هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه شبابة عن أبي خيثمة مفصلاً أيضاً.

ومن أقسام المدرج:

أولاً: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد ثان. يدرجه من رواه عنه على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني ويروي جميعه بالإسناد الأول.

مثاله: حديث ابن عيينة وزائدة بن قدامة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله ﷺ وفي آخره أنه جاء في الشتاء، فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب، والصواب رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة وفصل ذكر رفع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم، عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر.

ثانياً: أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر مخالف للأول في الإسناد.

ومثاله: رواية سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس بن

مالك أن رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا» الحديث فقوله: «لا تنافسوا أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فيه: «لا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تحاسدوا» والله أعلم.

ثالثاً: أن يروي الراوي حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده فلا يذكر الاختلاف فيه بل يدرج روايتهم على الاتفاق.

مثاله: رواية عبد الرحمٰن بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدي عن الثوري عن منصور، والأعمش، وواصل الأحدب عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن مسعود: «قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم... الحديث. وواصل إنما رواه عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما والله أعلم».

إذن ابن الصلاح لم يقسم الإدراج إلى إدراج في السند وإدراج في المتن لكن الحافظ ابن حجر وبعض المتأخرين جعلوا أول قسم للإدراج في المتن والثاني والثالث والرابع أقسام الإدراج في السند وهذا غير دقيق لأن الملاحظ أن الثاني والثالث أيضاً يرجعان في الحقيقة إلى الإدراج في المتن.

أما الرابع فربما كان السبب للقول بالإدراج في السند.

يقول الدكتور حمزة[1]: «ترجع كلها ما عدا المثال الرابع إلى زيادة في المتن وإدراجها فيه غير أن الأول كانت الزيادة المدرجة فيه قولاً لصحابي، بينما كانت الزيادة المدرجة في الثاني والثالث هي طرف من حديث آخر، فجاء التلفيق بين سنديهما، وأما الرابع فيكون مثالاً لوقوع الإدراج في السند، وليس في المتن، وذلك بالتلفيق بين روايتين مختلفتين أحدهما متصلة والثانية منقطعة، وكان المتن فيهما واحداً، فعليه القول «أن الإدراج لا يقع إلا في المتن» غير ممكن لعدم وجود دليل قوي يدعم هذا ـ مع العلم أن

(١) حمزة المليباري: زيادة الثقة ص١١ مخطوط.

عدداً من العلماء اتفقوا على أن الإدراج إنما يكون في المتن ـ ولكون أصحاب القول الثاني ذكروا مثالاً على الإدراج في الإسناد والمثال صحيح كما سيأتي. لذلك القول أن الإدراج يقع في السند والمتن أدق وأصح والله أعلم.

◈ المطلب الثاني ◈

الفرق بين المزيد والإدراج في السند

معرفة الفرق الدقيق بين الإدراج في السند والمزيد يحتاج لتحديد معنى كل منهما ودراسة أمثلة عليهما حتى نستطيع أن نصل إلى الفرق بينهما بدليل عملي قوي يدعم ما سنذهب إليه.

فالإدراج: هو زيادة الراوي في سند الحديث يحسبها من يروي الحديث أنها منه وهي ليست منه[1].

والمزيد: هو زيادة راوٍ في إسناد حديث متصل رجلاً أو أكثر وهما منه وغلطاً فالملاحظ أن كلا التعريفين ظاهراً واحد لكنهما يختلفان حيث إن المزيد تكون فيه زيادة الراوي في سند ظاهره الاتصال، أما في الإدراج فإن الزيادة تكون في سند يترجح فيه الانقطاع، ولأن ذكر كل مصطلح على حدة[2] فيه إشارة إلى أن هناك فرقاً بينهما وإلا لما كان هناك داع للفصل بينهما. لذلك التحقق من هذه المسألة لا يكون إلا عن طريق دراسة المثال الذي ذكره ابن الصلاح ـ وهو المثال الوحيد الذي ذكرته كتب المصطلح على الإدراج ولم تذكر غيره ـ لمعرفة الفرق الدقيق بينهما والله المستعان.

الحديث: عن عبد الله بن مسعود قال: سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم؟

---

(١) تقدم تعريفه.

(٢) عند مراجعة أي كتاب من كتب مصطلح الحديث ستجد أن كلا المصطلحين ذكر منفصلاً عن الآخر.

قال: «**أن تجعل لله نداً وهو خلقك، وأن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك أو من طعامك، وأن تزني بحليلة جارك، وقال: وتلا هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾**» [الفرقان: ٦٨، ٦٩].

رواه منصور بن المعتمر[١] عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود ورواه سليمان الأعمش واختلف عليه.

فرواه سفيان الثوري[٢] ومعمر بن راشد[٣] وجرير بن حازم[٤] وعبد الله بن نمير[٥] كلهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود.

---

(١) أبو عوانة: المسند ١/٥٩؛ وأحمد: المسند ١/٤٣٤، ٤٦٤؛ والبخاري: الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ص٧٦١، وكتاب الآداب، باب قتل الولد خشية أن يأكل معه ص١٠٥٠، وكتاب الحدود، باب إثم الزناة، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ ۖ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ ص١١٧٣، وكتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾، وقوله جل ذكره: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ص١٢٩٧؛ ومسلم: الجامع الصحيح، باب الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده؛ وأبو داود: السنن، كتاب الطلاق، باب في تعظيم الزنا ٢/٢٩٤؛ والنسائي: السنن، كتاب الرجم، باب تأويل قوله جل ثناؤه: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾ ٤/٢٦٦؛ والترمذي: السنن، كتاب التفسير، باب من سورة الفرقان ٥/٣٣٦؛ وأبو يعلى: السند ٩/٦٤؛ وابن حبان: الصحيح ١٠/٢٦٤؛ والبيهقي: السنن ٨/١٨.

(٢) البخاري: الصحيح، كتاب الإيمان، باب قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ...﴾ ص١١٨٣؛ والنسائي: السنن الكبرى ٥/٣٣٦؛ والبيهقي: السنن ٨/١٨.

(٣) الدارقطني: العلل ٥/٢٢٠.

(٤) مسلم: الصحيح.

(٥) الدارقطني: العلل ٥/٢٢٠.

وخالفهم أبو شهاب الحناط[1] وأبو معاوية الضرير[2] وشيبان بن عبد الله[3] كلهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله.

ورواه عاصم واختلف عليه.

فرواه مهدي بن ميمون[4] عن عاصم عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود.

وخالفهم يزيد[5] فرواه عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

يقول النسائي[6]: «وهذا خطأ لا نعلم أن أحداً تابع يزيداً عليه والصواب الذي قبله وحديث يزيد هذا خطأ إنما هو واصل والله أعلم».

فعاصم الذي هنا هو واصل.

ورواه واصل الأحدب.

فرواه عن واصل شعبة بن الحجاج[7] والحسين بن عبيد الله[8] النخعي كلاهما عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

ورواه عنه سفيان الثوري واختلف عليه.

فرواه يحيى بن سعيد القطان[9] عن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

---

(١) العلل ٥/ ٢٢٠.
(٢) العلل ٥/ ٢٢٠.
(٣) العلل ٢/ ٢٢٠.
(٤) الطيالسي: المسند ١/ ٣٥.
(٥) النسائي: السنن الكبرى ٢/ ٢٩٠.
(٦) المرجع السابق.
(٧) الطيالسي: المسند ١/ ٣٥؛ وأحمد: المسند ١/ ٤٣٤، ٤٦٤؛ والترمذي: السنن ٥/ ٣٣٦.
(٨) الدارقطني: العلل ٥/ ٢٢٠.
(٩) النسائي: السنن ٦/ ٢٨٥.

وخالفه عبد الرحمٰن بن مهدي[1] ومحمد بن كثير[2] فرووه عن سفيان الثوري عن واصل عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله.

قلت: في رواية الأعمش، خالف أبو شهاب الحناط وأبو معاوية الضرير وشيبان بن عبد الله أصحاب الأعمش الثقات حيث أسقطوا عمرو بن شرحبيل. يقول الدارقطني: «والصحيح حديث عمرو بن شرحبيل»[3].

ورواية عاصم فقد عالجها النسائي وأثبت خطأ يزيد ومهدي بن ميمون.

أما رواية واصل فهي مدار الحديث، وقد عالج هذه الرواية الدارقطني حيث قال: «قال لنا أبو بكر النيسابوري هكذا رواه يحيى ولم يذكر في حديث واصل عمرو بن شرحبيل ورواه عبد الرحمٰن بن مهدي ومحمد بن كثير فجمعا بين واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود فيشتبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لعبد الرحمٰن ولابن كثير فجعل إسنادهم واحداً ولم يذكر بينهم خلافاً وحمل حديث واصل على حديث الأعمش ومنصور وفصله يحيى بن سعيد فجعل حديث واصل عن أبي وائل عن عبد الله كما رواه يحيى عن الثوري عنه»[4].

فخلاصة قول الدارقطني أن المحفوظ عن واصل دون ذكر عمرو بن شرحبيل، فيكون من زاد عمرو بن شرحبيل في رواية واصل أخطأ، في هذه الزيادة مع العلم أنها صحيحة ظاهراً ـ أي من زاد عمرو بن شرحبيل في رواية واصل ـ.

فيكون واصل بن الأحدب خالف أصحاب أبي وائل الثقات حيث لم يذكر عمرو بن شرحبيل.

---

(١) النسائي: السنن ٢/ ٢٩٠؛ والترمذي: السنن ٥/ ٣٣٦؛ والبيهقي: السنن ٨/ ١٨.
(٢) الدارقطني: العلل ٥/ ٢٢٠.
(٣) الدارقطني: العلل ٥/ ٢٢٠.
(٤) الدارقطني: العلل ٥/ ٢٢٠.

لكن هل يمكن اعتبار هذه الزيادة زيادة عمرو بن شرحبيل في رواية واصل عن طريق عبد الرحمٰن وابن كثير من المزيد.

الإجابة: لا، لأن المزيد تكون الزيادة فيه على أصل الإسناد المتصل.

أما هنا فالزيادة على أصل الإسناد المنقطع لأن أبا وائل لم يسمع من عبد الله بن مسعود هذا الحديث مباشرة. بل بواسطة عمرو بن شرحبيل. ويقول الدارقطني «والصحيح حديث عمرو بن شرحبيل»[1]. ويقول الترمذي «حديث سفيان عن منصور والأعمش أصح من حديث واصل»[2] فزيادة عمرو بن شرحبيل وهم وخطأ - في رواية واصل - وهي زيادة على أصل الإسناد المنقطع.

فيكون الفرق بين المزيد في متصل الأسانيد والإدراج هو أن كلاهما تكون الزيادة فيه وهم، لكن الزيادة في المزيد تكون على أصل الإسناد المتصل أما في الإدراج فهي زيادة على أصل الإسناد المنقطع.

---

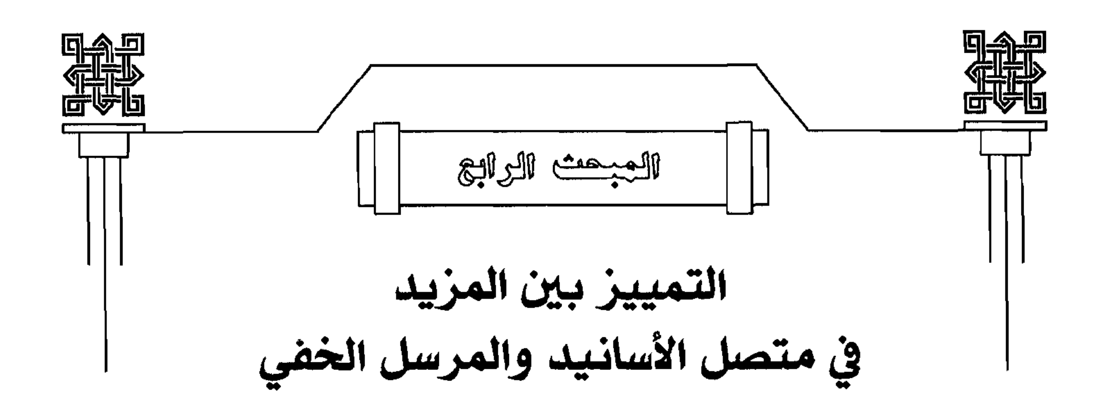
(١) الدارقطني: العلل ٥/ ٢٢٠.

(٢) الترمذي: السنن ٥/ ٣٣٦.



المبحث الرابع

التَّمييزْ بَيْن المَزيد وَالمُرسل الخَفيّ



التمييز بين المزيد في متصل الأسانيد والمرسل الخفي

في بداية هذا المبحث لا بد من معرفة المقصود من المرسل الخفي ودراسة أمثلة عليه حتى يتم فهمه ومن ثم دراسة الفرق بينه وبين المزيد..

المرسل الخفي: «هو الحديث الذي رواه الراوي عمن عاصره ولم يلقه أو لقيه ولم يسمع منه»[1]. والأمثلة على ذلك:

◘ المثال الأول:

حديث: **«رحِم الله حارس الحرس»**.

هذا الحديث رواه الدارمي[2] وابن ماجه[3] من طريق عمر بن عبد العزيز عن عُقبة بن عامر ﷺ عن النبي ﷺ.

يقول المزي: «عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر الجهني»[4].

◘ المثال الثاني:

حديث: **«مُطل الغني ظلم، وإذا أحلت على ملئ فاتَّبعه، ولا تَبعَ ببعتين في بيعة»**.

---

(١) نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث ص٣٨٦، هذا التعريف المعتمد للمرسل الحنفي حسب ما قال الأستاذ نور الدين عتر.

(٢) السنن ٢/٢٦٨.

(٣) السنن، الجهاد، باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله ٢/٩٢٥.

(٤) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ٧/٣١٤؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ٧/٤٧٥.

هذا الحديث رواه البيهقي[1] حيث قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله الهَروي نا هشيم أنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر.

قال محمد البخاري: «ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع وما روى يونس بن عبيد عن ابن نافع عن أبيه حديثاً»[2].

أقول: الناظر لإسناد هذه الأحاديث من أول مرة يحكم على هذه الأسانيد بالاتصال.

كون عمر عاصر عقبة في الحديث الأول وكذلك يونس بن عبيد عاصر ولقي نافعاً لكن لم يسمع منه. لكن بعد البحث والتفتيش يتضح لنا غير ذلك.

الآن وبعد أن فهمنا مصطلح المرسل الخفي. يجدر بنا الحديث عن علاقة المزيد بالمرسل الخفي.

للمزيد علاقة وطيدة بالمرسل الخفي جعلت بعض العلماء كالعراقي[3] لا يفصل بينهما بل يبحثهما معاً في فصل واحد لشدة تعلق أحدهما بالآخر.

فزيادة رجل في الإسناد من قبل أحد رواته ذكرها العلماء طريقاً من طرق الكشف عن الإرسال في الحديث ومعرفة الاتصال بين الراوي وشيخه فيه.

يقول ابن الصلاح: «يتعرضان لأن يعترض بكل واحد منهما على الآخر»[4].

ويقول العلائي[5]: «المرسل الخفي إرساله نوع بديع من أهم أنواع

---

(١) البيهقي: السنن ٦/ ٧٠.
(٢) الترمذي: العلل ١/ ٦٩٤.
(٣) السخاوي: فتح المغيث ٢/٨٦ ـ ٨٧.
(٤) ابن الصلاح: علوم الحديث ص٢٦٢.
(٥) العلائي: جامع التحصيل لأحكام المراسيل ص١٢٥.

الحديث وأكثرها فائدة وأعمقها مسلكاً، ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار ويدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق ولمعرفته طرق:

إحداهما: عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه أو عدم السماع منه وهذا هو أكثر ما يكون سبباً للحكم.

والطريق الثاني: أن يذكر الراوي الحديث عن رجل ثم يقول في رواية أخرى نبئت عنه أو أخبرت عنه نحو ذلك.

الطريق الثالث: أن يرويه عنه أيضاً بزيادة شخص فأكثر بينهما فيحكم على الأول بالإرسال إذ لو كان سمعه منه لما قال أخبرت عنه ولا رواه بواسطة بينهما. وفائدة جعله مرسلاً في هذا الطريق الثالث أنه متى كان الواسطة الذي زيد في الرواية الأخرى ضعيفاً لم يحتج بالحديث بخلاف ما إذا كان ثقة، وأما الطريقان الأولان فيجيء فيهما الخلاف المتقدم في الاحتجاج بالمرسل.

ثم لا بد في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء منه الراوي بلفظ عن ونحوها فأما متى كان بلفظ حدثنا ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد ويكون الحكم للأول. اهـ.

وقال الأستاذ نور الدين عتر «إلا أن في هذا المسلك الأخير لمعرفة الإرسال إشكالاً كبيراً إذ يمكن أن يعارض بكونه من المزيد في متصل الأسانيد لا من المرسل الخفي ووجه ذلك أننا لم نعرف عدم السماع بدليل خارجي وإنما اكتشفناه بورود الواسطة بين الرجلين في الإسناد فيمكن أن يكونا قد التقيا وسمع الراوي ممن فوق المحذوف فيكون السند متصلاً بهما ورواية الزيادة من باب المزيد في متصل الأسانيد»[1].

---

(١) الأستاذ نور الدين عتر: منهج النقد ص٣٨٩ ـ ٣٩٠.

هذه النصوص تشير إلى العلاقة الوطيدة بين المزيد والمرسل الخفي.

لكن لا بد من التفريق بينهما حتى يستطيع الباحث التمييز بينهما حتى لا يقع في الخطأ.

يقول الأستاذ نور الدين عتر «يمكن حل هذا الإشكال ـ في رأينا ـ بمنهج دقيق نتبعه وهو أن نلاحظ في المزيد في متصل الأسانيد ثبوت السماع تاريخياً بين الراويين المتواليين في الإسناد المحذوف، أما المرسل الخفي فليس لدينا ما يثبت أنه قد وقع السماع بين الراويين اللذين حكمنا على رواية أحدهما عن الآخر بالإرسال.

وفرق آخر يتعلق بصيغة الرواية فإنها في المزيد في متصل الأسانيد تثبت سماع الراوي للحديث ممن فوقه في الإسناد الخالي من الزيادة صراحة أو بالقرائن الدالة على السماع، أما صيغة الرواية في المرسل الخفي فإنها لا تثبت سماعه منه في الإسناد الناقص، فإذا جاءت رواية بزيادة واسطة بينهما كان الحكم لها والله أعلم»[(١)].

وما ذكره الأستاذ نور الدين يحتاج لتوضيح ولا يكون التوضيح إلا عن طريق الأمثلة، فمن ذلك:

حديث: **«ثلاثة يُحبهم الله وثلاثة يُبغضُهم الله. أما الذين يُحبهم الله فرجل أتى قوماً فسألهم بالله ولم يسألهم بِقرابة بينهم وبينه فتخلف رجل بأعقابِهم فأعطاه سراً لا يعلم بعطيّتِه إلا الله والذي أعطاهُ، وقوم ساروا ليلتَهُم حتى إذا كان النوم أحبَّ إليهم مما يَعدِلُ به نزلوا فوضعوا رؤوسَهُم فقام يتملَّقني ويتلُو آياتي له ورجل كان في سَرِية فلقي العدو فهزموا فأقبَل بصدرِه حتى يُقْتَلَ أو يُفتَح لهُ والثلاثة الذين يَبغضُهم الله: الشيخُ الزاني، والفقير المُختال. والغني الظّلوم»**.

---

(١) الأستاذ نور الدين عتر: منهج النقد ص٣٨٩ ـ ٣٩٠.

هذا الحديث رواه شيبان بن عبد الرحمٰن التميمي[1] وجرير بن حازم[2] وشعبة بن الحجاج[3] وسليمان بن مهران[4] كلهم عن منصور بن المعتمر عن رِبعي بن خراش عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر.

ورواه سفيان الثوري واختلف عليه.

فرواه الفريابي[5] وعبد الملك بن عمرو[6] عن الثوري عن منصور عن ربعي عن أبي ذر دون ذكر زيد.

وخالفهم الأشجعي[7] وأبو عامر[8] فرووه عن الثوري عن منصور عن ربعي عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر.

قلت: في هذا المثال زيادة راوٍ وهو زيد بن ظبيان، والسؤال الذي يطرح نفسه هل زيادة زيد بن ظبيان صحيحة. ثم: هل ثبت سماع رِبعي بن خراش من أبي ذر.

فالملاحظ أن عدداً كبيراً من الرواة ذكروا الواسطة بين ربعي بن حراش وأبي ذر.

والذي خالف الفريابي وعبد الملك حيث ذكرا الحديث دون الزيادة فهذه القرينة تدل على صحة هذه الزيادة، ويقول الدارقطني والصواب حديث

---

(١) الدارقطني: العلل ٦/ ٢٤١.
(٢) ابن حبان: الصحيح ٨/ ١٣٨.
(٣) أحمد: المسند ٥/ ١٥٣؛ والنسائي: السنن الكبرى ٢/ ٤٤؛ والترمذي: السنن ٤/ ٦٩٨؛ وابن خزيمة: الصحيح ٤/ ١٠٤؛ وابن حبان: الصحيح ٨/ ١٣٧؛ والحاكم: المستدرك ١/ ٥٧٧.
(٤) الدارقطني: العلل ٦/ ٢٤١، قال الأعمش عن «رجل» ولم يسمه لكن من خلال جمع الطرق تبين إنه زيد بن ظبيان.
(٥) ذكره السخاوي في فتح المغيث ٢/ ٨٧.
(٦) المرجع السابق.
(٧) المرجع السابق، وهو عبد الله بن الرحمٰن. ابن حجر: التقريب ٢/ ٥٥٣.
(٨) المرجع السابق هو العقدي عبد الملك بن عمرو. ابن حجر: التقريب ٢/ ٤٢٦.

زيد بن ظبيان»[١].

أما بالنسبة للسؤال الثاني فقد عالجه السخاوي حيث قال: «وإن كان ربعي من كبار التابعين، فقد جزم الدارقطني، ثم ابن عساكر بأنه لم يسمع من أبي ذر وحكاه المزي بصيغة التمريض»[٢]. فعليه هذه الزيادة على أصل الإسناد المنقطع فهي صحيحة.

في الإسناد الأول: كانت صيغته التلقي «عن» فيحكم عليه بالإرسال لوجود الزيادة أما في الإسناد الثاني: فالزيادة فيه كشفت لنا أن هذا الحديث مرسل. لكن نحن لا نكتفي بظاهر السند بل لا بد من البحث عن القرائن لكي يكون الحكم دقيقاً على الحديث. فخلاصة القول: أن الإسناد الذي فيه زيد بن ظبيان صحيح، والإسناذ الذي لم يذكر فيه زيد فهو من المرسل الخفي وليس بمتصل فهنا ظهر لنا الفرق بين المزيد والمرسل الخفي.

ففي المرسل الخفي لم يثبت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة والزيادة عليه تكون صحيحة بخلاف المزيد. كما أن صيغة التلقي في المرسل الخفي بين التلميذ والشيخ في موضع الزيادة «عن» بخلاف المزيد فإن صيغة التلقي «حدثنا».

أما بالنسبة لاعتماد ظواهر السند فلا يعول عليه إلا في حالة التأكد من خلو المزيد في السند من القرائن الدالة على صوابه أو خطئه.

أما في هذا المثال فقد حكمت على صحة الزيادة وإرسال السند الخالي من الزيادة بالقرائن. فالأكثرية أجمعوا على صحة الزيادة وجزم الدارقطني وغيره بعدم سماع ربعي من أبي ذر فهو مرسل. والله تعالى أعلم.

ومما تجدر الإشارة إليه هو الحديث عن الفرق بين المزيد ومرسل الصحابي، والمقصود بمرسل الصحابي هو ما يرويه ابن عباس وغيره من

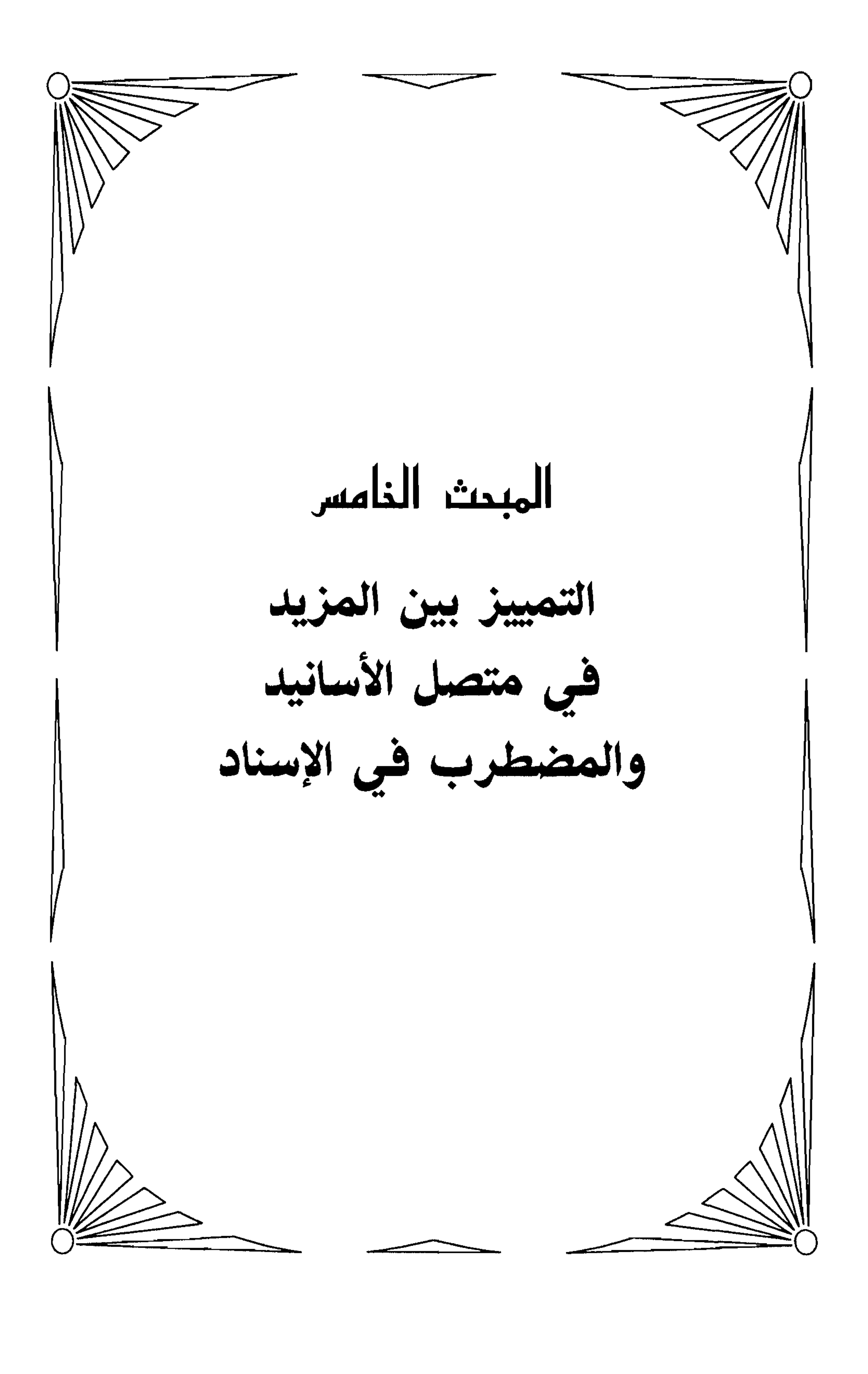
---

(١) الدارقطني: العلل ٦/ ٢٤١.
(٢) السخاوي: فتح المغيث ٢/ ٨٧.

أحد الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة. والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول[1] فالفرق بينهما يمكن معرفته من التعريف.

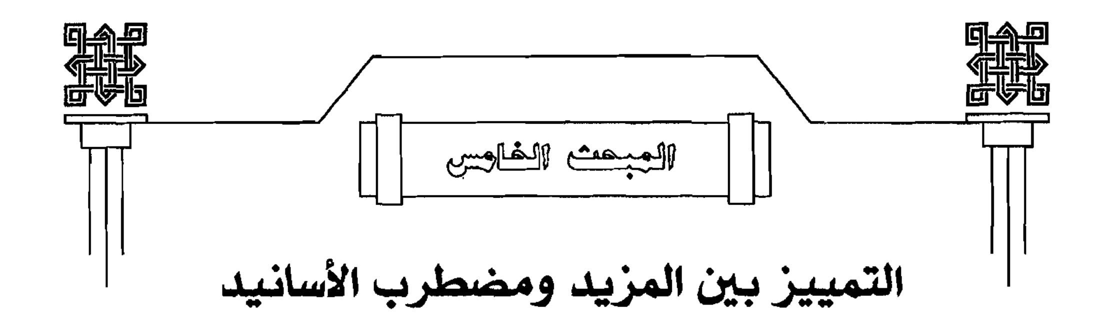
ففي مرسل الصحابي إسقاط راوٍ وهو الصحابي لكن رغم أنه أسقطه يبقى متصلاً بخلاف المزيد الذي يكون فيه زيادة راوٍ في الإسناد المتصل خطأ.

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث ص٥٦.



المبحث الخامس

التمييز بين المزيد في متصل الأسانيد والمضطرب في الإسناد



التمييز بين المزيد ومضطرب الأسانيد

لمعرفة الفرق بينهما لا بد من معرفة المقصود من كلا المصطلحين «المضطرب، المزيد» ثم دراسة أمثلة على الاضطراب في الإسناد لتوضيح الفرق بشكل دقيق وعلمي.

تعريف الاضطراب في الإسناد: «هو الحديث الذي يروى من قبل راوٍ واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية. لا مرجح بينهما ولا يمكن الجمع»[1].

والمزيد كما تقدم هو زيادة راوٍ في إسناد حديث متصل رجلاً خطأً.

قلت: من خلال التعريف يمكن معرفة الفرق بينهما لكن لا بد من دراسة عملية على المضطرب حتى نحدد الفرق بدليل عملي واضح.

الحديث: «**إن هذه الحُشوش[2] مُحتضرة[3]، فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل: أعوذ بالله من الخُبث[4] والخبائِث[5]**».

الحديث: رواه شعبة بن الحجاج واختلف عليه.

---

(١) ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث ص٩٤؛ السخاوي: فتح المغيث ١/٢٦١؛ والسيوطي: تدريب الراوي ١/١٤١؛ ونور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث ص٤٤٣.

(٢) مواضع الغائط. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ١/٣٩٠.

(٣) أي: يحضرها الجن والشياطين، ابن الأثير: النهاية ١/٣٩٩.

(٤) ذكور الشياطين. ابن الأثير: النهاية ٢/٦.

(٥) إناث الشياطين. ابن الأثير: النهاية ٢/٦.

فرواه عبد الرحمٰن بن مهدي[١] وخالد بن الحارث[٢] وابن أبي عدي[٣] وأبو داود الطيالسي[٤] وعمرو بن مرزوق[٥] ومحمد بن جعفر[٦] كلهم عن شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم.

وخالفهم عيسى بن يونس[٧] فرواه عن شعبة عن قتادة عن القاسم عن زيد بن أرقم.

ورواه سعيد بن أبي عروبة واختلف عليه.

فرواه يزيد بن زريع[٨] ومحمد بن عثمان[٩] وعبدة بن سليمان[١٠] وأسباط[١١] وعبد الوهاب[١٢] ومحمد بن بكر البُرساني[١٣] كلهم عن سعيد عن قتادة عن القاسم الشَّيباني عن زيد بن أرقم.

وخالفهم إسماعيل بن علية[١٤] عن سعيد عن قتادة عن النضر عن زيد بن أرقم.

ورواه هشام الدُستوائي[١٥] عن قتادة عن زيد بن أرقم.

---

(١) ابن خزيمة: الصحيح ١/ ٣٨.
(٢) ابن خزيمة: الصحيح ١/ ٣٨؛ وابن حبان: الصحيح ٤/ ٢٥٢.
(٣) ابن خزيمة: الصحيح ١/ ٣٨.
(٤) ابن خزيمة: الصحيح ١/ ٣٨؛ والبيهقي: السنن ١/ ٩٦.
(٥) أبو داود: السنن ١/ ٢.
(٦) أحمد: المسند ٤/ ٣٦٩، ٣٧٣؛ وابن ماجه: السنن ١/ ١٠٨؛ والنسائي: السنن الكبرى ٦/ ٢٣.
(٧) ابن حبان: الصحيح ٤/ ٢٥٢.
(٨) الحاكم: المستدرك ١/ ٢٩٨.
(٩) البيهقي: السنن ١/ ٩٦.
(١٠) أبو بكر بن أبي شيبة: المصنف ١/ ١١؛ وابن ماجه: السنن ١/ ١٠٨.
(١١) أحمد: المسند ٤/ ٣٧٣.
(١٢) أحمد: المسند ٤/ ٣٧٣.
(١٣) أبو يعلى: المسند ١٣/ ١٨٠.
(١٤) النسائي: السنن الكبرى ٦/ ٢٣؛ والطبراني: المعجم الكبير ٥/ ٢٠٥.
(١٥) الترمذي: السنن ١/ ١٠.

ورواه معمر بن راشد[1] عن قتادة عن النّضر بن أنس عن أنس.

قلت: نستطيع ظاهراً أن نرجح الطريق الصحيحة في كل من رواية شعبة بن الحجاج وسعيد بن أبي عروبة بسبب المخالفة الواضحة الظاهرة في التصنيف.

لكن الإمام البخاري يقول: «يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً»[2].

لذلك طرق هذا الحديث ـ حسب قول البخاري ـ كلها في مستوى واحد لا نستطيع أن نضعف إحدى الروايات أو نرجح، وأبو عيسى عندما سأل البخاري عن هذا الحديث، لم يقض في هذا بشيء[3].

أقول: من هنا نستطيع أن ننطلق لمعرفة الفرق بين المزيد والمضطرب في الإسناد.

وهو أن الاضطراب في الإسناد تكون جميع طرق الحديث في مستوى واحد لا يمكن ترجيح إحدى الطرق على الأخرى لأنه في حالة الترجيح لا يُطلق عليه مضطرب بخلاف المزيد الذي تظهر فيه الطريق الموهومة من خلال جمع الطرق، ففي المزيد معرفة الطريقة الموهومة ممكن. لأن طرق الحديث ليست في مستوى واحد. فمنها الضعيف أو الشاذ وهي الرواية التي فيها الزيادة ومنها الصحيح.

خلاصة القول: المضطرب في الإسناد لا يُمكن فيه ترجيح إحدى الطرق على الأخرى أما المزيد فيمكن فيه ذلك. ويمكننا دراسة مثال آخر حتى يتضح لنا هذا الفرق.

الحديث، قال أبو بكر الصديق ﵁ لرسول الله ﷺ: أراك قد شبت

---

(١) البيهقي: السنن ١/ ٩٦.

(٢) الترمذي: العلل ١/ ٢٢.

(٣) الترمذي: العلل ١/ ٢٢.

قال: «**شَيَّبَتني هود والواقعة وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت**»[1].

يقول الدارقطني: هذا مضطرب فإنه لم يرو إلا عن طريق أبي إسحاق السبيعي وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم مَن رواهُ عنه مرسلاً ومنهم مَنْ رواه عنه موصولاً، ومنهم مَنْ جعله من مسند أبي بكر الصديق ـ رضي الله تعالى عنه ـ ومنهم مَنْ جعله من مسند سعد، ومنهم مَنْ جعله من مسند أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، ويروى عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود وغير ذلك، كما بسطه الدارقطني[2].

قلت: الدارقطني لم يقض بشيء بالنسبة لهذه الطرق، وكذلك البخاري عندما سأله أبو عيسى. قال: «دعني أنظر فيه ولم يقض فيه بشيء»[3].

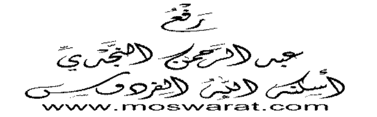
فالطرق كلها في مستوى واحد، ولا يمكن أن نرجح طريقاً على أخرى، فالحديث مضطرب كما صرح بذلك الدارقطني.

فهنا ظهر لنا نفس الفرق الذي ذكرته بين المزيد والمضطرب وهو أن المزيد يمكن فيه معرفة الطريق الخطأ من الصحيحة بجمع طرق الحديث والاعتماد على القرائن المرجحة بالإضافة لأقوال العلماء بخلاف المضطرب الذي لا يمكن فيه معرفة الطريق الصحيحة من الخطأ.

انتهى البابُ الأول

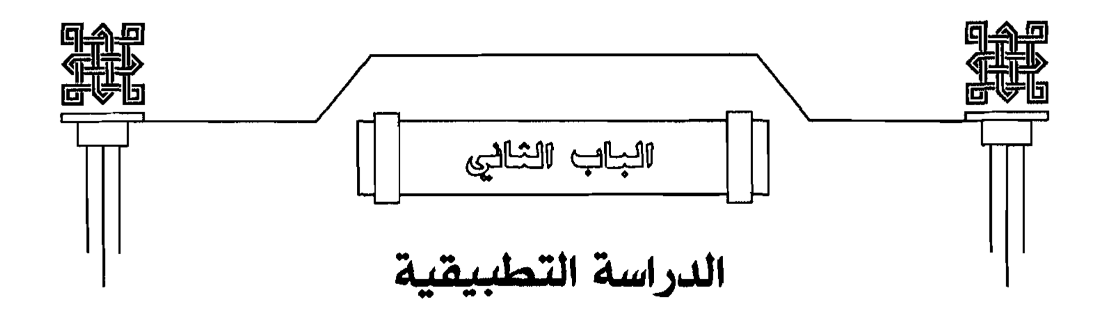
---

(١) الترمذي: السنن، كتاب التفسير، باب ٥٦، ما جاء في سورة الواقعة ٤/ ٢٧٣.
(٢) الدارقطني: العلل ١/ ١٩٣ ـ ٢١٠.
(٣) الترمذي: العلل ١/ ٣٥٧.



الباب الثاني

الدِّراسة التَّطْبِيقِيَّة



الدراسة التطبيقية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين أما بعد:

فهذا الجزء من البحث هو جانب عملي وتطبيقي على الجانب النظري، حتى يتضح للباحث مفهوم المزيد في متصل الأسانيد بشكل دقيق.

وقد قسمته إلى:

الفصل الأول: المزيد في متصل الأسانيد عند الشيخين البخاري ومسلم.

الفصل الثاني: ما ثبتَ أنهُ من المزيد في متصل الأسانيد.

المبحث الأول: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد وصرح العلماء بذلك.

المبحث الثاني: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد ولم يُصرح العلماء بذلك.

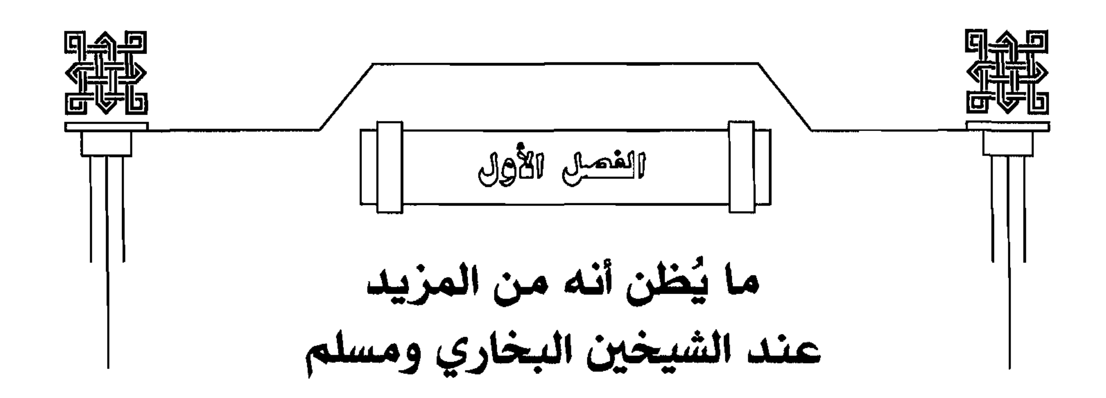
الفصل الثالث: ما لم يثبت أنه من المزيد.

وقد رتبتُ أحاديث كل قسم حسب حروف المعجم.

الفصل الأول

ما يُظن أنّهُ مِنَ المَزيد عِنْدَ الشَّيْخَين البُخَارِي وَمُسْلِم





ما يُظن أنه من المزيد عند الشيخين البخاري ومسلم

معلوم أن الشيخين مقدمان في الصنعة الحديثية، وقد صنّفا صحيحيهما وفق منهج علمي دقيق مبني على الانتقاء واختيار الأحاديث ضمن أرقى شروط الصحة، وكانا حريصين على تجنب كل ما فيه علة سواء كانت في السند أو في المتن. ولكن وجد بعض المواضع في الصحيحين فيها أحاديث ادّعي أنها من المزيد في متصل الأسانيد، أو تحقق فيه قاعدة المزيد، فكانت الحاجة ماسة لمبحث تدرس فيه هذه الأمثلة، ويُجاب عنها الإجابة العلمية اللازمة وفاءً بحق الصحيحين ومكانتهما اللائقة بهما، وبالله التوفيق.

• الحديث الأول:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا عمر بن حفص، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش قال: حدثنا شقيق قال:

«كنا ننتظر عبد الله إذ جاء يزيد بن معاوية، قلت ألا تجلس؟ قال: لا، ولكن أدخل فأخرج إليكم صاحبكم، وإلا جئت أنا فجلست، فخرج عبد الله وهو آخذ بيده، فقام علينا فقال: أما إني أخبر بمكانكم ولكنه يمنعني من الخروج إليكم أن رسول الله ﷺ كان يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهية السآمة علينا».

رواه جرير بن حازم(١) ووكيع بن الجراح(٢) وعبد الله بن إدريس(٣) وعلي بن مسهر(٤) وشعبة بن الحجاج(٥) وسفيان الثوري(٦) ومحمد بن خازم(٧) وحفص بن غياث(٨) وعبد الله بن نمير(٩) كلهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

---

(١) الطبراني: المعجم الأوسط ٤/ ٢٥٩.

(٢) مسلم: الصحيح، كتاب صفات المنافقين، باب الاقتصاد في الموعظة ٤/ ٢١٧٢.

(٣) أحمد: المسند ١/ ٣٨٧؛ مسلم: الصحيح ٤/ ٢١٧٢؛ وأبو يعلى: المسند ٩/ ١٤٦؛ وأحمد: المسند ١/ ٣٧٨.

(٤) مسلم: الصحيح ٤/ ٢١٧٢؛ والطبراني: المعجم الكبير ١٠/ ١٩٢.

(٥) الطيالسي: المسند ٢٤؛ وأحمد: المسند ١/ ٤٤/ ٤٦٢.

(٦) أحمد: المسند ١/ ٣٧٧؛ البخاري: الصحيح، العلم، باب ما كان النبي يتخولهم بالموعظة والعلم ص١٧؛ مسلم: الصحيح ٤/ ٢١٧٢؛ والترمذي: السنن، الأدب، باب ما جاء في الفصاحة والبيان ٤/ ٣٥.

(٧) أبو بكر بن أبي شيبة: المصنف ٥/ ٣٢١؛ ومسلم: الصحيح ٤/ ٢١٧٢؛ والبزار: المسند ٥/ ١١٤.

(٨) البخاري: الصحيح الدعوات، باب الموعظة ساعة بعد ساعة ص١١١٣.

(٩) أحمد: المسند ١/ ٤٢٥.

وخالفهم أبو عوانة[1] «الوضاح اليشكري» فرواه عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

وفي رواية أخرى له: «أبو عَوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله»[2].

واختلف على سفيان الثوري.

فرواه أحمد بن حنبل[3] ومحمد بن عبد الله بن الزبير[4] ومحمد بن يوسف[5] ويحيى بن سعيد[6] ومحمد بن يحيى بن أبي عمر[7] كلهم عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

وخالفهم الأسود بن عامر[8] فرواه عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن علقمة عن ابن مسعود.

واختلف على علي بن مُسْهِر.

فرواه مِنْجَاب بن الحارث[9] عن علي بن مُسْهِر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

ورواه أيضاً، أي: مِنْجَاب بن الحارث[10] عن علي بن مُسْهِر عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

---

(١) أبو يعلى: المسند ٨/ ٤٤٥.
(٢) الدارقطني: العلل ٥/ ١٢٩.
(٣) أحمد: المسند ١/ ٣٧٧.
(٤) الترمذي: السنن ٤/ ٣٥.
(٥) البخاري: الجامع الصحيح / ١٧.
(٦) الترمذي: السنن ٤/ ٣٥.
(٧) مسلم: الصحيح ٤/ ٢١٢٧.
(٨) الدارقطني: العلل ٥/ ١٢٨.
(٩) مسلم: الصحيح ٤/ ٢١٢٧؛ والطبراني: المعجم الكبير ١٠/ ١٩٢.
(١٠) مسلم: الصحيح ٤/ ٢١٧٢.

قلت: خالف أبو عَوَانة أصحاب الأعمش الثقات الحفاظ حيث أدخل بين الأعمش وأبي وائل مالك بن الحارث، والأعمش سمع من أبي وائل.

يقول الدارقطني: «وقد سمعه الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله وهو صحيح عنه»(١) فزيادة مالك بن الحارث عن أبي وائل وهم وخطأ؛ لأنه خالف غيره ثم ثبت سماع الأعمش من أبي وائل، ومما يدل أيضاً على أن هذه الزيادة وهم، يقول الدارقطني: «وروي أيضاً عن أبي عَوَانة عن الأعمش عن أبي وائل وهو الصحيح»(٢) فالدارقطني صحح رواية أبي عَوانة دون الزيادة. وأبو عَوانة هو الوَضَّاح اليَشكُري، قال عنه العلماء: «أنه ثقة إذا حدث من كتابه وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً»(٣) فلعل هذا الحديث من الأحاديث التي حدّث بها من حفظه.

لذلك فرواية أبي عَوانة التي ذكر فيها الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد.

أما رواية الأسود بن عامر التي خالف فيها أصحاب سفيان الثوري حيث زاد علقمة بين أبي وائل وعبد الله بن مسعود، يقول فيها الدارقطني. تفرد بهذا القول. والمحفوظ عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود وليس فيه علقمة... وقد سمعه الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود»(٤). فهنا الدارقطني صرح أن زيادة علقمة وهم وخطأ من شاذان الأسود بن عامر بالرغم من أن العلماء وثقوه(٥) لكن توثيق العلماء للراوي لا

---

(١) الدارقطني: العلل ٥/ ١٢٩.

(٢) الدارقطني: العلل ٥/ ١٢٩.

(٣) ابن سعد: الطبقات ٧/ ٢٨٧؛ وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٩/ ٤٠؛ وابن حبان: الثقات ٧/ ٥٦٢؛ المزي: تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٤١؛ الذهبي: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٦؛ ابن حجر: تهذيب التهذيب ١١/ ١٠٣.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ابن سعد: الطبقات ٧/ ٣٣٦، والبخاري: التاريخ الكبير ١/ ٤٤٨؛ وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٢/ ٢٩٤؛ والمزي: تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٢٦؛ والذهبي: السير =

يعني صحة ما يروي إذا تبين أنه أخطأ في الرواية، فعليه رواية الأسود التي فيها الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد أيضاً.

أما رواية مِنْجَاب بن الحارث عن علي بن مُسْهِر التي زاد فيها رجلاً في الإسناد بين الأعمش وأبي وائل وهو عمرو بن مرة، فهي خطأ ووهم، لأنه ثبت سماع الأعمش من أبي وائل.

قد يقول قائل: رواية مِنْجَاب التي فيها الزيادة أخرجها الإمام مسلم فكيف تكون وهماً أقول: أخرجها في المتابعات والشواهد ليُبين للباحث أن في هذه الرواية علة.

ومِنْجَاب بن الحارث أجمع العلماء على توثيقه[1]، لكن كما ذكرت توثيق العلماء له لا يعني صحة الرواية لأن العلة تقع في أحاديث الثقات.

ومما يرجح كون هذه الزيادة خطأ قول الدارقطني «وروي عن علي بن مُسْهِر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله وهو الصحيح»[2] فالدارقطني رجح رواية مِنجَاب دون الزيادة، لذلك فرواية مِنْجَاب بذكر الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

● الحديث الثاني:

روى الإمام مُسلم في صحيحه قال: حدثنا محمد بن حاتم، حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا عمر بن أبي زائدة عن الشَّعْبي عن عروة بن المغيرة عن أبيه:

«أنه وَضّأ النبي ﷺ فَتَوَضَّأ ومَسَحَ على خُفَّيه فقال له: إنّي أدخلتُهُما طاهِرَتين».

= ١٠/ ١١٢؛ وتذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٩؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٧.

(١) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٨/ ٤٤٣؛ وابن حبان: الثقات ٩/ ٢٠٦، والمزي: تهذيب الكمال ٢٨/ ٤٩٠؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦٤.

(٢) الدارقطني: العلل ٥/ ١٢٩.

رواه عبد الله بن رجاء المَكي[1] عن عمر بن أبي زائدة عن عبد الله بن أبي السَّفَر عن الشَّعْبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

ورواه محمد بن حاتم واختلف عليه.

فرواه مرة[2] عن عمر بن أبي زائدة عن عبد الله بن أبي السَّفَر عن الشَّعْبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

ومرة أخرى[3] عن عمر بن أبي زائدة عن الشَّعْبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة. أخرج مسلم الطريقة التي ليست فيها زيادة وذكر بعض أهل العلم أن في بعض النسخ ذكر الطريق المزيدة يقول أبو مسعود «إن مسلماً بن الحجّاج خرجه عن ابن حاتم عن إسحاق عن عمر بن أبي زائِدة عن عبد الله بن أبي السّفر عن الشَّعبي»[4].

وهذا المثال تحققت فيه قاعدة المزيد:

أولاً: ثَبتَ سماع عمر بن أبي زائدة من الشعبي، حيث يقول الحافظ أبو علي النّيسابوري «هذا رُوِيَ لنا عن مسلم إسنادُ هذا الحديث عن عمر بن أبي زائدة من جميع الطرق ليسَ بينه وبين الشعبي أحد»[5].

وقال البخاري إن عمر بن أبي زائدة قد سمع من الشعبي[6].

ثانياً: ذكر أبي السفر خطأ، يقول الحافظ أبو محمد خلف الواسطي في أطرافه «أن مسلماً رواه عن ابن حاتم عن إسحاق عن عمر بن أبي زائدة عن الشعبي ولم يذكر ابن أبي السفر»[7]. فيمكن عد هذا المثال من المزيد في متصل الأسانيد.

---

(١) الطبراني: المعجم الكبير ٢٠/ ٣٧٢.
(٢) النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ١٦٣.
(٣) مسلم: الصحيح، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ١/ ٢٢٧.
(٤) النووي: المنهاج ٣/ ١٦٣.
(٥) النووي: المنهاج ٣/ ١٦٣.
(٦) البخاري: التاريخ الكبير ٣/ ٤٥١.
(٧) النووي: المنهاج ٣/ ١٦٣.

أقول: وعلى فرض أن الإمام خرج هذه الطريق فهذا يعني صحة الطريقين. أي أنه روى الحديث مرة بزيادة عبد الله بن أبي السفر ومرة بدونها. فالطريقان محفوظان، لأن البخاري يقول: «إن عمر بن أبي زائدة كان يبعث ابن أبي السفر وزكريا إلى الشعبي يسألانه»[1] فاحتمال سماع ابن أبي السفر من الشعبي وارد كما أن عبد الله بن رجاء تابع محمد بن حاتم في زيادة ابن أبي السفر.

فعليه لا يمكن القول أن هذا الحديث من المزيد، في متصل الأسانيد، ولو كان كذلك فرضاً فإنه لا يضر حيث إن مسلماً أخرجه في المتابعات، بعد أن أخرج الروايات السالمة من العلل ومعلوم أنه يقدم الروايات التي هي أسلم وأنقى من العيوب كما نص على ذلك في مقدمته[2]. والله أعلم.

• الحديث الثالث:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا شعبة قال: أخبرني علقمة بن مرثد، سمعت سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمٰن السلمي عن عثمان ﷺ عن النبي ﷺ قال:

«خيركم من تعلم القرآن وعلمه».

هذا الحديث رواه شعبة[3] عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمٰن السلمي عن عثمان ﷺ.

وخالفه سفيان الثوري[4] فرواه عن علقمة عن أبي عبد الرحمٰن السلمي عن عثمان ﷺ.

---

(١) البخاري: التاريخ الكبير ٣/ ٤٥١.
(٢) مسلم: مقدمة الصحيح ص٥.
(٣) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب فضائل القرآن: باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ص٩٠١.
(٤) المرجع السابق.

يقول ابن حجر: «رجح الحفاظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد[1] قال الترمذي: كأن حديث سفيان أصح، قال علي بن عبد الله. قال يحيى بن سعيد: ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان».

ثم قال: «سمعت أبا عمار يذكر عن وكيع قال: قال شعبة: سفيان أحفظ مني وما حدثني سفيان عن أحد بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني»[2].

فالمقصود من النص أن رواية شعبة قد يظن أنها من المزيد وهذه الرواية أخرجها الإمام البخاري في صحيحه، فعليه يكون قد أخرج أحاديث ضعيفة.

أقول: إخراج الإمام البخاري لكلا الطريقين يعني أنهما محفوظان، يقول ابن حجر: «وأما البخاري فأخرج الطريقين فكأنه ترجح عنده أنهما جميعاً محفوظان»[3].

ولو فرض أن المزيدة هي الراجحة فالبخاري يخرج الوجهين للإشارة للخلاف وأن الطريق المرجوحة لا تضر والاعتماد إنما هو على الطريق الراجحة.

ثم إن البخاري قدم طريق شعبة على طريق سفيان الثوري فجعله أول الباب. كما أن حديث شعبة أخرجه الطيالسي[4] وأحمد[5] والدارمي[6] وأبو

---

(١) ابن حجر: الفتح ٩/ ٩٣.
(٢) الترمذي: السنن ٥/ ١٦٠.
(٣) ابن حجر: الفتح ٩/ ٩٣.
(٤) المسند ١٣.
(٥) المسند ١/ ٥٨.
(٦) السنن ٢/ ٥٢٩.

داود[1] والنسائي[2] وابن حبان[3] والبيهقي[4]، أما طريق سفيان فلم يخرجها سوى البيهقي[5] في السنن الصغرى، فإخراج أهل الحديث لهذه الطريق في كتبهم يدل على صحتها ورجحانها، ولا يمنع أن يكون علقمة بن مرثد حدث به على الوجهين، والله أعلم.

● الحديث الرابع:

روى الإمام مسلم في صحيحه[6] قال: حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا حبان بن هلال، حدثنا أبان حدثنا يحيى أن زيداً حدثه أن أبا سلام حدثه عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ:

«الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السماوات والأرض والصلاة نور والصدقة برهان والصبر ضياء والقرآن حجة لك أو عليك كل الناس يغدو فبايع نفسه فمعتقها أو موبقها».

قال النووي: «هذا الإسناد مما تلكم فيه الدارقطني وغيره حيث قالوا: «سقط فيه رجل بين أبي سلام وأبي مالك والساقط عبد الرحمٰن بن غنم قالوا: والدليل على سقوطه أن معاوية بن سلام رواه عن أخيه زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن عبد الرحمٰن بن غنم عن أبي مالك الأشعري»[7].

ويقول ابن رجب هذا الحديث أخرجه مسلم من رواية يحيى بن أبي

---

(١) السنن: كتاب فضائل القرآن، باب في ثواب قراءة القرآن ٢/ ٧٠.
(٢) السنن الكبرى ٥/ ١٩.
(٣) الصحيح ١/ ٣٢٤.
(٤) السنن ٢/ ١٧.
(٥) البيهقي: السنن الصغرى، كتاب فضائل القرآن، باب الترغيب في تعلم القرآن وتعليمه وتلاوته ١/ ٥٤١.
(٦) مسلم: الصحيح، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء ٣/ ٩٥، النووي: المنهاج.
(٧) النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٣/ ٩٦.

كثير أن زيد بن سلام حدثه أن سلاماً حدثه عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ... فذكر الحديث، وقد اختلف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام فأنكره يحيى بن معين وأثبته أحمد وفي هذه الرواية التصريح بسماعه منه، فخرج هذا الحديث النسائي وابن ماجه من رواية معاوية بن سلام عن أخيه زيد عن جده أبي سلام عن عبد الرحمٰن بن غنم عن أبي مالك فزاد في إسناده عبد الرحمٰن بن غنم ورجح هذه الرواية بعض الحفاظ وقال: «معاوية بن سلام أعلم بحديث أخيه من يحيى بن أبي كثير» ويقول: ذلك أنه قد روي عن عبد الرحمٰن بن غنم عن أبي مالك من وجه آخر وحينئذٍ فتكون رواية مسلم منقطعة»[1].

أقول: يفهم من كلام الدارقطني وابن رجب أن رواية مسلم منقطعة فعليه هذا الحديث ضعيف فيكون الإمام مسلم قد أخرج أحاديث ضعيفة في كتابه، فهنا صفة الصحة قد انتفت عنه.

لكن يمكن الرد على ذلك:

أولاً: أن الإمام مسلم أخرج هذا الحديث في الأصل وليس سواه في الباب ونحن نعلم أن من منهج الإمام مسلم أن يذكر أقوى الأحاديث من حيث السند والمتن في الأصل[2].

ثانياً: هذا الحديث كما ذكر ابن رجب رواه يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن سلام عن أبي مالك الأشعري.

وخالفه معاوية[3] فرواه عن أخيه زيد بن سلام عن سلام عن عبد الرحمٰن بن غنم عن أبي مالك.

فهنا معاوية خالف يحيى، ومعاوية أخو زيد بن سلام، ويقول ابن

---

(١) ابن رجب: جامع العلوم والحكم ١/ ٢١٢ وقد ذهب إلى هذا الجارودي: العلل؛ والدارقطني: الإلزامات والتتبع ص١٥٩.
(٢) مسلم: المقدمة ص٥.
(٣) مسلم: الصحيح ٣/ ٩٥، مرجع سابق؛ وأحمد: المسند ٥/ ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤.

رجب كما تقدم، أن معاوية أعلم بحديث أخيه من يحيى بن أبي كثير، وأن يحيى بن أبي كثير لم يسمع من زيد كما قال ذلك يحيى بن معين[1].

لكن هذا لا يدفعنا للحكم على أن رواية مسلم منقطعة فكونه أعلم بحديث أخيه لا يمنع أن يكون يحيى عالماً بحديث زيد ويحيى قد سمع زيداً كما ذهب إلى ذلك الإمام أحمد وأبو حاتم[2]. فعدد اللذين قالوا بسماع يحيى بن زيد أكثر من الذين قالوا بعكس ذلك، لذلك قولهم يقدم على قول يحيى بن معين.

ثم، ما المانع أن يكون فعلاً ثبت سماع سلام من أبي مالك بالواسطة وبدونها فيكون رواه مرة بذكر الواسطة ومرة بدونها وعلم مسلم الرواية التي بدون الواسطة، فذكرها لاعتقاده أنها هي الوحيدة فيكون الحديث صحيح على الوجهين[3].

ثم أن الإمام الترمذي عندما ذكر حديث يحيى قال في نهاية الحديث: «هذا صحيح»[4].

فعليه القول أن رواية مسلم منقطعة مردود، لأن الإمام مسلم أعلم بكتابه من غيره، فلا يضع حديثاً إلا إذا تأكد من ثبوت اللقاء بين التلميذ والشيخ.

فعليه هذا الحديث صحيح، ولا يمكن اعتبار رواية معاوية من المزيد في متصل الأسانيد لوجود أقوال للعلماء كما تقدم تبين صحة رواية معاوية، فعليه هذه الرواية صحيحة على الوجهين بزيادة عبد الرحمٰن بن غنم وبدونه وليست من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

---

(١) ابن معين: التاريخ ٤/ ٤٦٠.
(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١١/ ٢٣٥.
(٣) النووي: المنهاج ٣/ ٩٦.
(٤) الترمذي: السنن ١/ .

● الحديث الخامس:

روى الإمام البخاري في صحيحه، قال: حدثنا يحيى بن سُلَيمان، حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن بُكَيراً حدثه قال: بينما أنا جالسٌ عند سُلَيمان بن يَسار إذ جاء عبد الرحمٰن بن جابر فحدث سُلَيمان بن يَسار ثم أقبل علينا سُلَيمان بن يَسار فقال: حدثني عبد الرحمٰن بن جابر أن أباهُ حدّثه أنه سمع أبا بُردَة الأنصاري قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول:

«لا تجلدوا فوق عشرةِ أسواطٍ إلا في حدٍ من حدود الله».

رواه إسماعيل بن أبي أيوب[١] وسعيد بن أبي أيوب[٢] وزيد بن أبي أُنَيْسة[٣] والليث بن سعد[٤] وشعبة بن الحجاج[٥] كلهم عن يزيد بن أبي حَبيب عن بُكَير بن عبد الله الأشج عن سُلَيمان بن يَسار عن عبد الرحمٰن بن جابر عن أبي بُردَة بن نيار.

ورواه عِمْران الصُّوفي[٦] عن ابن لَهيعة عن بُكَير عن سُلَيْمان بن يَسار عن عبد الرحمٰن بن جابر عن أبي بُرْدَة.

وخالفهم ابن وهب[٧] فرواه عن عمرو بن الحارث عن بُكَير عن سُلَيْمان عن عبد الرحمٰن بن جابر عن جابر بن عبد الله عن أبي بُردَة بن نيار.

---

(١) الحاكم: المستدرك ٤/ ٤٢٣.
(٢) الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/ ١٩٦؛ والبيهقي: السنن ٨/ ٣٢٨.
(٣) النسائي: السنن ٤/ ٣٢٠؛ والطبراني: المعجم الكبير ٢٢/ ١٩٦.
(٤) أبو بكر بن أبي شيبة: المصنف ٥/ ٥٥٠؛ أحمد: المسند ٤/ ٤٥؛ والبخاري: الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب كم التعزير ص١١٨١؛ وابن ماجه: السنن ٢/ ٨٦٧؛ والنسائي: السنن ٤/ ٣٢٠؛ والطبراني: المعجم الكبير ٢٢/ ١٩٦.
(٥) النسائي: السنن الكبرى ٤/ ٣٢٠.
(٦) الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/ ١٩٧.
(٧) أبو عَوانة: المسند ٤/ ١٥٢؛ وأحمد: المسند ٤/ ٤٥؛ والبخاري: الصحيح، ص١١٨١؛ ومسلم: الصحيح ٣/ ١٣٣٢؛ والدارقطني: السنن ٣/ ٢٠٧؛ والحاكم: المستدرك ٤/ ٤١٠، ٤٢٣؛ والبيهقي: السنن ٨/ ٣٢٧.

يقول الدارقطني: «والقول قول الليث ومن تبعه عن بكير»[1].

فعلى هذا الدارقطني يرجح الطريق التي ليس فيها ذكر جابر بن عبد الله، فتكون الطريق الأخرى التي ذكر فيها جابر والتي أخرجها البخاري ومسلم مرجوحة..

والجواب عن ذلك:

أولاً: الإمام البخاري في صحيحه أخرج الطريق الناقصة والطريق الزائدة[2]. وإخراج البخاري كلا الطريقين يعني صحة أن الطريقين محفوظان.

يقول ابن حجر «حاصل الاختلاف هل بين عبد الرحمٰن وأبي بردة واسطة وهو جابر أم لا؟ الراجح الثاني ثم قال: «ولم يقدح هذا الاختلاف عند الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة ويحتمل أن يكون عبد الرحمٰن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبد الرحمٰن بن جابر لسليمان بحضرة بكير ثم تحديث سلمان بكيرا به عن عبد الرحمٰن أو أن عبد الرحمٰن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة»[3].

ثانياً: الإمام الدارقطني ناقض نفسه ففي كتاب التتبع يقول: «وقول عمرو صحيح والله أعلم لأنه ثقة وقد زاد رجلاً وتابعه أسامة بن زيد عن بكير عن سليمان عن عبد الرحمٰن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة مثله»[4].

ثالثاً: يقول أبو حاتم: «حديث عمرو بن الحارث أصح»[5].

رابعاً: أن عبد الرحمٰن صرح بسماعه الحديث من أبيه في البخاري

(١) الدارقطني: العلل ٦/ ٢٣.
(٢) البخاري: الجامع الصحيح ص١١٨١.
(٣) ابن حجر: فتح الباري.
(٤) الدارقطني: الإلزامات والتتبع ٢٢٦.
(٥) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٤٥١.

والإمام مسلم ذكره في أول الباب، وهو الحديث الأصل. حيث يبدأ بالحديث الذي يكون راويه من أهل الطبقة الأولى وهو أقوى الأحاديث عنده[1].

فعليه لا يكون هذا الحديث من المزيد في متصل الأسانيد.

ويكون عبد الرحمٰن روى الحديث مرتين مرة بالواسطة ومرة بدونها ـ والله تعالى أعلم ـ.

● الحديث السادس:

روى الإمام مسلم في صحيحه قال: حدثني علي بن حجر السعدي، حدثنا الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي قال، قال النبي ﷺ:

«لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها».

رواه الوليد بن مسلم[2] وصدقة بن خالد[3] وبكر بن يزيد[4] ومحمد بن شعيب[5] وأيوب بن سويد[6] وعيسى[7] وبشر بن بكر[8] كلهم عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي.

---

(١) د. أمين القضاة، د. عامر صبري: دراسات في مناهج المحدثين ص٨٦.

(٢) أبو عوانة: المسند ١/ ٣٣٢.
مسلم: الصحيح، كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ٢/ ٦٦٨؛ الترمذي: السنن، الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور ٣/ ٣٦٧؛ ابن خزيمة: الصحيح، الصلاة، باب النهي عن الصلاة خلف القبور ٢/ ٧، والبيهقي: السنن ٢/ ٤٣٥،

(٣) الحاكم: المستدرك ٣/ ٢٤٤، ومسند الشاميين ١/ ٣٢٩.

(٤) الدارقطني: العلل ٧/ ٤٣.

(٥) الدارقطني: العلل ٧/ ٤٣.

(٦) الدارقطني: العلل ٧/ ٤٣.

(٧) أبو داود: السنن، كتاب الجنائز، باب كراهية القعود على القبر ٣/ ٢١٧.

(٨) الحاكم: المستدرك ٣/ ٢٤٤؛ أبو عوانة: المسند ١/ ٣٣٢.

وخالفهم عبد الله بن المبارك[1] فرواه عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي.

واختلف على ابن المبارك. فرواه علي بن إسحاق[2] وهناد[3] وعبدان[4] وحبان بن موسى[5] وعبد الرحمٰن بن مهدي[6] وحسن بن الربيع[7] والعباس بن الوليد النرسي[8] كلهم عن عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر عن بسر عن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي.

وخالفهم من رواه عن عبد الله بن المبارك[9] عن سفيان عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي.

قلت: عبد الله بن المبارك خالف أصحاب عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر الثقات، حيث أدخل في الإسناد رجلاً وهو أبو إدريس الخولاني عن واثلة.

---

(١) أحمد: المسند ٤/ ١٣٥؛ ومسلم: الصحيح ٢/ ٦٦٨؛ الترمذي: السنن ٣/ ٣٦٧؛ وأبو يعلى: المسند ٣/ ٨٣؛ وابن حبان: الصحيح، كتاب الصلاة، باب ما يكره للمصلي ٦/ ٩١؛ والطبراني: المعجم الكبير ١٩/ ١٩٣؛ والحاكم: المستدرك ٣/ ٢٤٣.

(٢) أحمد: المسند ٤/ ١٣٥.

(٣) الترمذي: السنن ٣/ ٣٦٧؛ هناد بن السري بن مصعب التميمي، ابن حجر: تقريب التهذيب ٢/ ٢٧٠.

(٤) الحاكم: المستدرك ٣/ ٢٤٣، عبدان هو عبد الله بن عثمان بن جبلة ١/ ٥١٣.

(٥) ابن حبان: الصحيح ٦/ ٩١.

(٦) الحاكم: المستدرك ٣/ ٢٤٣.

(٧) مسلم: الصحيح ٢/ ٦٦٨.

(٨) أبو يعلى: المسند ٣/ ٨٣؛ ابن حبان: الصحيح ٦/ ٩١؛ والطبراني: المعجم الكبير ١٩/ ١٩٣.

(٩) ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث ٢٨٦ ذكرها ابن الصلاح ولم أقف عليها.

يقول ابن أبي حاتم: «قال أبو بسر قد سمع من واثلة وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك فظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه لأن أهل الشام أعرف بحديثهم»[١] وقال في موضع آخر من العلل «الصحيح ما يقوله أهل دمشق ليس بينهما أبو إدريس، وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس لأن بشر بن عبيد الله روى عن واثلة ولقيه ولا أعلم أن أبا إدريس روى عن واثلة شيئاً، وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء»[٢]. وعندما سئل البخاري عن هذا الحديث قال: «حديث الوليد أصح... وحديث ابن المبارك خطأ إذ زاد فيه عن ابن إدريس الخولاني»[٣] ويقول الدارقطني: «والمحفوظ ما قاله الوليد ومن تابعه عن ابن جابر ولم يذكر أبا إدريس الخولاني فيه»[٤] فالملاحظ من أقوال العلماء أنهم أجمعوا على أن ابن المبارك وهم في ذكر أبي إدريس الخولاني بين بسر بن عبيد الله وواثلة بن الأسقع وأن بسر بن عبيد الله سمع واثلة بن الأسقع وأن أبا إدريس لم يرو عن واثلة شيئاً. فعليه يكون ذكر أبي إدريس الخولاني بين بسر وواثلة خطأ وهي من المزيد في متصل الأسانيد.

وقد يطرح تساؤل في هذا المقام، الإمام مسلم أخرج رواية ابن المبارك، فكيف نوجه صنيع الإمام مسلم في هذا المقام مع العلم أن جميع العلماء اتفقوا على أنها وهم.

أقول: من منهج الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث: «أن يبدأ في كل باب بالحديث الأصل وهذا لا يكون راويه في الغالب إلا من أهل الطبقة الأولى، وهو أقوى الأحاديث عنده في الباب ثم يضع الأحاديث الأخرى التي قد تكون مثله أو أقل منه رتبة»[٥]. فهنا الحديث الذي ذكر فيه الزيادة

---

(١) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٨٠، ٢/ ٣٤٨، وهذا يصلح مثالاً على سلوك الجادة.
(٢) ابن أبي حاتم: العلل ٢/ ٣٦٨.
(٣) الترمذي: العلل ١/ ٤٢٠.
(٤) الدارقطني: العلل ٧/ ٤٣.
(٥) مسلم: مقدمته ١/ ٥.

هو آخر حديث في الباب وذكره في المتابعات والشواهد لا على أنه أصل وصنيع الإمام مسلم هذا يدل على أنه وافق غيره من العلماء على تضعيف رواية ابن المبارك التي ذكر فيها الزيادة، وعليه نكون قد وجهنا صنيع الإمام مسلم في ذكر هذا الحديث.

أما زيادة سفيان بين ابن المبارك وابن جابر أيضاً وهم، فقد خالف «من زاد سفيان» أصحاب ابن المبارك، الحفاظ الثقات، يقول ابن الصلاح: «فذكر سفيان في هذا الإسناد زيادة ووهم... أما الوهم في ذكر سفيان فممن دون ابن المبارك لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما»(١) أقول كان التصريح بالسماع في رواية الحسن بن الربيع عن ابن المبارك التي أخرجها مسلم(٢) وعبد الرحمٰن بن المهدي عن ابن المبارك التي أخرجها ابن خزيمة(٣)، والعباس النرسي عنه التي أخرجها ابن حبان(٤). وعليه تكون زيادة سفيان عن ابن جابر أيضاً من المزيد في متصل الأسانيد، والله تعالى أعلم.

● الحديث السابع:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا عباس بن الحسين قال: حدثنا مبشر عن الأوزاعي وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا الأوزاعي، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمٰن، قال: حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: قال لي رسول الله ﷺ:

«يا عبد الله! لا تكن مثل فلان، كان يقوم الليل فترك قيامه».

---

(١) ابن الصلاح: معرفة علوم الحديث ص٢٨٦.
(٢) مسلم: الصحيح ٢/٦٦٨.
(٣) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الصلاة، باب النهي عن الصلاة خلف القبور ٢/٧.
(٤) ابن حبان: الصحيح ٦/٩١.

رواه عمر بن عبد الواحد[1] ومعاوية بن يحيى الحمصي[2] وعبد الله بن المبارك[3] ومبشر بن إسماعيل[4] والوليد بن مسلم[5] كلهم عن عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

وخالفهم بشر بن بكر[6] وعمر بن أبي سلمة[7] وعبد الحميد بن حبيب[8] فرووه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

قلت: بشر وعمرو بن أبي سلمة وعبد الحميد خالفوا أصحاب الأوزاعي الثقات حيث زادوا عمر بن الحكم بين يحيى بن أبي كثير وأبي سلمة، ويحيى بن أبي كثير سمع أبا سلمة.

ويقول ابن حجر: «يحيى قد صرح بسماعه من أبي سلمة ولو كان بينهما واسطة لم يصرح»[9] «والراجح عند أبي حاتم[10] والدارقطني[11]

---

(١) ابن حبان: الصحيح، كتاب الصلاة، باب ذكر الزجر عن ترك المرء ما اعتاد من تهجده بالليل ٦/ ٣٦٧.
(٢) أحمد: المسند ٢/ ١٧٠.
(٣) أحمد: المسند ٢/ ١٧٠؛ والبخاري: الجامع الصحيح، كتاب التهجد، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه ص١١٥٢؛ والنسائي: السنن الكبرى كتاب قيام الليل باب ذم من ترك قيام الليل ٣/ ٢٥٣.
(٤) البخاري: الجامع الصحيح ص١١٢٥.
(٥) ابن ماجه: السنن، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في قيام الليل ١/ ٤٢٢.
(٦) ابن خزيمة: الصحيح، كتاب الصلاة، باب كراهة ترك قيام الليل بعدما كان المرء قد اعتاده ٢/ ١٧٣.
(٧) مسلم: الصحيح، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به ٢/ ٨١٤؛ والبيهقي: السنن ٢/ ١٤.
(٨) بو نعيم الأصبهاني: المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ٣/ ٢٣٧.
(٩) ابن حجر: فتح الباري ٣/ ٤٩.
(١٠) الدارقطني: العلل ٣/ ٥٣.
(١١) الوادعي: محقق الأزامات والتتبع ص١٥٣.

وغيرهما صنيع البخاري بدون الزيادة فعليه تكون هذه الزيادة التي أخرجها مسلم وغيره خطأ، فالحديث من المزيد في متصل الأسانيد: يقول ابن حجر: «وزيادة عمر بن الحكم في هذا الإسناد من المزيد في متصل الأسانيد بلا ريب فإن ابن المبارك ومبشر بن إسماعيل لم يوصفا بالتدليس وقد صرحا في روايتهما بسماع الأوزاعي له من يحيى، وبسماع يحيى من أبي سلمة»[1]. ويقول في الفتح: «وأراد المصنف بإيراد هذا التعليق[2] التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم بن أبي ثوبان بين يحيى وأبي سلمة من المزيد في متصل الأسانيد»[3].

أقول: قد يثار هنا تساؤل وهو أن الإمام مسلم اقتصر على الرواية الزائدة فعليه يكون عند الإمام مسلم أحاديث فيها مزيد.

أقول: الإمام مسلم وإن كان قد أخرج هذه الرواية لكن كانت آخر حديث ذكره الإمام مسلم من هذا الطريق في الباب فلو كانت هذه الطريق اعتمدها الإمام مسلم على أنها هي أصل لذكر الحديث في أول الباب لا في آخره فعليه الإمام مسلم ذكر هذه الرواية في المتابعات والشواهد لبيان علتها والإشارة إليها بعد أن اعتمد على الرواية الراجحة، والله أعلم.

● الحديث الثامن:

روى الإمام مسلم في صحيحه، قال: حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا هشام حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجَعْد عن مَعْدان بن أبي طَلْحة أن عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر نبي الله ﷺ وذكر أبا بكر، قال: إني رأيتُ كأنّ ديكاً نقرني ثلاث نقرات وإني لأُراه

---

(١) ابن حجر: تعليق التعليق ٢/ ٤٣٢.

(٢) التعليق هو: «قال هشام حدثنا ابن أبي العشرين قال: حدثنا الأوزاعي قال: حدثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان قال: حدثني أبو سلمة بهذا»... البخاري: الجامع الصحيح ١١٥٢.

(٣) ابن حجر: الفتح ٣/ ٤٩.

حُضورَ أجلي وإن أقواماً يأمُرُونَني أنْ أستخلِفَ، وإن الله لم يكن لِيُضيعَ دينه، ولا خِلافتَه، ولا الذي بعث به نبيه ﷺ، فإن عجَل بي أمرٌ، فالخلافة شورى بين هؤلاء الستة الذين تُوفّي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، وإن قد علمتُ أن أقواماً يَطْعَنون في هذا الأمر، أنا ضَرَبتُهُم بيدي هذه على الإسلام فإن فعلوا ذلك فأولئك أعداءُ الله الكفرة الضُّلال ثم إني لا أدع بعدي شيئاً أهم عندي من الكَلالة، ما راجعتُ رسول الله ﷺ في شيء ما راجعتُه في الكَلالة وما أغلظَ لي في شيءٍ ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بإصبعه في صدري وقال: «**يا عمر؟ ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟**» وإني إن أَعِشْ أقضي فيها بقضية، يقضي بها مَنْ يقرأ القرآن ومَنْ لا يقرأ القرآن، ثم قال: اللهم إني أُشْهِدُكَ على أُمراء الأمصار وإني إنما بَعَثْتُهم عليهم لِيَعدلوا عليهم وليُعلّموا الناس دينهم، وسنّة نبيهم ﷺ ويَقسموا فيهم فَيْئَهم، ويرفَعوا إلي ما أَشْكَلَ عليهِم من أمرهم، ثم إنكم أيها الناس! تأكلون شجرتين لا أراهُما إلا خَبيثَتَيْن، هذا البصل والثُّوم، لقد رأيتُ رسول الله ﷺ إذا وجد رِيْحَهُمَا من الرجل في المسجد، أمر به فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما فَلْيُمِتهُما طبخاً[1].

هذا الحديث مما استدركه الدارقطني[2] على مسلم وقال: «خالف قتادة في هذا الحديث ثلاثة حفاظ وهم: منصور بن المعتمر، وحصين بن عبد الرحمٰن وعمر بن مرة، فرووه عن سالم عن عمر منقطعاً لم يذكروا فيه معدان. ثم قال: وقتادة وإن كان ثقة، وزيادة ثقة مقبولة عندنا، فإنه مدلس، ولم يذكر فيه سماعه من سالم فأشبه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه».

فالدارقطني يقول: إن قتادة في هذا الحديث خالف أصحاب سالم

---

(١) مسلم: الجامع الصحيح، كتاب المساجد، باب إخراج مَنْ وجد منه ريح البصل والثوم في المسجد ١/ ٣٩٦.

(٢) الدارقطني: الإلزامات والتتبع.

الثقات حيث أدخل معدان بين سالم بن أبي الجعد وعمر بن الخطاب، وهذه الزيادة خطأ، لأن قتادة مدلس، ولم يذكر سماعه من سالم. فيشبه أن يكون قد بلغه عن سالم، فكونه خالف وهو مدلس ولم يثبت سماعه الحديث من سالم. كل هذا يدل على خطأ هذه الرواية فعليه تكون هذه الرواية من المزيد في متصل الأسانيد لأن ضوابط المزيد موجودة وهي:

١ ـ خطأ الزيادة فهي وهم.

٢ ـ ثبوت سماع سالم بن أبي الجعد من عمر بن الخطاب كون عدد من الثقات رووه دون الزيادة.

٣ ـ الأمر الثالث وهو كون راوي الزيادة مدلس، فجائز أن يكون قد رواه عن ضعيف والخلل جاء من ذلك الضعيف الذي أسقطه قتادة.

فعليه يكون هذا الحديث من الأحاديث المعلولة كون المزيد علة، فيكون الإمام مسلم أخرج أحاديث ضعيفة في صحيحه.

والجواب عن ذلك:

أولاً: يقول الإمام النووي «هذا الإستدراك مردود، لأن قتادة وإن كان مدلساً فقد قدمنا في مواضع من هذا الشرح في أن ما رواه البخاري ومسلم من المدلسين وعنعنوه فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث ممن عنعنه عنه، وأكثر هذا أو كثير منه يذكر مسلم وغيره سماعه من طريق آخر متصلاً به، وقد اتفقوا على أن المدلس لا يحتج بعنعنته، ولا شك عندنا في أن مسلماً رحمه الله تعالى يعلم هذه القاعدة، ويعلم تدليس قتادة، فلولا ثبوت سماعه عنده لم يحتج به ومع هذا كله، فتدليسه لا يلزم منه أن يذكر معداناً من غير أن يكون له ذكر، والذي يخاف من المدلس أن يحذف بعض الرواة، أما زيادة من لم يكن، فهذا يفعله المدلس، وإنما هذا فعل الكاذب المجاهر بكذبه وإنما ذكر معدان زيادة ثقة فيجب قبولها، والعجب من الدارقطني رحمه الله تعالى في كونه جعل التدليس موجباً لاختراع ذكر رجل لا ذكر له ونسبه إلى مثل قتادة الذي محله

من العدالة، والحفظ والعلم بالغاية العالية وبالله التوفيق»[١].

ثم إن الحديث أخرجه مسلم وغيره عن شعبة بن الحجاج[٢] وهشام بن عبد الله[٣] وسعيد بن أبي عروبة[٤] ويحيى بن صبيح[٥] وهمام بن يحيى[٦] والحجاج بن الحجاج[٧] كلهم عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان عن عمر بن الخطاب.

وخالفهم حماد بن سلمة[٨] فرواه عن قتادة عن سالم عن عمر بن الخطاب دون ذكر معدان.

يقول الدارقطني: «والصحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة والله أعلم»[٩].

قلت: إخراج مسلم وغيره للحديث من رواية شعبة عن قتادة يدل على انتفاء حصول التدليس لما ثبت أن شعبة لا يروي عن قتادة إلا ما صرح فيه بالسماع[١٠] إضافة أن مسلماً أخرجه في الشواهد بعد أن أخرج روايات كثيرة صحيحة في مسألة كراهية أكل الثوم والبصل.

---

(١) النووي: المنهاج ٥/ ٥٤.
(٢) مسلم: الصحيح ١/ ٣٩٧؛ أبو عوانة: المسند ١/ ٣٤١؛ أبو بكر بن أبي شيبة: المصنف ٧/ ٤٣٧؛ وأبو يعلى: المسند ١/ ٢١٩؛ وابن حبان: الصحيح ٥/ ٤٤.
(٣) الطيالسي: المسند ١/ ١١، ١٢؛ وأبو عوانة: المسند ١/ ٣٤٠؛ وأحمد: المسند ١/ ٢٧؛ ومسلم: الصحيح ١/ ٣٩٦؛ والبزار: المسند ١/ ٤٤٤؛ وأبو يعلى: المسند ١/ ١٦٥.
(٤) مسلم: الصحيح ١/ ٣٩٧؛ وأبو عوانة: المسند ١/ ٣٤٠؛ وأبو بكر بن أبي شيبة: المصنف ٦/ ١٨٠؛ وأحمد: المسند ١/ ٤٨؛ والحاكم: المستدرك ٣/ ٩٧؛ والبيهقي: السنن ٨/ ١٥٠.
(٥) الحميدي: المسند ١/ ١٧؛ والحاكم: المستدرك ٣/ ٩٧.
(٦) أحمد: المسند ١/ ١٥.
(٧) الدارقطني: العلل ٢/ ٢١٧.
(٨) المرجع السابق.
(٩) الدارقطني: العلل ٢/ ٢١٧.
(١٠) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٣/ ٤٢٩.

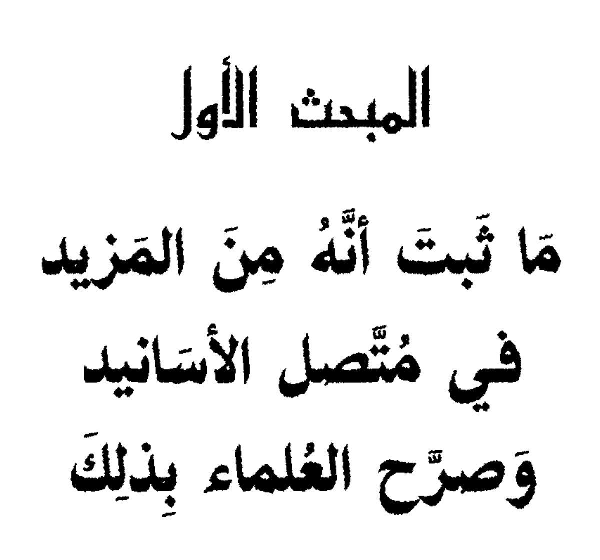
أقول: جميع القرائن تشير إلى صحة ذكر معدان بين سالم وعمر بن الخطاب. فعليه لا يمكن اعتبار الحديث من المزيد فنكون قد رددنا على مَنْ يدعي ذلك والله أعلم.

كانت دراسة هذه الأحاديث بناء على وجهة نظري في أن المزيد علة، أما من يرى أن المزيد مجرد زيادة سواء كانت خطأ أو صواباً فإنه لا داعي للبحث في هذا الأمر لأنه لن يؤدي للطعن في البخاري ومسلم لأنه صحيح.

الفصل الثاني

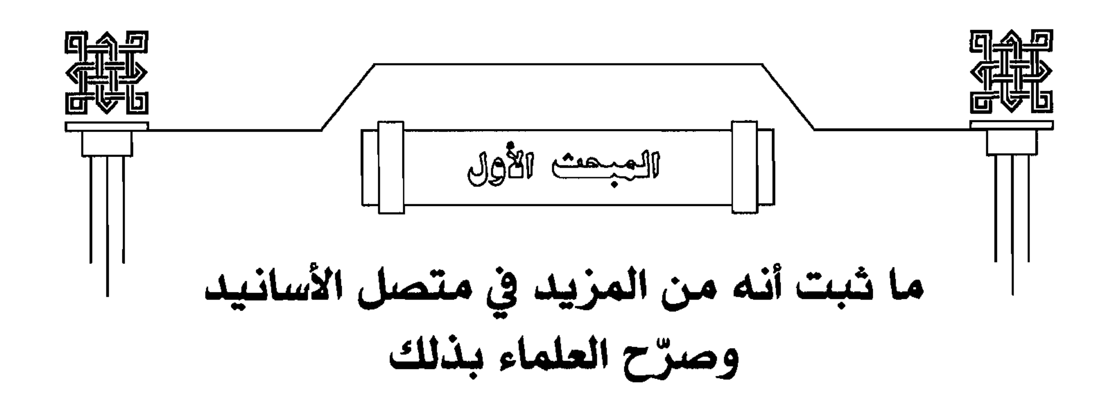
ما ثبت أنَّهُ مِنَ المَزيد في متصل الأسانيد





المبحث الأول

مَا ثَبتَ أنَّهُ مِنَ المَزيد في مُتَّصل الأسَانيد وَصرَّح العُلماء بِذلِكَ



ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد وصرّح العلماء بذلك

من المعلوم لدى أهل العلم بالحديث أن هناك أحاديث يحكم على أسانيدها أنها من المزيد في متصل الأسانيد، وكثير من هذه الأحكام قد تكون مرجوحة، والصواب في تلك الأحاديث أنها ليست من المزيد إنما يكون الحديث له طريقان كلاهما صحيحٌ بالزيادة وعدمها، أو أن الزيادة تكون على أصل إسناد المنقطع ولهذا فإن الحكم على إسناد معين أنه من المزيد يحتاجُ إلى اطلاع وخبرة واعتماد على القرائن وموازنة بين الروايات.

لذلك أحببتُ أن أفرد هذا الفصل لما ثبتَ أنه من المزيد سواء صرح العلماء بذلك أو لم يصرحوا، وجعلتُ كل قسمٍ في مبحث، وأبدأ بالمبحث الأول وهو ما ثبتَ أنهُ من المزيد مع تصريح العلماء بذلك، وقد وجدتُ بالدراسة والاستقراء أنّهُ يشمل ستةَ عشر حديثاً وهي كما يلي:

● الحديث الأول:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا مسدد حدثنا مُعْتَمِر قال: سمعتُ منصوراً عن سعد بن عُبَيدة قال: حدثني البراءُ بن عَازب رضي الله عنهما قال: قال لي رسولُ الله ﷺ:

«إذا أتيت مَضجعك فتوضأ وضُوءك للصلاة، ثم اضطَجِع على شِقّك الأيمن وقل: اللهم أسلمتُ وجهي إليك، وفَوّضتُ أمري إليكَ، وألجأتُ ظهري إليك رغبةً ورهبةً إليك لا ملجأ ولا مَنجا منك إلا إليك. آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيّك الذي أرسلت، فإن مُتَّ متّ على الفِطرة، فاجعَلْهُنّ آخرَ

ما تقول. فقلت: أستذكِرهُنّ: وبرسولك الذي أرسلت. قال: لا، وبنبيك الذي أرسلت».

رواه سفيان بن عينية[1] وجرير بن عبد الحميد بن قُرط[2] ومُعتمر بن سليمان التّيمي[3] عن منصور بن المُعْتَمِر عن سعد بن عُبَيدة عن البراء بن عَازب.

وخالفهم إبراهيم بن طَهمَان[4] فرواه عن منصور بن المُعْتَمِر عن الحكم بن عُتيبة عن سعد بن عُبَيدة عن البَراء بن عازب.

قلت: خالف إبراهيم بن طَهمَان غيره من الحفاظ، حيث زاد الحكم بن عُتيبة. وهذه الزيادة خطأ، يقول ابن أبي حاتم: «هذا خطأ ليس فيه الحكم إنما هو منصور عن سعد بن عُبَيدة نفسه عن البراء عن النبي ﷺ»[5].

وإبراهيم بن طَهمَان وُثّقَ[6] إلا أن ابن حبان قال: «تفرد عن الثقات بأشياء مُعضلات»[7]. فلعل هذا الحديث من الأشياء المعضلة التي تفرد

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الغسل: باب فضل مَنْ بات على الوضوء، ص٤٥.

(٢) مسلم: الجامع الصحيح، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ٤/ ٢٠٨١؛ الترمذي: الجامع الصحيح، كتاب الدعوات، باب ١١٧، ٥/ ٥٦٧؛ وابن خزيمة: الصحيح، كتاب الوضوء، باب استحباب الوضوء عند النوم إن لم يكن المرء جنباً ليكون مبيته على طهارة، ١/ ١٠٨.

(٣) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الدعوات، باب إذا بات طاهراً، ص٦٣١١؛ وأبو داود: السنن، كتاب الأدب، باب ما يقال عند النوم ٤/ ٣١١؛ النسائي: السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ١٨٦، ٦/ ١٩٥؛ وابن حبان: الصحيح ١٢/ ٣٤٦.

(٤) النسائي: السنن الكبرى ٦/ ١٥٩.

(٥) ابن أبي حاتم العلل ١/ ٦٧ و٢/ ١٨٩.

(٦) ابن معين: التاريخ برواية الدوري ٤/ ٣٥٤، والعقيلي: الضعفاء ١/ ٥٦؛ والذهبي: تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٣؛ والمزي: تهذيب الكمال ٢/ ١٠٨؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ١/ ١١٢؛ وتقريب التهذيب ١/ ٥٨.

(٧) ابن حبان: الثقات ٦/ ٢٧.

بها. . . كما أنه ثبت سماع منصور من سعد بن عُبَيدة[1] لذلك زيادة الحكم بن عُتيبة بين منصور بن المُعْتَمِر وسعد بن عُبَيدة من المزيد في متصل الأسانيد، يقول ابن حجر: «وخالفهم إبراهيم بن طَهمان فقال عن منصور عن الحكم عن سعد بن عُبَيدة. . . فهو من المزيد في متصل الأسانيد[2]»، والله أعلم.

● الحديث الثاني:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا الحُميدي، حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زَبَر قال: سمعتُ بُسر بن عُبَيد الله أنه سمعَ أبا إدريس قال: سمعتُ عوف بن مالك قال: أتيتُ النّبي ﷺ في غزوة تبوك ـ وهو في قُبّةٍ من أَدَمْ ـ فقال:

«اعدُد ستاً بين يدي الساعة: مَوتي ثم فتح بيت المَقدس، ثم مُوتان[3] يأخذ فيكم كقُعاص[4] الغنم، ثم استفاضة المال حتى يُعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً، ثم فتنة لا يبقى بيتٌ من العرب إلا دخلته. ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفَر[5] فيَغدِرون، فيأتونكم تحت ثمانين غَايَةً، تحت كُلِّ غايةٍ اثنا عشر ألفاً».

رواه موسى بن عامر[6] والحُميدي (عبد الله بن الزبير بن عيسى)[7]

---

(١) أخرجه البخاري في الجامع ص٤٥، ٦٣١١.

(٢) ابن حجر: فتح الباري ١١/١٣٢.

(٣) مُوتان: قال القزاز هو الموت وقال غيره الموت الكثيرُ الوقوع، ابن حجر: فتح الباري، ٦/ ٣٣٤.

(٤) قُعاص: داءٌ يأخذُ الغنم لا يلبثُها أن تموت، ابن الأثير: النهاية ٤/٨٨.

(٥) بني الأصفر: الروم، ابن حجر: فتح الباري ٦/ ٣٣٤.

(٦) البيهقي: السنن، كتاب الشهادات، باب المزاح ١٠/٢٤٨.

(٧) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الجزية والموادعة، باب ما يحذر من الغدر ص٥٢٨.

وهشام بن عمّار[1] ومحمد بن المُثنى[2] وأبو أيوب الدمشقي[3] ومُؤمن بن الفضل[4] وعبد الرحمٰن بن إبراهيم[5] كلهم عن الوليد بن مُسلم عن عبد الله بن العلاء عن بُسر بن عُبَيد الله عن أبي إدريس الخَولانِي عن عَوف بن مالك، والله أعلم.

وخالفهم دُحيم الدمشقي[6] فرواه عن الوليد بن مسلم عن عبد الله بن العلاء عن زيد بن واقد عن بُسر بن عُبَيد الله عن أبي إدريس الخَولانِي عن عَوف بن مالك.

قلت: خالف دُحيم أصحاب الوليد بن مسلم حيث زاد رجلاً في الإسناد وهو زيد بن واقد عن بُسر بن عُبَيد الله وهذه الزيادة تفرد بها دون أصحاب الوليد وهي خطأ بسبب المخالفة، ثم ثبت سماع عبد الله بن العلاء من بُسر بن عُبَيد الله[7]، وعليه تكون زيادة زيد بن واقد بين عبد الله بن العلاء وبُسر بن عُبَيد الله من المزيد في متصل الأسانيد.

يقول ابن حجر: «وفي تصريح عبد الله بن العلاء بالسماع له من بُسر دلالة على أن الذي وقع في رواية الطبراني من طريق دُحيم عن الوليد عن عبد الله بن العلاء عن زيد بن واقد عن بُسر بن عُبَيد الله فزادَ في الإسناد زيد بن واقد فهو من المزيد في متصل الأسانيد»[8].

---

(١) ابن حبان: الصحيح، كتاب التاريخ، باب إخباره عما يكون في أمته من الفتن والحوادث.

(٢) البيهقي: السنن، كتاب الجزية، باب مهادنة الأئمة بعد رسول رب العزة إذا نزلت بالمسلمين نازلة ٩/ ٢٢٣.

(٣) الحاكم: المستدرك، كتاب الفتن، باب اعدد ستاً بين يدي الساعة ٤/ ٤٦٥.
وأبو أيوب: هو سليمان بن عبد الرحمٰن. البخاري: التاريخ الكبير ٤/ ٢٤.

(٤) أبو داود: السنن، كتاب الأدب، باب ما جاء في المزاح ٤/ ٣٠٠.

(٥) ابن ماجه: السنن، كتاب الفتن، باب أشراط الساعة ٢/ ١٣٤١/ ١٣٧١.

(٦) الطبراني: المعجم الكبير ١٨/ ٤٠.

(٧) أخرجه البخاري: الجامع الصحيح ص٥٢٨.

(٨) ابن حجر: فتح الباري ١١/ ٣٣٣.

ودُحيم الدمشقي هو أبو سعيد عبد الرحمٰن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي. وثقه أبو حاتم والنسائي والعجلي وأبو داود وأثنى عليه أحمد بن حنبل[1] ووثقه أيضاً الدارقطني[2] وذكره ابن حبان في الثقات[3]. لكن توثيق العلماء لا يعني صحة ما يرويه، لأنه خالف في هذه الرواية أصحاب الوليد، ورواية الجماعة الحفاظ أولى من رواية الفرد ولو كان ثقة.

• الحديث الثالث:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبد السلام بن مُطَهَّر حدثنا عمر بن علي عن معن بن محمد الغِفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبُري عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال:

«أعذر الله إلى امرئ أخّر أجله حتى بلّغهُ ستين سنة».

رواه معن بن محمد الغِفاري والليث بن سعد ومحمد بن عجلان وسَلَمة بن دينار كلهم عن سعيد المقبُري عن أبي هريرة.

فرواه عن معن بن محمد الغِفاري، عمر بن علي[4] ومُعَمّر[5].

ورواه عن الليث بن سعد، عبد الله بن صالح[6].

ورواه عن محمد بن عجلان، سعيد بن أبي أيوب[7].

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢١١.
(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨٠.
(٣) ابن حبان: الثقات ٨/ ٣٨١؛ وانظر البخاري: التاريخ الكبير ٥/ ٢٥٦؛ وابن حجر: لسان الميزان ٣/ ٤٣٣.
(٤) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الرقاق، باب مَنْ بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر ٧/ ٢٢٠؛ والبيهقي: السنن الكبرى ٣/ ٣٧٠.
(٥) الحاكم: المستدرك على الصحيحين، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الملائكة ٢/ ٤٢٧.
(٦) الحاكم: المستدرك ٢/ ٤٢٨.
(٧) أحمد: المسند ٢/ ٤٢٨؛ البيهقي: السنن الكبرى ٣/ ٣٧٠.

ورواه عن سَلَمة بن دينار: عبد العزيز بن سلمة بن دينار[1] وإبراهيم بن حمزة[2] ويعقوب بن عبد الرحمٰن[3] واختلف على عبد العزيز.

فرواه إسماعيل بن بَهرام[4] وهشام بن يونس[5] والقَعنَبي[6] كلهم عن عبد العزيز عن سلمة عن سعيد المقبُري عن أبي هريرة.

وخالفهم هارون بن معروف[7] وعبد الرحمٰن بن عُبَيد الله بن حكيم الأسدي[8] فرووه عن عبد العزيز عن سلمة بن دينار عن سعيد المقبُري عن أبيه[9] عن أبي هريرة.

فأدخل هارون بن معروف وعبد الرحمٰن بن عُبَيد الله بين سعيد المقبُري وأبي هريرة كيسان المقبُري والد سعيد المقبُري. وهذه الزيادة وهم، لأنه ثبت سماع سعيد المقبُري من أبي هريرة بدون الواسطة[10]. ولأن الدارقطني قال في رواية عبد الرحمٰن: «رواه عبد الرحمٰن عن عبد الله عن ابن أبي حازم[11] عن أبيه[12] عن المقبُري عن أبيه عن أبي هريرة ووهم في قوله عن أبيه عن أبي هريرة والصواب عن أبي حازم عن المقبُري عن أبي هريرة»[13].

---

(١) القضاعي: مسند الشهاب ١/ ٢٦٢؛ والرامهرمزي: أمثال الحديث ١/ ٦٦.
(٢) البيهقي: السنن الكبرى ٣/ ٣٧٠.
(٣) أحمد: المسند ٢/ ٤١٧؛ وابن حبان في صحيحه ٧/ ٢٤٥.
(٤) الرامهرمزي: أمثال الحديث ١/ ٦٦.
(٥) المرجع السابق.
(٦) القضاعي: مسند الشهاب ١/ ٢٦٢.
(٧) ابن حجر: فتح الباري عزاه إلى الإسماعيلي ١١/ ٢٨٨.
(٨) الدارقطني: العلل ٨/ ١٣٢.
(٩) كيسان بن سعيد المقبُري: ثقة ثبت، ابن حجر: تقريب التهذيب ٢/ ٤٦.
(١٠) كون البخاري أخرجه في الجامع ٧/ ٢٢٠.
(١١) عبد العزيز بن أبي حازم صدوق فقيه، ابن حجر: تقريب التهذيب ١/ ٦٠٢.
(١٢) سلمة بن دينار. أبو حازم الأعرج الأقرر التمّار المدني. ثقة عابد، ابن حجر: تقريب التهذيب ١/ ٣٧٦.
(١٣) الدارقطني: العلل ٨/ ١٣٢.

وفي رواية هارون بن معروف قال ابن حجر: «فرواه عن ابن أبي حازم عن أبيه عن أبي هريرة، وإدخاله بين سعيد وأبي هريرة رجلاً من المزيد في متصل الأسانيد»[(١)].

وعبد الرحمٰن بن عُبَيد الله. اتفق جميع العلماء على أنه صدوق[(٢)] وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ[(٣)]. ولعل هذا الحديث من أخطائه.

وهارون وثقه العلماء[(٤)]. لكن توثيق العلماء لهما لا يعني صحة ما يرويانه، لأن القرائن دلت على أنهما خطأ حيث خالفا الحفاظ فلم يذكرا كيسان المقبُري بين سعيد وأبي هريرة.

إذن، رواية هارون وعبد الرحمٰن بذكر كيسان المقبُري بين سعيد وأبي هريرة من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

• الحديث الرابع:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا قُتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن عبد العزيز بن رُفيع عن زيد بن وَهب عن أبي ذَر رضي الله عنه قال:

خرجت ليلة من الليالي فإذا رسول الله ﷺ يمشي وحده وليس معه إنسان قال: فظننت أنه يكره أن يمشي معه أحد. قال: فجعلت أمشي في ظل القمر فالتفت فرآني فقال: «**مَنْ هذا؟**». قلت: أبو ذر جعلني الله فِداءَكَ. قال: «**يا أبا ذر تعال**». **قال: فمشيتُ معه ساعة فقال لي: «إن**

---

(١) ابن حجر: فتح الباري ١١/٢٨٨.

(٢) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٥/٢٥٨؛ الذهبي: الكاشف ١/٦٣٦؛ ابن حجر: تهذيب التهذيب ٧/٢٦٥؛ وتقريب التهذيب ١/٣٤٦.

(٣) ابن حبان: الثقات ٨/٣٨٢.

(٤) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٩/٩٦؛ والمزي: تهذيب الكمال ٣/١٠٧؛ والذهبي: الكاشف ٢/٣٣١؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ١١/١٢؛ وتقريب التهذيب ١/٥٦٩.

المكثرين همُ المقلون يومَ القيامة إلا مَنْ أعطاه الله خيراً فنفخ فيه يمينه وشماله، وبين يديه ووراءه وعملَ فيه خيراً». قال: فمشيتُ معه ساعة فقال لي: «**اجلس هاهنا**». قال: فأجلسني في قاع حوله حجارة فقال لي: «**اجلس هاهنا حتى أرجع إليك**». قال: فانطلق في الحرة حتى لا أراه فلبث عني فأطال اللبث ثم إني سمعته وهو مُقبل وهو يقول: «**وإنْ سرق وإن زنى**». قال: فلما جاء لم أصبر حتى قلت: يا نبي الله، جعلني الله فِداءك مَنْ تُكلم في جانب الحرة؟ ما سمعت أحداً يرجع إليك شيئاً قال: «**ذلك جبريل ﷺ عَرَض لي في جانب الحرة قال: بِشر أمتك أنه مَنْ ماتَ لا يُشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: يا جبريل، وإن سرقَ، وإن زنى؟ قال: نعم، قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: نعم، قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال: نعم**».

رواه بلال بن مِرْداس الفزاري[١] وسليمان بن مهران[٢] وحبيب بن أبي ثابت[٣] وعبد العزيز بن رُفيع[٤] وحَمّاد بن أبي سليمان[٥] كلهم عن زيد بن وهب عن أبي ذر.

واختلف على الأعمش.

---

(١) النسائي: السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول عند الموت ٦/ ٢٧٥.

(٢) النسائي: السنن الكبرى ٦/ ٢٧٥.

(٣) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة صلوات الله عليهم، ص٥٣٨؛ والترمذي: السنن كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة ٥/ ٢٧؛ والنسائي: السنن الكبرى ٦/ ٢٧٥؛ والبيهقي: السنن الكبرى ١٠/ ١٨٩.

(٤) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الرقاق، باب المكثرون هم المقلون ص١١١٨؛ ومسلم: الجامع الصحيح، كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصَدَقة ٢/ ٦٨٨؛ والترمذي: السنن ٥/ ٢٧؛ والبيهقي: السنن الكبرى ١٠/ ١٨٩.

(٥) الطيالسي: المسند ص٦٠، وأبو داود: السنن، كتاب الأدب، باب قول الرجل جعلني الله فداك ٤/ ٣٥٧؛ والنسائي: السنن الكبرى ٦/ ٢٧٥.

فرواه عيسى بن يوسف[1] ونِصْف بن يونس[2] وحفص بن غياث[3] وأبو شهاب[4] وسلّام بن سُليم[5] وشَعبة بن الحجاج[6] ومحمد بن خَازِم[7] كلهم عن الأعمش عن زيد بن وهب عن أبي ذر.

وخالفهم جَرير بن حازم[8] فرواه عن الأعمش عن رجل عن زيد بن وهب عن أبي ذر.

فجرير بن حازم خالف غيره من أصحاب الأعمش الثقات، حيث زاد رجلاً مبهماً في الإسناد لم يذكره غيره. وهذه الزيادة خطأ لأنه ثبت سماع الأعمش من زيد بن وهب. يقول ابن حجر: «الغرض بهذا التعليق [قال النضر: أخبرنا شعبة وحدثنا حَبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز بن رُفيع حدثنا زيد بن وهب بهذا][9] تصريح الشيوخ الثلاثة المذكورين بأن زيد بن وهب حدثهم»[10]. ثم قال: «ظهرت فائدة ذلك في رواية جرير بن حازم عن الأعمش فإنه زاد فيه بين الأعمش وزيد بن وهب رجلاً مبهماً»[11].

---

(١) ابن حبان: الصحيح ٨/١١٨.

(٢) ابن حبان: الصحيح، كتاب الزكاة، باب صَدَقة التطوع ٨/١١٨ ـ ١٢٠.

(٣) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الاستئذان، باب مَنْ أجابَ بلبيك وسعديك ص١٠٩١؛ البيهقي: السنن ١٠/١٨٩.

(٤) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الاستقراض وأداء الديون والتغليس، باب أداء الديون ص٣٨٣، وأبو شهاب هو عبد ربه بن نافع الكنائي. المزي: تهذيب الكمال ٤/٣٦٢، ط١، مؤسسة الرسالة. ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

(٥) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الرقاق، باب قول النبي ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهباً ص١١١٨.

(٦) النسائي: السنن الكبرى ٦/٢٧٥؛ والبيهقي: السنن ١٠/١٨٩.

(٧) مسلم: الجامع الصحيح ٢/٦٨٨.

(٨) الدارقطني: العلل ٦/٢٣٨.

(٩) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الرقاق، باب المكثرون هم المقلون ص١١١٨.

(١٠) ابن حجر: فتح الباري ١١/٣١٧.

(١١) المرجع السابق.

فهنا الإمام البخاري حَرِص على إثبات سماع الأعمش من زيد بن وهب حتى يُبين علة الطريق التي زيد فيها الرجل المبهم وهي طريق جرير بن حازم عن الأعمش عن رجل عن زيد بن وهب، وجرير بن حازم هو ابن زيد بن عبد الله بن شماع[1]. وثقه شعبة[2] ويحيى بن معين[3] والعجلي[4] والعقيلي[5] وابن سعد[6] والبزار[7] ويحيى بن سعيد القطان[8]، وقال عنه أبو حاتم[9] والنسائي[10]: «صدوق». وقال أحمد[11]: جرير كثير الغلط حدث بالوهم وحديثه غير أحاديث الناس يوقف أشياءً ويُسند أشياءً». وقال ابن حبان[12]: «كان حديثه غير أحاديث الناس يوقف أشياءً ويُسند أشياءً». وقال ابن حبان[13]: «كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث به من حفظه». وقال الساجي[14]: «صدوق حدث بأحاديث وهم فيها وهي مقلوبة».

وقال الأزدي: «صدوق خرج عنه بمصر أحاديث مقلوبة ولم يكن بالحافظ، حمل رشدين وغيره عنه مناكير»[15].

فجرير بالرغم من أنه قد وثق، لكنه يهم، فلعل هذا الحديث من أوهامه.

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٨.
(٢) البخاري: التاريخ الكبير ٢/ ٢١٣.
(٣) التاريخ برواية الدوري ٤/ ١٤٤.
(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٨.
(٥) العقيلي: الضعفاء ١/ ١٢٩ وقال العقيلي: ربما بهم.
(٦) ابن سعد: الطبقات ٧/ ٢٠٥.
(٧) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠.
(٨) ابن حجر: تقريب التهذيب ٤/ ٣٤٦.
(٩) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٢/ ٥٠٤.
(١٠) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٧/ ٩٨.
(١١) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠.
(١٢)
(١٣) ابن حاتم: الثقات ٦/ ١٤٤.
(١٤) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠.
(١٥) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠.

فيتبين لنا أن هذه الزيادة خطأ، وأنها من المزيد في متصل الأسانيد.
يقول ابن حجر: «فأفادت هذه الرواية المصرحة[1] أنه من المزيد في متصل الأسانيد»[2]، والله أعلم.

● الحديث الخامس:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا حفص بن عمر حدثنا هشام عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه:

«أن النبي ﷺ ضرَبَ في الخمر بالجريد[3] والنِّعال[4] وجَلَد أبو بكر أربعين».

رواه حفص بن عمر[5] ومعاذ بن هشام[6] ويحيى بن سعيد[7] ومسلم بن إبراهيم[8] ووكيع بن الجراح[9] كلهم عن هشام عن قتادة عن أنس.

ورواه شعبة واختلف عليه:

فرواه حجاج بن أرطَأة النخعي[10] ومحمد بن جعفر[11] ويزيد بن

---

(١) الرواية التي صرح فيها بسماع الأعمش من زيد بن وهب.
(٢) ابن حجر: فتح الباري ١١/٣١٧.
(٣) الجريد: السّعفة. ابن الأثير ١/٢٥٧.
(٤) النعال: هي التي تُلبس في المشيء. ابن الأثير: النهاية ٥/٨٣.
(٥) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب ما جاء في ضرب شارب الخمر ص١١٦٨.
(٦) أبو يعلى: المسند ٥/٣٦٨.
(٧) أبو داود: السنن، كتاب الحدود، باب الحد في الخمر ٤/١٦٣؛ أبو يعلى: المسند ٥/٤٣٤.
(٨) أبو داود: السنن ٤/١٦٣. مرجع سابق.
(٩) البيهقي: السنن ٨/٣١٩.
(١٠) أحمد: المسند ٣/٢٧٢.
(١١) أحمد: المسند ٣/٢٧٢؛ ومسلم: الصحيح، كتاب الحدود، باب حد الخمر ٣/١٣٣٠؛ والترمذي: السنن، كتاب الحدود، باب ما جاء في حد السكران ٤/٤٨؛ والنسائي: السنن الكبرى، كتاب الحدود، باب حد الخمر ٣/٢٤٩؛ أحمد: المسند ٣/٢٧٢.

هارون[1] وآدم بن أبي إياس[2] كلهم عن شعبة عن قتادة عن أنس.

وخالفهم شَبَابَة بن سوّار[3] فرواه عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن أنس بن مالك.

فشبابة بن سوار خالف غيره من الحفاظ. حيث زاد رجلاً في الإسناد وهو الحسن، وشبابة هو ابن سوار الفزاري مولاهم أبو عمرو المدائني، وثّقه ابن المديني[4] وابن معين[5] والعجلي[6]. وقال ابن أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[7] وكان أحمد بن حنبل لا يرضاه لأنه كان داعية للإرجاء[8] وذكره ابن حبان في الثقات وقال: مستقيم الحديث[9]، وقال ابن سعد: ثقة صالح الحديث[10].

فالملاحظ من أقوال العلماء أن الأغلب أجمع على توثيقه والذي ليّنه ابن أبي حاتم والإمام أحمد إنما تكلم فيه للإرجاء. فعدد المعدلين أكثر من عدد المجرحين، لذلك نرجّح قول مَنْ قال: إنه ثقة ومما يدعم هذا الترجيح توثيق الذهبي[11] وابن حجر[12] لهُ. وقولهم خلاصة أقوال العلماء في الراوي.

---

(1) أبو يعلى: المسند ٦/٦، ٥/٣٩١؛ وابن حبان: الصحيح، كتاب الحدود، باب حد الخمر ص١٠/٣٠٠.
(2) البخاري: الجامع الصحيح ص١١٦٨؛ والبيهقي: السنن ٨/٣١٩.
(3) النسائي: السنن الكبرى، كتاب الحدود، باب حد الخمر ٣/٢٤٩.
(4) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٤/٣٩٢.
(5) المرجع السابق. والمزي: تهذيب الكمال ١٢/٣٤٣.
(6) معرفة الثقات ١/٤٤٧.
(7) الجرح والتعديل ٤/٣٩٢.
(8) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. الذهبي: مَنْ تكلم فيه ١/٩٧.
(9) الثقات ٨/٣١٢.
(10) الطبقات الكبرى ٧/٣٢٠.
(11) الذهبي: الكاشف ١/٤٧٧؛ وتذكرة الحفاظ ١/٣٦١.
(12) تقريب التهذيب ١/٢٦٣؛ وتهذيب التهذيب ٤/٢٩٦.

لكن هذا التوثيق لا يفيد في هذا المقام لأنه خالف الحفاظ. فزيادة الحسن بين قتادة وأنس خطأ، مع العلم أن شبابة في شعبة ثقة. يقول ابن معين: «فشبابة في شعبة ثقة» فيفهم من هذا النص أن أغلب الأحاديث التي رواها شبابة عن شعبة صحيحة[1] لكن أنكر العلماء على شبابة ثلاثة أحاديث رواها عن شعبة منها هذا الحديث. يقول ابن عدي: «هذه الأحاديث الثلاثة[2] التي ذكرتها عن شبابة عن شعبة هي التي أُنكرت عليه، فأما حديث شرب الخمر فزاد في إسناده الحسن»[3]. ويقول الإمام أحمد: «وهذا ليس بشيء»[4] وعلى هذا زيادة «الحسن» وهم من شبابة: فهي من المزيد في متصل الأسانيد. يقول ابن حجر: «رواية شبابة عن شعبة بزيادة الحسن بين قتادة وأنس التي أخرجها النسائي من المزيد في متصل الأسانيد»[5]، والله أعلم.

● الحديث السادس:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا مسدّد قال: حدثنا يحيى عن شُعبة عن إبراهيم بن محمد المنتشِرِ عن أبيه عن عائشة ﵂:

«أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظُّهر، ورَكعتين قبلَ الغَداةِ».

رواه معاذ بن معاذ[6]، ووهب بن جرير[7]، وعبد الله بن المبارك[8]،

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٩/٥١٣؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ٤/٢٦٤، لم أقف على نص ابن معين في تاريخه برواية الدارمي. وانظر: مسلم بن الحجاج: الكنى والأسماء ١/٥٧٣.

(٢) ذكرها ابن عدي في الكامل ٤/٤٥.

(٣) العقيلي: الضعفاء ٢/١٩٥؛ وابن عدي: الكامل في الضعفاء ٤/٤٥؛ والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٩/٢٩٥.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٩/٥١٣.

(٥) ابن حجر: فتح الباري ١/٧٨.

(٦) ابن حجر: فتح الباري ٣/٧٦ عزاه للإسماعيلي في المستخرج.

(٧) ابن حجر: فتح الباري ٣/٧٦ عزاه للإسماعيلي في المستخرج.

(٨) ابن حجر: فتح الباري ٣/٧٦ عزاه للإسماعيلي في المستخرج.

وعمرو بن شعبة[١]، ويحيى بن سعيد[٢]، وابن أبي عدي[٣]، ومحمد بن جعفر[٤]، ووكيع بن الجراح[٥]، وخالد بن الحارث[٦]، كلهم عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن محمد بن المنتشر عن عائشة[٧].

ورواه عثمان بن عمر واختلف عليه.

فرواه الدارمي[٨] عن عثمان بن عمر عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن محمد بن المنتشر عن عائشة.

وخالفه محمد بن المثنى[٩] فرواه عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن محمد بن المنتشر عن مسروق عن عائشة.

قلت: جميع أصحاب شعبة رووه دون ذكر الزيادة ما عدا عثمان بن عمر اختلف عليه. فمرة وافق أصحاب شعبة ومرة خالفهم. ولا بد من دراسة هذه المسألة لمعرفة هل الصحيح عن عثمان بن عمر ذكر الزيادة أم عدمها؟

ويجب معرفة هل ثبت سماع محمد بن المنتشر من عائشة بتصريح

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب التهجد، باب الركعتين قبل الظهر ص١٨٨.
(٢) البخاري: الجامع الصحيح ص١٨٨، مرجع سابق؛ والبيهقي: السنن ٢/ ٤٧٢.
(٣) البخاري: الجامع الصحيح ص١٨٨، مرجع سابق، وابن أبي عدي ومحمد بن إبراهيم. ابن حجر: التقريب ٢/ ٥٢٨.
(٤) أحمد: المسند ٦/ ١٤٨؛ والنسائي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة أبواب التطوع، باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر ١/ ٤٥٤.
(٥) إسحاق بن راهوية: المسند ٣/ ٩٢٩.
(٦) الطيالسي: المسند ص٢١١؛ والنسائي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر ١/ ١٧٥؛ والبيهقي: السنن ٢/ ٤٧٢.
(٧) النسائي: السنن الكبرى ١/ ٤٥٤، مرجع سابق.
(٨) الدارمي: السنن، كتاب الصلاة، باب في صلاة السنة ١/ ٣٩٧، والدارمي هو عبد الله بن عبد الرحمٰن. ابن حجر: التقريب ٢/ ٥٥٧.
(٩) النسائي: السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر ١/ ٤٥٤.

محمد بالسماع من عائشة للرد على أبي القاسم البغوي الذي يدّعي كون رواية وكيع عن شعبة التي صرح فيها محمد بن المنتشر بالسماع من عائشة «وهم» مع العلم أنني أكتفي بكون الحديث أخرجه البخاري، . لكن لا بد من البحث على من وافق وكيعاً في التصريح بسماع محمد بن المنتشر من عائشة، وقد عالج هذه المسألة ابن حجر حيث قال: «في رواية وكيع عن شعبة عن إبراهيم عن أبيه: «سمعت عائشة» أخرجه الإسماعيلي[1] وحكى عن شيخه أبي القاسم البغوي أنه حدثه من طريق عثمان بن عمر عن شعبة فأدخل بين محمد بن المنتشر وعائشة مسروقاً[2] وأخبره أن حديث وكيع وهم، ورد ذلك الإسماعيلي بأن محمد بن جعفر قد وافق وكيعاً على التصريح بسماع محمد من عائشة ثم ساقه بسنده إلى شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر أنه سمع أباه أنه سمع عائشة[3]. قال الإسماعيلي: ولم يكن يحيى بن سعيد القطان الذي أخرجه البخاري من طريقه ليحمله مدلساً[4]، قال: والوهم عندي فيه من عثمان بن عمر. انتهى.

وبذلك جزم الدارقطني في العلل وأوضح أن رواية عثمان بن عمر من المزيد في متصل الأسانيد[5] لكن أخرجه الدارمي[6] عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد فلم يذكر فيه مسروقاً، فإما أن يكون سقط عليه أو على مَنْ بعده أو يكون الوهم في زيادته ممن دون عثمان[7].

قلت: الملاحظ من نص ابن حجر أن الصحيح عن عثمان بن عمر هو

(١) أخرج إسحاق بن راهويه رواية وكيع بدون تصريح محمد بن المنتشر عن عائشة ٣/ ٩٢٩.

(٢) النسائي: السنن الكبرى ١/ ٤٥٤، مرجع سابق.

(٣) النسائي: السنن الكبرى ١/ ٤٥٤، مرجع سابق.

(٤) في رواية يحيى قال إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عائشة فلم يُصرح بسماع محمد بن عائشة.

(٥) لم أقف على هذه الرواية في العلل ولعلها موجودة في الأجزاء المفقودة.

(٦) الدارمي: السنن ١/ ٣٩٧.

(٧) ابن حجر: الفتح ٣/ ٧٦.

ذكر الزيادة، وأن الوهم وقع من عثمان كما جزم بذلك الدارقطني وابن حجر فعليه زيادة مسروق بين محمد بن المنتشر وعائشة خطأ لأنه خالف غيره من الحفاظ الثقات أصحاب شعبة. فذكر مسروق من المزيد في متصل الأسانيد.

ومما يجدر ذكره هنا أن عثمان بن عمر هو ابن فارس البصري[1] وثقه العجلي[2] وابن معين[3] وابن سعد[4] وذكره ابن حبان في الثقات[5]. وقال أبو حاتم: «صدوق وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه»[6]. قال الذهبي: «يحيى بن سعيد كثير وإلا فعثمان بن عمر ثقة ما فيه مغمز»[7]. وعلى هذا فعثمان بن عمر مجمع على توثيقه، لكن توثيق العلماء لا يشفع له، لأنه خالف غيره من الثقات وتفرد بزيادة مسروق بين محمد بن المنتشر وعائشة فروايته من المزيد، والله أعلم.

● الحديث السابع:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا قُتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن بُكير عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة ﷺ أنه قال:

بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال: **«إن وَجَدْتُم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما بالنار»**. ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج: **«إني أمرتكم أن تُحرقوا فلاناً وفلاناً وإن النار لا يُعذِّب بها إلا الله، فإن وجدتموهما فاقتلُوهُما»**.

رواه هاشم بن القاسم[8] ويونس بن محمد بن مُسلم[9] وحجّاج بن

---

(١) المزي: تهذيب الكمال ١٩/ ٤٦١؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٩.
(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ ١/ ٣٧٨؛ والسيوطي: طبقات الحفاظ ١/ ١٦٤.
(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٥٧؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٩.
(٤) الطبقات الكبرى: ابن سعد ٧/ ٢٩٦.
(٥) ابن حبان: الثقات ٨/ ٤٥١.
(٦) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٦/ ١٥٩.
(٧) سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٥٧.
(٨) أحمد: المسند ٢/ ٣٠٧.
(٩) أحمد: المسند ٢/ ٣٣٨.

محمد المصيصي[1] وقُتيبة بن سعيد[2] وشُعيب بن الليث[3] كلهم عن الليث بن سعد عن بُكير بن عبد الله الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة.

ورواه عبد الله بن وهب[4] عن عمرو بن الحارث عن بُكير عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة. وخالفهم محمد بن إسحاق[5] فرواه عن يزيد بن أبي حَبيب عن بُكير بن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي إسحاق الدَّوسي عن أبي هريرة.

قلت: ابن إسحاق زاد رجلاً (أبو إسحاق الدَّوسي) وهذه الزيادة خطأ وابن إسحاق هو ابن يسار بن خيار أبو بكر مولى قيس بن مخرمة بن المطلب بن عبد مناف[6].

قال ابن عدي: «فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد فيها ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أو يهم بالشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره وهو لا بأس به»[7]، وقال ابن معين: ثقة وليس بحجة، وقال مرة: ضعيف، وقال أحمد بن حنبل: لم يكن يحتج به في السنن، وقال الدارقطني: «ليس بحجة إنما يعتبر به»[8]. فلعل هذا الحديث من أخطائه، ويدعم كون هذه

---

(١) أحمد: المسند ٢/ ٤٥٣.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله ص٤٩٨؛ والترمذي: السنن، كتاب السير، باب ٢٠ ٤/ ١٣٧؛ والنسائي: السنن الكبرى، كتاب السير، باب النهي عن إحراق المشركين بعد القدرة عليهم ٥/ ١٨٣؛ والبيهقي: السنن الكبرى، وكتاب السير، وباب المنع من إحراق المشركين بالنار ٩/ ٧١.

(٣) ابن الجارود: المنتقى ١/ ٢٦٥.

(٤) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب التوديع ص٤٨٨.

(٥) الدارمي: السنن، كتاب السير، باب النهي عن التعذيب بعذاب الله ٢/ ٢٩٣؛ والترمذي: العلل ٢/ ٦٧٤.

(٦) ابن حجر: تقريب التهذيب ص٨٢٥.

(٧) ابن عدي: الكامل في الضعفاء ٦/ ١٠٢.

(٨) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٣/ ٥٠٦. قال يحيى بن سعيد القطان ومالك بن أنس: =

الزيادة وهم وخطأ. يقول البخاري: «الناس يروونه عن طريق الليث[1] إلا أن محمد بن إسحاق روى هذا الحديث فقال عن سليمان بن يسار عن أبي إسحاق الدوسي عن أبي هريرة». والرواية عندي ما روى الليث وغيره فليس فيه أبو إسحاق وسليمان بن يسار قد سمع من أبي هريرة[2]. وزاد الترمذي: «وحديث الليث أشبه وأصح»[3].

فعليه تكون هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد. يقول ابن حجر: «فتكون رواية ابن إسحاق من المزيد في متصل الأسانيد»[4] وقد أشار إلى ذلك أيضاً حمزة ذيب مصطفى[5]، والله أعلم.

● الحديث الثامن:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا أبو نُعيم حدثنا مِسْعَر عن علي بن الأقمر سمعتُ أبا جُحيفة يقول: قال رسول الله ﷺ:

= كذاب. العقيلي: الضعفاء ٤/ ٢٣ لكن هذا التجريح قائم على سبب بسيط وهو أنه ادّعى أنه سمع من فاطمة بنت المنذر زوجة سعيد القطان، وهو لم يسمع منها يقول ابن حبان: قد يكون سمع منها من وراء حجاب كما كان يفعل الصحابة رضوان الله عليهم مع السيدة عائشة. الثقات ٧/ ٣٨٠. وقال حَمّاد بن سلمة: ما رويت عنه إلا مضطراً. وقال أحمد: هو كثير التدليس جداً. وقال: كان يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه وقيل له: حدث به إسحاق. العقيلي: الضعفاء ٤/ ٢٣. وقال الذهبي: «ليس بذاك المتقن فانحط حديثه عن رتبة الصحة وهو صدوق في نفسه. تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٢. وقال النسائي: ليس بالقوي وقال: لا يحتج به في الحلال والحرام. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. ابن حجر: تهذيب التهذيب ٣/ ٥٠٧ ووثقه البوشنجي وابن سعد. الطبقات ٧/ ٣٢١ والعجلي وابن المديني. قلت: يتلخص لي من أقوال العلماء: أنه صدوق يهم يدلس وهو ما أشار إليه. ابن حجر: تقريب التهذيب ص٨٢٥.

(١) من ذكر الزيادة.

(٢) الترمذي: العلل ٢/ ٦٧٤.

(٣) الترمذي: السنن ٤/ ١٣٧.

(٤) ابن حجر: فتح الباري ٦/ ١٨١.

(٥) محقق كتاب علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب ٢/ ٦٧٤.

«**إني لا آكلُ مُتكِئاً**»[1].

رواه منصور بن المُعْتَمِر[2] وسفيان الثوري[3] وشريك بن عبد الله[4] ومِسْعَر بن كِدام[5] وزكريا بن أبي زائدة[6] ويحيى بن زكريا[7]، كلهم عن علي بن الأقمَر عن أبي جُحيفة.

وخالفهم رَقَبة بن مَصْقَلة[8] فرواه عن علي بن الأقمر عن عون بن أبي جُحيفة عن أبي جحيفة. رقبة[9] بن مَصْقَلة خالف أصحاب علي بن الأقمر الحفاظ الثقات حيث أدخل عون ابن أبي جُحيفة بين علي بن الأقمر وأبي جُحيفة وعلي سمع أبا جُحيفة[10]. ورَقَبة بن مَصْقَلة وثقه أحمد بن حنبل العجلي[11] وابن معين والنسائي[12].

فزيادة عون بن أبي جُحَيفة وهم وخطأ لأن رَقَبة خالف أصحاب علي بن الأقمر وثبت سماع علي من أبي جُحَيفة وتوثيق رَقَبة لا يعني صحة الحديث لأن

---

(١) كل من استوى قاعداً على وطاء متمكناً. ابن الأثير: النهاية ١/١٩٣.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الأطعمة، باب الأكل متكئاً ص٩٦٤؛ وأبو يعلى: المسند ٢/١٨٦؛ الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/١٣١.

(٣) أحمد: المسند ٤/٣٠٩؛ والدارمي: السنن ٢/١٤٥؛ وأبو داود: السنن ٣/٣٤٨؛ وأبو يعلى: المسند ٢/١٨٩؛ وابن حبان: الصحيح ١٢/٤٤؛ والبيهقي: السنن ٧/٤٩.

(٤) الترمذي: السنن ٤/٢٧٣؛ والنسائي ٤/١٧١؛ والطبراني: المعجم الكبير ٢٢/١٣١.

(٥) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الأطعمة، باب الأكل متكئاً ٨/٥٣٩؛ وابن ماجه: السنن ٢/١٠٨٦؛ الحميدي: المسند ٢/٣٩٥؛ والطبراني: المعجم الكبير ٢٢/١٣٠؛ البيهقي: السنن ٧/١٨٣.

(٦) الحميدي: المسند ٢/٣٩٥؛ والطبراني: المعجم الكبير ٢٢/١٣٠.

(٧) الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/١٣٢.

(٨) الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/١٠٣.

(٩) هو وهب بن عبد الله السوائي الصحابي. المزي: تهذيب الكمال ٨/٢٧٣.

(١٠) البخاري: الجامع الصحيح ص٩٦٤.

(١١) الذهبي: السير ٦/١٥٦؛ والكاشف ١/٣٩٨؛ وانظر: الواعظ، عمر بن أحمد: تاريخ أسماء الثقات ١/٨٨.

(١٢) المزي: تهذيب الكمال ٩/٢١٩.

العلة لا تظهر إلا في أحاديث الثقات. فهذه الزيادة وهم، وهي من المزيد في متصل الأسانيد. لكن ابن حجر لم يجزم بذلك يقول: «وهذا يوضح ـ أي تصريح علي بالسماع من أبي جُحَيفة ـ أن رواية رَقَبة لهذا الحديث عن علي بن الأقمر عن عون بن أبي جُحَيفة عن أبيه من المزيد في متصل الأسانيد لتصريح علي بن الأقمر في رواية مِسْعَر بسماعه له من أبي جُحَيفة بدون واسطة ويحتمل أن يكون سمعه من عون أولاً عن أبيه ثم لقي أباه أو سمعه من أبي جُحَيفة وثبته فيه عون»[1]. فهنا لم يجزم ابن حجر بأنها من المزيد لكن مخالفة أصحاب علي تؤيد كونها وهم. لذلك ترجح لديّ أنها من المزيد. ـ والله تعالى أعلم ـ كما أنه لم يرد أي نص للعلماء يُبين أنه سمع الحديث على الوجهين.

خلاصة القول:

١ ـ ثبت سماع علي بن الأقمَر عن أبي جُحيفة.

٢ ـ زيادة عَون بين علي وأبي جُحيفة خطأ بسبب المخالفة.

٣ ـ زيادة عَون من المزيد في متصل الأسانيد لأن قاعدة المزيد تحققت في الحديث.

٤ ـ لم يرد نص للعلماء أن الحديث سُمعَ على الوجهين، والله أعلم.

● الحديث التاسع:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدّثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور بن صفية عن أمه صفية بنتُ شيبة قالت:

«أولَمَ النبيُّ ﷺ على بعض نِسائه بِمُدّينِ من شَعير».

رواه وكيع بن الجراح[2] وعبد الرحمٰن بن مهدي[3] ومحمد بن يوسف

(١) ابن حجر: فتح الباري ٩/٦٦٩.

(٢) أبو بكر بن أبي شيبة: المصنف ٣/٥٦١.

(٣) النسائي: السنن الكبرى، الوليمة، باب جعل يولم على بعض نسائه أفضل من سائر نسائه ٤/١٣٩.

الفريابي[1] ورَوْح بن عبادة[2] كلهم عن سفيان الثوري عن منصور بن المُعْتَمِر عن صفية بنت شيبة.

وخالفهم يحيى بن اليمان[3] ويحيى بن أبي زكريا[4] ومُؤَمّل بن إسماعيل[5] ومحمد بن عبد الله الزبيري[6] فرووه عن سفيان الثوري عن منصور بن المُعْتَمِر عن صفية بنت شيبة عن عائشة.

عدداً من الرواة خالفوا أصحاب سفيان الثوري، حيث زادوا عائشة في الإسناد بين صفية بنت شيبة والرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا الحديث من الأحاديث التي انتقدت على البخاري فسبب الانتقاد هو ظنهم أن صفيّة ليست لها صحبة فعليه لم تسمع من النبي ﷺ مباشرة بل بواسطة عائشة، فيكون هذا الحديث من مراسيل البخاري. وقد ذهب إلى هذا الدارقطني والنّسائي والترمذي[7].

والجواب عن ذلك:

أخرج البخاري[8] في كتاب الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر حديث ابن عباس ثم قال: «وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة سمعت النبي ﷺ مثله». فهنا صرّحت صفية بالسماعِ من النبي ﷺ ونحن نعلم أن «من منهج البخاري بيان سماع الراوي من شيخه في الجملة، فإنه إذا أخرج للراوي حديثاً في باب من الأبواب يتعلق به وكان ذلك الراوي قد عنعن في روايته ولم يشتهر سماعه من شيخه أتى البخاري

(١) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب النكاح، باب مَنْ أولم بأقل من شاة ص٩٢٤.
(٢) ذكره ابن حجر: الفتح ٩/ ٢٩٧.
(٣) النسائي: السنن الكبرى ٤/ ١٣٩.
(٤) أبو يعلى: المسند ٨/ ١٤١.
(٥) ذكره ابن حجر: الفتح ٩/ ٢٩٧.
(٦) البيهقي: السنن ٧/ ٢٦٠.
(٧) المزي: تحفة الأشراف ١١/ ٣٤٣.
(٨) البخاري: الجامع الصحيح ص٢١٥.

بطريق أُخرى لذلك الراوي ثبت فيها سماعه من شيخه»[1].

والحديث وصله ابن ماجه في سننه[2].

اعترض المزي[3] على هذا حيث قال: «لو صح هذا لكان صريحاً في صحبتها، لكن أبان بن صالح ضعيف».

يقول ابن حجر[4]: «كذا أُطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبان بن صالح في التهذيب تضعيفه عن أحد، بل نقل توثيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم»[5].

وقال الذهبي في «مختصر التهذيب»: ما رأيتُ أحداً ضعف أبان بن صالح، وكأنه لم يقف على قول ابن عبد البر في «التمهيد» لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القبلة من رواية أبان بن صالح المذكور: هذا ليس صحيحاً لأن أبان بن صالح ضعيف. كذا قال: وكأنه التبس عليه بأبان بن أبي عياش البصري صاحب أنس فإنه ضعيف باتفاق، وهو أشهر وأكثر حديثاً ورواة من أبان بن صالح، ولهذا لما ذكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال: أبان بن صالح ليس بالمشهور، قلت: ولكن يكفي توثيق ابن معين ومَنْ ذكر له، وقد روى عنه ابن جريح، وأسامة بن زيد الليثي، وغيرهما وأشهر مَنْ روى عنه محمد بن إسحاق[6]. فهنا القول: أن صفية لم تسمع من النبي ﷺ ليس صحيحاً.

وقد يكون مراد مَنْ قال أنه مرسل، يعني بذلك مراسيل الصحابة[7]

---

(١) د. سلطان العكايلة ود. ياسر الشمالي، الأحاديث التي أخرجها البخاري في غير مظانها وعلاقة ذلك بالتراجم الخفية ص١٣ ـ ١٤، مخطوط.

(٢) ابن ماجه: السنن ٢/١٠٣٨.

(٣) المزي: تحفة الأشراف ١١/٣٤٣.

(٤) ابن حجر: فتح الباري ٩/٢٩٨.

(٥) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١/٥٣.

(٦) ابن حجر: فتح الباري ٩/٢٩٨.

(٧) ابن حجر: فتح الباري ٩/٢٩٨.

ومرسل الصحابي حكمه حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول[1].

فزيادة عائشة خطأ من يحيى بن اليمان ويحيى بن أبي زكريا ومُؤَمّل بن إسماعيل ومحمد بن عبد الله الزبيري، لأنهم خالفوا أصحاب سفيان الثقات الأثبات فيه، الذين روايتهم تقدم على رواية غيرهم.

فيحيى بن اليمان يقول فيه ابن حجر[2]: «صدوق عابد يخطئ كثيراً» فلعل هذا من أخطائه، ويحيى بن أبي زكريا يقول ابن حجر: «ضعيف»[3].

ومُؤَمّل بن إسماعيل «صدوق سيئ الحفظ»[4] ومُؤَمّل في حديثه عن الثوري ضعف[5].

ومحمد بن عبد الله بن الزبير ثقة ثبت إلا أنه قد يُخطئ في حديث الثوري[6] ولعل هذا الحديث من أخطائه.

فهنا روايتهم بذكر الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد:

أولاً: ثبت سماع صفية من النبي ﷺ.

ثانياً: هذه الزيادة خطأ بسبب المخالفة.

ثالثاً: الذين خالفوا روايتهم عن الثوري ضعيفة بالإضافة إلى أن بعضهم ضعيف.

يقول ابن حجر: «لم يخرجه النسائي إلا من رواية يحيى بن اليمان وهو ضعيف وكذلك مُؤَمّل بن إسماعيل في حديثه عن الثوري ضعف وأقوى

---

(١) نور الدين: منهج النقد ص٣٧٣.
(٢) ابن حجر: التقريب ٢/ ٣١٩.
(٣) ابن حجر: التقريب ٢/ ٣٠٢.
(٤) ابن حجر: التقريب ٢/ ٢٣١.
(٥) ابن حجر: الفتح ٩/ ٢٩٨.
(٦) ابن حجر: التقريب ٢/ ٩٥.

مَنْ زاد فيه عائشة أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه ويحيى بن أبي زائدة، والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عدداً وأحفظ وأعرف بحديث الثوري ممن زاد فالذي يظهر على قواعد المحدثين أنه من المزيد في متصل الأسانيد»[1]، والله أعلم.

● الحديث العاشر:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا صَدَقة، أخبرنا عبدَة عن هشام بن عُروة عن أبيه، قال: سمعتُ عبد الله بن جعفر بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال:

«خير نسائها مريم وخير نسائها خديجة».

رواه يونس بن بُكير[2] وعبد الله بن نُمَير[3] وحَمّاد بن أسامة[4] والنّضر بن شُميل[5] وعبدة بن سليمان[6] وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب الهندي[7] ووكيع بن الجراح[8] ومحمد بن خازم[9] وسليمان بن

---

(١) ابن حجر: الفتح ٩/ ٢٩٧.

* ملاحظة: اعتمدتُ التقريب لأنه خلاصة أقوال العلماء في الراوي.

(٢) الحاكم: المستدرك، كتاب التفسير، باب سورة التحريم ٢/ ٤٩٧.

(٣) أحمد: المسند ١/ ٨٤؛ ومسلم: الصحيح، الفضائل، فضائل خديجة أم المؤمنين ٤/ ١٨٨٦؛ والطبراني: المعجم ٢٣/ ٨؛ والحاكم: المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، باب خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى ٣/ ١٨٤.

(٤) مسلم: الصحيح ٤/ ١٨٨٦؛ أبو يعلى: المسند ١/ ٣٩٩؛ والحاكم: المستدرك ٢/ ٤٩٧.

(٥) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ﴾ ص٥٧٨.

(٦) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي خديجة وفضلها رضي الله عنها ص٦٤٠؛ والترمذي: السنن، المناقب، باب فضل خديجة ٥/ ٧٠٢؛ والبيهقي في السنن ٦/ ٣٦٧.

(٧) البزار: المسند ٢/ ١١٤ ـ ١١٥.

(٨) أحمد: المسند ١/ ١٣٢؛ ومسلم: الصحيح ٤/ ١٨٨٦؛ وأبو يعلى: المسند ١/ ٤٥٥؛ والحاكم: المستدرك ٣/ ١٨٤.

(٩) أحمد: المسند ١/ ١١٦؛ ومسلم: الصحيح ٤/ ١٨٨٦؛ والنسائي: السنن =

بلال[١] ومحمد بن بِشر[٢] ومحمد بن كُناسة[٣] ومَعمَر بن راشد[٤] وإسماعيل بن زكريا[٥] ويزيد بن سنان[٦] وعلي بن غُراب[٧] وسعدان بن يحيى[٨] وسَلَمة بن سعيد[٩] كلهم رووه عن هشام بن عروة عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن جعفر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وخالفهم محمد بن إسحاق[١٠] وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُريْج[١١] فرووه عن هشام بن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر عن علي بن أبي طالب.

قلت: زاد ابن جريج ومحمد بن إسحاق في الإسناد رجلاً وهو عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر وهذه الزيادة خطأ لأنهم خالفوا غيرهم من أصحاب هشام الثقات الذين رووه من دون هذه الزيادة، وثبت سماعُ عروة من عبد الله بن جعفر كما صرّح بذلك عبدة في روايته[١٢]. يقول الدارقطني: «والصواب قول مَنْ تقدمت أسماؤهم، ممن لم يذكر ابن الزبير في الإسناد»[١٣] وابن جُريج: «ثقة فقيه يُدلس

= الكبرى، كتاب المناقب، مناقب مريم بنت عمران ٥/ ٩٣.

(١) الحاكم: المستدرك ٢/ ٤٩٧.
(٢) البخاري: الجامع الصحيح ص٦٤٠.
(٣) الحاكم: المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الطيار ٣/ ٥٦٩.
(٤) عبد الرزاق: المصنف ٧/ ٤٩٢.
(٥) الدارقطني: العلل ٣/ ١١٦.
(٦) المرجع السابق.
(٧) المرجع السابق.
(٨) المرجع السابق.
(٩) الدارقطني: العلل ٣/ ١١٦.
(١٠) المرجع السابق.
(١١) البزار: المسند ٢/ ١١٤ ـ ١١٥.
(١٢) البخاري: الجامع الصحيح ص٦٤٠.
(١٣) الدارقطني: العلل ٣/ ١١٦.

ويرسل»[1] لكن توثيق العلماء لا يعني صحة ما يرويه.

ومحمد بن إسحاق بن يسار بن خيار يقول فيه ابن معين: «ضعيف»، وقال مرة: «ليس بذاك»، وقال النسائي: «ليس بالقوي» ولم يجمع على توثيقه[2]، فلعل سبب الزيادة هنا من ابن إسحاق هو ضعفه، فعليه ابن جُريج ومُحمد بن إسحاق وهما في زيادة عبد الله بن الزبير، وهذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد.

يقول ابن حجر: «وقع عند عبد الرزاق عن ابن جريج (عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر) وهو من المزيد في متصل الأسانيد لتصريح عبدة في هذه الرواية بسماع عروة عن عبد الله بن جعفر»[3]، والله أعلم.

• الحديث الحادي عشر:

روى الإمام البخاري في صحيحه، قال: حدّثنا آدم قال: حدثنا شعبة قال: حدثنا أنس بن سيرين قال: سمعتُ أنساً يقول:

«قال رجل من الأنصار: إني لا أستطيع الصلاة معك ـ وكان رجلاً ضخماً ـ فصنع للنبي ﷺ طعاماً فدعاه إلى منزله فبسط له حصيراً، ونَضَح طَرَف الحصير فصلى عليه ركعتين فقال رجل من آل الجارودِ لأنس: أكان النبي ﷺ يُصلي الضُّحى؟ قال: ماذا رأيته صلّاها إلا يومئذ».

---

(١) ابن حجر: التقريب ٦١٧/١. وفي ترجمة ابن جريج راجع: البخاري: التاريخ ٥/ ٤٢٣؛ وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٣٥٨/٥؛ والذهبي: سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٢٥؛ وميزان الاعتدال ٤٠٤/٤؛ والمزي: تهذيب الكمال ٥٥٩/٤، مؤسسة الرسالة ١٩٩٨م؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ٦١٦/٢.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٥٠٧/٣.

(٣) ابن حجر: فتح الباري ١٦٩/٧. أقول: الرواية التي في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج ليس فيها عبد الله بن الزبير إنما هي في مسند البزار.

رواه خالد الحذّاء[1] وشعبة بن الحجاج[2] كلاهما عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك.

وخالفهم ابن عون[3] فرواه عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المُنذر بن الجارود عن أنس بن مالك.

قلت: خالف عبد الله بن عون غيره من أصحاب أنس بن سيرين حيث زاد رجلاً في الإسناد وهو عبد الحميد بن المنذر، وسبب الزيادة هو الوهم كون ابن الجارود كان حاضراً عند أنس لما حدث بهذا الحديث وسأله عما سأله من ذلك، فظن بعض الرواة أن له فيه رواية». فزاده بين أنس بن سيرين وأنس[4].

وقد ثبت سماعُ أنس بن سيرين من أنس بتصريح أنس بن سيرين بسماعِهِ من أنس[5] فعليه هذه الزيادة خطأ وهي من المزيد في متصل الأسانيد.

ومما يجدر ذكره أن ابن حجر لم يرجح كونها من المزيد في متصل الأسانيد حيثُ قال: «إما من المزيد في متصل الأسانيد وإما أن يكون فيها وهم»، لكن ترجح لدي أنها من المزيد في متصل الأسانيد، والوهم الذي

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب الزيارة ومن زار قوماً فطعم عندهم وزار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي فأكل عنده ص١٠٦١؛ ابن حبان: الصحيح، كتاب الصلاة... باب ذكر بيان أن هذه الصلوات كانت بعقب طعام طعمه النبي ﷺ ٦/ ٨٤؛ البغوي: شرح السنّة، الأطعمة... باب دعاء الضيف لصاحب الطعام ١١/ ٣٤٢.

(٢) أبو داود الطيالسي: المسند ٢٨١؛ وأحمد بن حنبل: المسند ٣/ ١٣٠ ـ ١٣١، ١٨٤؛ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب التهجد، باب صلاة الضحى ص١٨٨؛ أبو داود: السنن، الصلاة، باب الصلاة على الحصير ١٠/ ١٧٦؛ ابن حبان: كتاب الصلاة، باب فرض الجمعة والأعذار التي تبيح تركها ٥/ ٤٢٦.

(٣) ابن ماجه: السنن، كتاب المساجد والجماعات، باب المساجد في الدور ١/ ٢٤٩؛ ابن حبان: الصحيح، كتاب الأطعمة، باب الضيافة ١٢/ ١٠٥.

(٤) ابن حجر: فتح الباري ٢/ ١٨٧.

(٥) البخاري: الجامع الصحيح ص١٨٨.

ذكره هو سبب الزيادة قياساً على ما صنعهُ الأستاذ نور الدين عتر في حديث: **«نهى النبي عن المتعةِ يوم الفتح»**[1] وسيأتي إن شاء الله، والله أعلم.

● الحديث الثاني عشر:

روى الإمام البخاري في صحيحهِ قال: حدّثنا عبد الله بن يوسف قال: حدثنا الليث عن سعيد ـ هو المقبُري ـ عن شُريك بن عبد الله بن أبي نَمِر أنه سمع أنس بن مالك يقول:

«بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد دخل رجل على جمل فَأَناخَهُ في المسجد ثم عَقَله ثم قال لهم: أيُّكم محمد ـ والنبي ﷺ مُتَّكِئ بَيْنَ ظَهْرانيْهِم ـ فقلنا: هذا الرجل الأبيض المُتكئ، فقال له الرجل: ابن عبد المطلب. فقال له النبي ﷺ: قد أجبتُكَ. فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سائِلُك فمُشدّد عليك في المسألة، فلا تجد عليّ في نفسك. فقال: سل ما بدا لك. فقال: أسألك بِربِّك وربِّ مَنْ قبلك، الله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: اللهم نعم. قال: أنْشُدُكَ بالله، الله أمرك أن نُصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة. قال: اللهم نعم. قال: أنْشُدُكَ بالله، الله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنْشُدُك بالله، الله أمرك أن تأخذ هذه الصَدَقة من أغنيائنا فَتَقْسِمَها على فُقَرائِنا؟ فقال النبي ﷺ: اللهم نعم. فقال الرجل: آمنتُ بما جئت به وأنا رسول مَنْ ورائي مِنْ قومي، وأنا ضِمام بن ثَعْلبة أخو بني سعد بن بكر».

رواه عبد الله بن يوسف[2] وعيسى بن حَمّاد[3] وعبد الله بن وهب[4]

---

(١) الأستاذ نور الدين عتر: منهج النقد ص٣٦٤.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم ٦٣ ص١٥.

(٣) ابن ماجه: السنن، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها ١/ ٤٤٩؛ والنسائي: السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب الصيام ٢/ ٦٢؛ ابن حبان: الصحيح ١/ ٣٦٧؛ والبيهقي: السنن ٢/ ٤٤٤.

(٤) ابن خزيمة: الصحيح، الزكاة، باب إعطاء الفقراء من الصّدَقة اتباعاً لأمر الله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ . . .﴾ ٤/ ٦٣.

والنَّضر بن عبد الجبار[1] ويحيى بن بُكير[2] ويونس بن محمد[3] وحجّاج بن أرطَأة[4] كلهم عن الليث بن سعد عن سعيد المقبُري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك.

وخالفهم يعقوب بن إبراهيم[5] فرواه عن الليث عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبُري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك.

فيعقوب بن إبراهيم خالف أصحاب الليث الثقات حيث أدخل بين الليث وسعيد المقبري محمد بن عجلان. والليث ثبت سماعه من سعيد المقبُري[6] فزيادة محمد بن عجلان وهم، والذي يُدعّم ذلك أن ابن أبي حاتم عندما سأل أباه عن حديث رواه ابن أبي فديك عن الضحاك عن سعيد المقبُري عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ـ حديث ضمام، قال أبو حاتم: «إنما رواه الليث عن سعيد المقبُري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك وهو أشبه» فقوله: «إنما» تدل على أنه لم يُروى من وجه صحيح آخر عن سعيد غير هذه الطريق. وقوله: «هو أشبه» تأكيد لصحة هذه الطريق وتعني أيضاً عدم صحة أي طريق أخرى فتكون زيادة محمد بن عجلان خطأً من يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

يقول ابن حجر: «في رواية الإسماعيلي عن طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد وكذا لابن منده عن طريق ابن وهب عن الليث، وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم عن الليث قال: حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد، موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد، أو يحمل على أن الليث سمعه عن سعيد بواسطة ثم

---

(١) ابن خزيمة: الصحيح ٤/ ٦٣.
(٢) المرجع السابق.
(٣) البيهقي: السنن ٧/ ٩.
(٤) أحمد: المسند ٣/ ١٦٨.
(٥) النسائي: السنن الكبرى ٢/ ٦٢.
(٦) البخاري: الجامع الصحيح ص١٥.

لقيه فحدثه به»[1] لكن الاحتمال الثاني بطل بقول أبي حاتم «وهو أشبه» فيترجح أن هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد. ويعقوب بن إبراهيم يقول ابن حجر: «ثقة فاضل»[2] لكن توثيق العلماء له لا يعني صحة ما يرويه، فكونه خالف عدداً كبيراً من الرواة يدل على خطأ يعقوب، والله أعلم.

• الحديث الثالث عشر:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا الوليد عن ثَور عن خالد بن مَعدان عن المِقدام بن مَعدي كرب ﷺ عن النبي ﷺ قال:

«كيلوا طَعَامَكم يُبارَك لكم».

رواه سليمان بن عبد الرحمٰن[3] وعمرو بن عثمان[4] وإبراهيم بن موسى[5] ودُحيم[6] وعبد الرحمٰن بن إبراهيم[7] كلهم عن الوليد بن مسلم عن ثَور بن يزيد عن خالد بن معدان عن المقدام بن معدي كرب.

ورواه ابن المبارك واختلف عليه:

فرواه عبد الرحمٰن بن مهدي[8] عن ابن المبارك عن ثَور عن خالد عن المقدام.

---

(١) ابن حجر: فتح الباري ١/١٩٨.
(٢) ابن حجر: التقريب ٢/٣٣٧. اعتمدت قول ابن حجر لأن قوله خلاصة أقوال العلماء في الراوي.
(٣) الطبراني: المعجم الكبير ٢٠/٢٧٢.
(٤) ابن حبان: الصحيح، كتاب البيوع، باب الذكر لمن اشترى طعاماً أن يكيله رجاء وجود البركة فيه ١١/٢٨٥.
(٥) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب ما يستحب من الكيل ص٣٤٢.
(٦) علي محمد حجاز: مسند الشاميين ١/٣٥٠.
(٧) البيهقي: السنن الكبرى ٦/٣٢.
(٨) البيهقي: السنن ٢٦/٣٢؛ وأحمد: المسند ٤/١٣١.

وخالفه أبو الربيع الزَّهْراني[1] سليمان بن داود[2] فرواه عن ابن المبارك عن ثور عن خالد عن جُبير بن نُفير عن المقدام.

قلت: أدخل أبو الربيع الزهراني جُبير بن نُفير بين خالد بن معدان والمقدام بن معدي كرب، وهذه الزيادة خطأ لأنه ثبت سماع خالد بن مَعدان من المقدام بن معدي كرب[3] وأبو الربيع الزَّهْراني وثّقه عدد من العلماء. وثّقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي[4] وابن أبي حاتم[5] وعلي بن المديني[6] وابن قانع[7] وذكره ابن حبان في الثقات[8] وقال ابن حجر: ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة[9].

لكن توثيق العلماء له لا يعني صحة ما يرويه وذلك لأنه خالف غيره من الحفاظ فجميع الحفاظ رووه بدون هذه الزيادة، لذلك فزيادة جُبير بن نُفير من المزيد في متصل الأسانيد. يقول ابن حجر: «وخالفهم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد بن معدان والمقدام جبير بن نفير، وروايته من المزيد في متصل الأسانيد»[10]، والله أعلم.

● الحديث الرابع عشر:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا موسى بن إسماعيل

---

(١) البيهقي: السنن الكبرى ٦/ ٣٢.
(٢) ابن حجر: تقريب التهذيب ١/ ٣٨٤.
(٣) فقد أخرجه البخاري في الجامع ص٣٤٢، ولم أجد ما يدل على أن خالد بن معدان سمعه من المقدام بواسطة.
(٤) الذهبي: تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٦٨.
(٥) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٤/ ١١٣.
(٦) المرجع السابق.
(٧) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٦.
(٨) ابن حبان: الثقات ٨/ ٢٧٨.
(٩) ابن حجر: تقريب التهذيب ١/ ٢٥١. المقصود في هذا القول ابن خراش حيث قال: تكلم فيه الناس وهو صدوق. ابن حجر: تهذيب التهذيب ٤/ ١٦٦.
(١٠) ابن حجر: فتح الباري ٤/ ٤٣٧.

حدثنا أبو عَوانة عن حُصَين عن أبي وائل حدثني مسروق بن الأجدَع قال: حدثتني أم رُومان وهي أمّ عائشة رضي الله عنهما قالت:

«بينا أنا قاعدة أنا وعائشة إذ وَلجتْ امرأة من الأنصار فقالت: فَعَلَ الله بفلان وفعل بفلان فقالت أُم رُومان: وما ذاك؟ قالت: ابني فيمن حدّث الحديث قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا. قالت عائشة: سمع رسول الله ﷺ؟ قالت: نعم. قالت: وأبو بكر؟ قالت: نعم. فخرَّت مَغشياً عليها فَما أفاقت، إلا وعليها حُمّى بِنَافض[1]، فطرحتُ عليها ثيابها فغطيتها. فجاء النبي ﷺ فقال: ما شأنُ هذه؟ قلت: يا رسول الله أخذَتْها الحمى بِنافض. قال: فلعل في حديث تُحدِّث به؟ قالت: نعم، فقعدَت عائشة فقالت: والله لئن حلفتُ لا تُصدِّقوني، ولئن قلتُ لا تعذِروني، مَثلي ومَثَلُكم كيعقوب وبنيه، والله المستعان على ما تَصِفون قالت: وانصرف ولم يقل شيئاً، فأنزل الله عُذرَها، قالت: بحمد الله لا بحمد أحد ولا بحمدك».

رواه محمد بن فُضيل[2] والوضّاح اليَشكُري[3] وعيسى بن أبي عيسى أبو جعفر الرازي[4] وعلي بن عاصم[5] وسُوَيْد بن عبد العزيز[6] وسليمان بن كثير[7] كلهم عن حُصَين بن عبد الرحمٰن السلمي عن أبي

---

(١) أي برعدةٍ شديدة، أي حرّكتها. ابن الأثير: النهاية ٥/ ٩٧.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب لقد كان في يوسف وأخوته آيات للسائلين، ص٥٦٦؛ وابن حبان: الصحيح، كتاب مناقب الصحابة، باب ذكر نفي عائشة معرفة النعمة عن أحد من المخلوقين وإضافتها بكليتها إلى خالق السماء وحده دون خلقه ١٦/ ٢٢.

(٣) أبو داود الطيالسي: المسند ١/ ٢٣١؛ والبخاري: الصحيح، كتاب المغازي، باب حديث الإفك ص٧٠٤.

(٤) أحمد: المسند ٦/ ٣٦٧.

(٥) أحمد: المسند ٦/ ٣٦٧.

(٦) الطبراني: المعجم الكبير ٢٣/ ١٢٢.

(٧) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب السير، باب قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ ص٨٣٢.

وائل[1] عن مسروق بن الأجدع عن أم رُومان.

وخالفهم مَنْ رواه عن مسروق عن عبد الله بن مسعود عن أم رُومان[2].

فسبب الزيادة (زيادة عبد الله بن مسعود بين مسروق وأم رُومان) هو اختلاف العلماء في سماع مسروق من أم رُومان، فمنهم مَنْ يقول: أنه سمع منها ومنهم من يقول: أنه لم يسمع منها إلا بواسطة [عبد الله بن مسعود] فكان لا بد من دراسة هذه المسألة.

يقول الخطيب البغدادي: «هذا حديث غريب عن رواية أبي وائل عن مسروق عن أم رُومان، لا نعلم رواه عنه غير حُصَين بن عبد الرحمٰن، وفيه إرسال، لأن مسروقاً لم يدرك أم رُومان وكانت وفاتها على عهد رسول الله ﷺ وكان مسروق يرسل رواية هذا الحديث عنها ويقول: «سئلتُ أم رُومان» فوهم حُصَين فيه إذ جعل السائل لها مسروقاً، اللهم إلا أن يكون بعض النقلة كتب «سُألت» بالألف فإن الناس مَنْ يجعل الهمزة في الخط ألفاً وإن كانت مكسورة أو مرفوعة فنُبَرِّأ حينئذ حُصَيناً من الوهم فيه، على أن بعض الرواة قد رواه عن حُصَين على الصواب، ثم قال: وأخرج البخاري هذا الحديث لما رأى فيه عن مسروق قال: «سألت» أم رُومان ولم يظهر له علته»[3].

ثم يقول: «وهذا أشبه ما رواه البخاري ولعل التصريح بالسماع جاء فيه من حُصَين فإنه اختلط في آخر عمره»[4].

ويقول العلائي: «وهذه فائدة جليلة نبه عليها الخطيب وحاصلها أن

---

(١) شقيق بن سلمة. ابن حجر: تقريب التهذيب ٢/ ٤٨٦.

(٢) المزي: تحفة الأشراف ١٣/ ٧٩، وأم رُومان هي أم عائشة ﵄ امرأة أبي بكر الصدّيق. ابن حجر: الإصابة ٨/ ٢٠٦.

(٣) المزي: تحفة الأشراف ١٣/ ٧٩.

(٤) العلائي: جامع التحصيل لأحكام المراسيل ١/ ٢٧٧.

الحديث الذي أخرجه البخاري مرسل وَخَفِيَ ذلك على البخاري. قلت: وجدت بخط الرشيد العطار. قال ابن عبد البر: «رواية مسروق عن أم رُومان مرسلة». وقال الكلاباذي: لم يسمع منها انتهى ما نقلته من خطه وكذا ذكر القاضي عياض أن روايته عنها مرسلة وحكى عن عبد الغني بن مسرور المقدسي أنه قال: قد روي الحديث عن مسروق عن ابن مسعود وهو أشبه بالصواب» انتهى[1].

ويقول أبو عمر: «رواية مسروق عن أم رُومان مرسلة ولعله سمع ذلك»[2].

أقول: الذي دفع الخطيب ومَنْ تبعه لهذا القول هو أنهم قالوا: أن أم رُومان توفيت في عهد النبي ﷺ ومسروق ليست له صحبة لأنه لم يقدم من اليمن إلا بعد موت النبي ﷺ في خلافة أبي بكر أو عمر. واستدل على هذا بحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات قال: أخبرنا يزيد بن هارون وعفاف بن مسلم قالا: حدثنا حَمّاد بن سلمة عن علي بن زيد عن القاسم بن محمد قال: «**لما دُلِّيَت أم رُومان في قبرها قال رسول الله ﷺ: مَنْ سره أن ينظر إلى امرأة من الحور العين فلينظر إلى أم رُومان [وفي حديث عفان] ونزل رسول الله في قبرها**»[3].

فوجه الشاهد أن أم رُومان توفيت في عهد الرسول ﷺ. لكن هذا الحديث يقول فيه شُعيب الأرنؤوط «فيه علتان» علي بن زيد هو ابن جدعان فإنه ضعيف الحديث لا يحتج بحديثه. والثانية: رواية القاسم بن محمد عن النبي ﷺ مرسلة لأنه لم يدرك زمن النبي ﷺ[4].

---

(١) العلاني: جامع التحصيل لأحكام المراسيل ١/ ٢٧٧؛ وأحمد بن عبد الرحيم: تحفة التحصيل ١/ ٢٩٩.

(٢) ابن عبد البر: الاستيعاب ٤/ ٤٩١.

(٣) ابن سعد: الطبقات ٨/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٤) ابن حبان: الصحيح ١٦/ ٢٤.

إذن الحديث الذي استدلوا به ضعيف لا يمكن الاحتجاج به للقول أن أم رُومان توفيت في عهد النبي ﷺ سنة ست للهجرة كما ذهب لذلك أكثر العلماء مثل الحاكم[1] والجوزجاني[2] وابن سعد[3] وغيرهم.

ومما يضعف هذا القول «كون أم رُومان توفيت سنة ست للهجرة» عدة أحاديث منها:

حديث أبي عثمان الهندي عن عبد الرحمٰن بن أبي بكر المخرج في الصحيح[4] حيث قال البخاري: حدّثنا أبو النعمان قال: حدثنا مُعتمر بن سليمان قال: حدثنا أبي حدثنا أبو عثمان عن عبد الرحمٰن بن أبي بكر قال: **«إن أصحاب الصُفة[5] كانوا أناساً فقراء، وإن النبي ﷺ قال: مَنْ كان عنده طعامُ اثنين فليذهب بثالث، وإن أربع فخامس، أو سادس، وأن أبا بكر جاء بثلاثة، وانطلق النبي ﷺ بعَشَرة، قال: فهو أنا، وأبي وأمي فلا أدري قال: وامرأتي، وخادم بيننا وبين بيتِ أبي بكر، وإن أبا بكر تعشى عندَ النبي ﷺ ثمّ لبثَ حيثُ صُلّيت العشاء ثمّ رجَعَ فلَبِثَ حتى تعشّى النبي ﷺ، فجاءَ بعدما مضى من الليل ما شاء الله، قالت له امرأته: وما حَبَسَكَ عن أضْيافِكَ أو قالت: ضَيفِكَ. قال: أوَ مَا عَشّيتِهِم؟ قالت: أَبَوا حتى تَجِيء، قد عُرِضوا فَأَبَوا، قال: فذهبت أنا فاختبأتُ، فقال: يا غُنْثَر[6] فجدّع[7] وسبّ، وقال: كُلوا لا هَنيئاً، فقال: والله لا أطعَمُه أبداً، وايمُ الله، ما كنا نَأخذُ من لُقمةٍ إلا**

---

(١) المستدرك ٣/ ٦٣٨.

(٢) أحوال الرجال ١/ ١٥١.

(٣) الطبقات ٦/ ٢١٦.

(٤) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الأهل والضيف ص١٠٠. وانظر: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ص٦٠١.

(٥) مكان في مؤخر المسجد النبوي مظلل أُعدّ لنزول الغرباء فيه ممن لا مأوى لهم ولا أهل. النهاية. ابن حجر: فتح الباري ٧/ ٥٤٦.

(٦) الجاهل. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ٣/ ٣٨٩.

(٧) خاصم. ابن الأثير: النهاية ١/ ٢٤٧.

ربا من أسفلها أكثر منها، قال: يعني حتى شَبِعُوا، وصارت أكثر مما كانت قبل ذلك، فنظر إليها أبو بكر، فإذا هي كما هي أو أكثر منها، فقال لامرأتِهِ: يا أُخت بني فِراس ما هذا؟ قالت: لا وقُرّة عيني، لهي الآن أكثر منها قبل ذلك بثلاث مرات فأكل منها أبو بكر، وقال: إنما كان ذلك من الشيطان، يعني يمينه ثم أكل منها لُقمة، ثم حملها إلى النبي، فأصبحت عنده، وكان بيننا وبين قوم عَقد، فمضى الأجل، ففرَّقنا اثني عشر رجلاً مع كل رجل منهم أناس الله أعلم كم من كلِّ رجل فأكلوا منها أجمعون».

يقول ابن حجر[١]: قال عبد الرحمٰن فيه: «إنما هو أنا وأمي وامرأتي وخادم بيتنا، وأم عبد الرحمٰن هي أم رُومان بلا خلاف، وإسلام عبد الرحمٰن على ما حكاه الزبير بن بكار عن إبراهيم بن حمزة عن ابن عيينة عن علي بن زيد أن عبد الرحمٰن بن أبي بكر خرج في فتية من قريش قبل الفتح إلى النبي ﷺ وقال ابن سعد[٢] وغيره «كان إسلامه في صلح الحديبية» قلت: وابتداء الصلح كان في سنة ست والفتح كان في سنة ثمان فيكون إسلامه سنة سبع فاتضح أن أمه كانت حينئذ موجودة فدل على وهم مَنْ قال أنها ماتت سنة ست»[٣].

وأيضاً حديث أخرجه الإمام أحمد[٤] يدل على وهم مَنْ قال: أنها ماتت سنة ست حيث قال: حدثنا محمد بن بِشر ثنا محمد بن عمرو وثنا أبو سلمة أن عائشة قالت: «لما نزلت آية التخيير بدأ رسول الله ﷺ بي فقال: يا عائشة إني عارض عليك أمراً فلا تعجلي فيه بشيء حتى تعرضيه على أبويك، أبي بكر، وأم رُومان، قالت: قلت: يا رسول الله وما هو قال: قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا

---

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٩٤.
(٢) الطبقات ٥/ ٣٦٥.
(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٩٤.
(٤) المسند ٦/ ٢١١ ـ ٢١٢.

﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [الأحـزاب: ٢٨، ٢٩]، قالت: فقلت: إني أريد الله ورسوله والدار الآخرة ولا أوامر في ذلك أبا بكر وأم رُومان، فضحك».

يقول ابن حجر: «وهذا إسناد جيد، والتخيير كان في سنة تسع والحديث دل على أن أم رُومان كانت إذ ذاك موجودة فبان وهم مَنْ قال: أنها ماتت سنة ست»[١].

فبذلك نكون قد بيّنا ضعف حديث علي بن زيد وضعف مَنْ يقول: أنها ماتت سنة ست للهجرة.

أمّا قول الخطيب: «لم تظهر له علته» كون مسروق لم يسمع من أم رُومان. يقول البخاري: «وروى علي بن زيد عن القاسم ماتت أم رُومان زمن النبي ﷺ وفيه نظر. وحديث مسروق أسند»[٢].

فالبخاري صرح بأن قول مَنْ قال: أنها توفيت في عهد النبي وهم وأن قول مسروق: حدثتني أم رُومان هو الصحيح.

أما قوله: «أن التصريح بالسماع بين مسروق وأم رُومان حيث قال مسروق: «حدثتني أم رُومان»[٣] خطأ من حُصَين لأنه اختلط في آخر عمره».

أقول: «حُصَين اختلط في آخر عُمره لكن عندما اختلط حجبه أولاده عن التحديث فلم يُحدث بعد الاختلاط»[٤] لذلك هذا القول للخطيب مردود وغير مقبول.

أما قول باقي العلماء في أن مسروقاً لم يسمع أم رُومان اعتمدوا كما

---

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٩٤.
(٢) التاريخ الصغير ١/ ٣٨.
(٣) البخاري: الجامع الصحيح ص٧٠٤، مرجع سابق.
(٤) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١/ ٤٤٢.

ذكرت على ما أخرجه ابن سعد في الطبقات.

فبذلك نرد على من يدّعي أن مسروقاً لم يسمع أم رُومان، فروايته غير مرسلة.

يقول ابن حجر: «زعم الواقدي ومَنْ تبعه أنها ماتت زمن النبي ﷺ ونزل قبرها والصحيح أنها عاشت بعده ورواية مسروق عنها مصرح فيها بالسماع في صحيح البخاري وليس بخطأ كما زعم بعضهم»[١].

ويقول إبراهيم الحربي: كان يسألها وله خمس عشرة سنة ومات مسروق وله ثمان وسبعون سنة وأم رُومان أقدم مَنْ حدث عنه مسروق»[٢].

ويقول الذهبي: «روى مسروق عنها وقيل عن ابن مسعود عنها»[٣].

فالذهبي يصرح أنه سمع منها ويذكر بصيغة التمريض «قيل» أن ابن مسعود روى عنها.

يَخلُص لدينا ما يلي: «أن مسروقاً سمع من أم رُومان ومَنْ قال أن روايته عن أم رُومان مرسلة ليس بصحيح لضعف الدليل الذي استدل به وقوة الأدلة التي تؤيد أنه سمع منها وحتى وإن لم نقم على دراسة هذه المسألة، يكفينا للإجابة على مَنِ ادعى ذلك أن البخاري أخرجه في الصحيح، والبخاري هو رأس العلم في العلل فكيف نقول أنه لم تظهر له علته كونه اكتفى بظاهر كلمة «سألت» فالبخاري لا يحكم بظاهر الحديث، بل يتحرى ويدّقق في كل حديث يرويه فيستبعد أن يكون عالماً بمثل هذه الصفات لا تظهر له علة حديث، والله أعلم.

لذلك أقول: بأن مسروقاً سمع من أم رُومان، وتكون رواية مَنْ زاد

---

(١) ابن حجر: تقريب التهذيب ١/ ٧٥٦.

(٢) أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ١/ ٢٩٩.

(٣) المرجع السابق.

عبد الله بن مسعود بين مسروق وأم رُومان خطأ؛ لأنه خالف أصحاب حُصَين، وهذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد.

يقول ابن حجر: وهذه الرواية شاذة[1] وهي من المزيد في متصل الأسانيد[2]، والله أعلم.

● الحديث الخامس عشر:

روى الإمام البخاري في صحيحهِ قال: حدّثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد أنه سمعَ أبا هريرة ﷺ قال:

«بَعَث النبي ﷺ خيلاً قِبَلَ نجد، فجاءت برجل من بني حنيفة يُقال له ثُمامة بن أُثال، فرَبطوه بسارية من سواري المسجد، فخرج إليه النبي ﷺ فقال: ما عندك يا ثُمامة؟ فقال: عندي خيرٌ. يا محمد إن تَقْتلني تَقْتُل ذا دم، وإن تُنعِم تُنْعِم على شاكر، وإن كنت تريد المال فسَلْ منه ما شئت، فتُرِكَ حتى كان الغد، ثم قال لهُ: ما عندكَ يا ثُمامة؟ فقال: ما قلتُ لك: إن تُنعِم تُنعِم على شاكر، فتركه حتى كان بعد الغد. فقال: ما عندك يا ثمامة؟ فقال: عندي ما قلت لك. فقال: أطلقوا ثمامة، فانطلق إلى نخلٍ قريب من المسجد فاغتسل، ثم دخل المسجد فقال: أشهدُ أن لا إله إلا الله، وأشهدُ أن محمداً رسول الله، يا محمد، والله ما كان على الأرض وجه أبغضَ إليّ من وجهِك، فقد أصبح وجهكَ أحبَّ الوجوه إليّ، والله ما كان من دين أبغضَ إليّ من دينِك، فأصبحَ دينك أحبَّ الدين إليّ... والله ما كان من بلد أبغضَ إليّ من بَلَدِك فأصبح بَلَدك أحبَّ البلادِ إليّ، وإن خيلك أخذتني، وأنا أُريد العمرة، فماذا ترى؟ فبشّره رسول الله ﷺ وأمرَهُ أن يعتمر، فلمّا قدم مكة قال له قائلٌ: صَبَوت؟ قال: لا والله، ولكن أسلمت مع محمد رسول الله ﷺ، ولا والله لا يأتيكم من اليمامة حبةُ حِنْطة حتى يَأْذَنَ فيها النبي ﷺ».

---

(١) مَنْ رواه عن مسروق عن ابن مسعود عن أم رُومان.
(٢) ابن حجر: فتح الباري ٧/٥٤٦.

رواه عبد الله بن عمر[1] وعُبَيد الله بن عمر[2] وعبد الحميد بن جعفر[3] والليث بن سعد[4] كلهم عن سعيد المقبُري عن أبي هريرة.

ورواه عُمارَة بن غَزِيَّة واختلف عليه.

فرواه إسماعيل بن جعفر[5] عن عُمارَة بن غَزِيَّة عن سعيد المقبُري عن أبي هريرة.

وخالفه عبد العزيز بن عمران[6] فرواه عن عُمارَة بن غَزِيَّة عن سعيد المقبُري عن أبيه عن أبي هريرة.

وكذلك رواه محمد بن إسحاق واختلف عليه.

فرواه يونس بن بُكير[7] عن ابن إسحاق عن سعيد المقبُري عن أبي هريرة.

---

(١) عبد الرزاق: المصنف ٦/٩؛ وأبو عوانة: المسند ٤/٢٥٧؛ وأحمد: المسند ٢/ ٣٠٤؛ ابن حبان: الصحيح، الطهارة، باب غسل الكافر ٤/٤١؛ والبيهقي: السنن ١/ ١٧١؛ وأحمد: المسند ٢/ ٣٠٤.

(٢) المراجع السابقة ما عدا المسند للإمام أحمد.

(٣) أبو عوانة: المسند ٤/٢٥٧؛ ومسلم: الصحيح، الجهاد، باب ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه ٣/ ١٣٨٦؛ والبيهقي: السنن ٦/ ٣١٩؛ وأبو عوانة: المسند ٤/ ٢٥٧.

(٤) أبو عوانة: المسند ٤/٢٥٧؛ وأحمد: المسند ٢/ ٤٥٢؛ والبخاري: الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس إلى سارية المسجد ص٨٠، وباب دخول المشرك المسجد ص٨١، وأخرجه في كتاب الخصومات، باب التوثق ممن تخشى معرته وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنن والفرائض ص٣٨٩، ٣٩٢، وأخرجه في كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن آثال ص٧٤١؛ ومسلم: الصحيح ٣/ ١٣٨٦؛ وأبو داود: السنن، الجهاد، باب في الأسير يوثق ٣/ ٥٧؛ والنسائي، السنن الكبرى، الطهارة، باب غسل الكافر إذا أسلم ١/ ١٠٧؛ وابن خزيمة: الصحيح، كتاب الطهارة، باب الأمر بالاغتسال إذا أسلم الكافر ١/ ١٢٥؛ والبيهقي: السنن ١/ ١٧١، ٢/ ٤٤٤، ٩/ ٨٨.

(٥) الدارقطني: العلل ٨/ ١٦١.

(٦) الدارقطني: العلل ٨/ ١٦١.

(٧) البيهقي: السنن ٦/ ٣١٩.

وخالفه مَنْ رواه[1] عنه عن سعيد المقبُري عن أبيه عن أبي هريرة.

ووافق عبد العزيز وغيره سفيان الثوري[2] فرواه عن رجل عن سعيد المقبُري عن أبيه عن أبي هريرة.

قلت: أصحاب سعيد المقبُري رووه عنه بدون ذكر الزيادة ووافقهم عُمارَة بن غَزِيَّة من طريق إسماعيل بن جعفر، وابن إسحاق من طريق يونس بن بُكير.

وخالفهم عبد العزيز بن عمران عن عُمارَة ومَنْ رواه عن ابن إسحاق. فرووه بذكر الزيادة ومَنْ رواه عن ابن إسحاق بذكر الزيادة لم أقف عليهم. وهذه الزيادة وهم لأن عبد العزيز وغيره خالفوا أصحاب سعيد المقبُري الأثبات الثقات. فالليث مثلاً موصوف بأنه أتقن الناس لحديث سعيد المقبُري[3] فرواية الليث في سعيد مقدمة على رواية غيره كما أنه ثبت سماع سعيد المقبُري من أبي هريرة[4]. ويقول الدارقطني: «والصواب عن سعيد عن أبي هريرة»[5].

فالملاحظ مما سبق أن هذه الأمور كلها تدعم كون هذه الزيادة وهم وخطأ، ومما يدعم هذا أيضاً أن راوي الزيادة هو عبد العزيز بن عمران. قال البخاري عنه: «منكر الحديث»[6]. وقال أبو حاتم: «ما كتبت عنه شيئاً». وقال مرة: «ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً متروك الحديث»[7]. وقال ابن معين: «ليس بثقة». وقال النسائي: «متروك»[8] وامتنع أبو زرعة من رواية

(١) الدارقطني: العلل ٨/ ١٦١.
(٢) أبو يعلى: المسند ١١/ ٤٢٤.
(٣) ابن حجر: فتح الباري ٨/ ١٠٩.
(٤) أخرجه البخاري في الجامع ص٧٤١.
(٥) الدارقطني: العلل ٨/ ١٦١.
(٦) البخاري: التاريخ الكبير ٦/ ٢٩.
(٧) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٠، وذكره ابن حبان في المجروحين ٢/ ١٣٩.
(٨) العقيلي: الضعفاء ٣/ ١٣؛ وابن عدي: الكامل في الضعفاء ٥/ ٢٨٥؛ الذهبي: =

حديثه وترك الرواية عنه[1] وقال عمر بن شبَّة: «كان كثير الغلط في حديثه»[2].

فالملاحظ أن جميع العلماء أجمعوا على تضعيفه فمخالفته للرواة لأنه ضعيف فكل هذه الأمور تؤيد أن رواية عبد العزيز وغيره ممن رواه عن ابن إسحاق خطأ وضعيفة فعليه هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد.

قال ابن حجر: «حديث أبي هريرة في قصة ثمامة، قد صرح فيه بسماع سعيد المقبُري له من أبي هريرة». وأخرجه ابن إسحاق عن سعيد فقال: «عن أبيه عن أبي هريرة» وهو من المزيد في متصل الأسانيد، فإن الليث موصوف بأنه أتقن الناس لحديث سعيد المقبُري»[3]، والله أعلم.

● الحديث السادس عشر:

روى الإمام مسلم في صحيحهِ قال: حدّثنا أبو كامل فُضيل بن حُصين الجحدري حدثنا بِشر يعني: ابن مُفَضّل حدثنا عُمارة بن غَزِيّة عن الربيع بن سَبْرَة:

«أن أباه غزا مع رسول الله ﷺ فتح مكة قال: فأقمنا بها خمس عشرة ـ ثلاثين بين ليلة ويوم ـ فَأَذِنَ لنا رسول الله ﷺ في مُتْعَةِ النساء فخرجت أنا ورجل من قومي ولي عليه فضل في الجَمال وهو قريب من الدمامة[4]، مع

= المغني في الضعفاء ٢/٣٩٩؛ ميزان الاعتدال ٤/٣٦٩؛ وابن حجر: لسان الميزان ٧/ ٢٨٩.

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٢.

(٢) المزي: تهذيب الكمال ١٨/١٧٨؛ وابن حجر: تقريب التهذيب ١/٣٥٨؛ وتهذيب التهذيب ٦/ ٣١٢.

(٣) ابن حجر: فتح الباري ٨/١٠٩. قال ابن حجر: «وهو من المزيد في متصل الأسانيد ويحتمل أن يكون سعيد سمعه من أبي هريرة، وكان أبوه قد حدثه به قبل، أو ثبته في شيء منه فحدّث به على الوجهين» لكن هذا الاحتمال غير وارد لأنه ثبت خطأ الزيادة. وقد تقدم في الشرح.

(٤) القبحُ في الصورة. النووي: المنهاج ٩/١٨٦.

كل واحد مِنّا بُردٌ، فبُردي خَلَقٌ[1]. وأما بُردُ ابن عمي فبُرد جديد، غَضٌّ، حتى إذا كنا بأسفل مكة، أو بأعلاها فَتَلَقَّتْنا فتاةٌ مثل البَكْرَة[2] العَنْطَنْطَة[3]، فقلنا: هل لكِ أن يستمتع منك أَحَدُنا؟ قالت: وماذا تبذُلان؟ فَنَشَرَ كل واحدٍ منا بُردَهُ، فَجَعَلَتْ تَنْظُر إلى الرجلين ويراها صاحبي نَنْظُر إلى عِطْفِها فقال: إن بُردَ هذا خَلَقٌ وبُردي جديد غَضٌّ، فتقول: بُرْدُ هذا لا بأس به، ثلاثَ مرار أو مرتين ثم استمتعتُ منها، فلم أخرج حتى حرمها رسول الله ﷺ. وفي رواية: «إن رسول الله ﷺ قال: من كان عنده شيء من هذه النساء التي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُخَلِّ سَبيلَها».

رواه عبد العزيز بن عمر[4] والليث بن سعد[5] وعُمارَة بن غَزِيَّة[6] وعبد الملك بن الربيع[7] وعبد العزيز بن الربيع بن سَبْرَة[8] كلهم عن الربيع بن سَبْرَة عن سَبْرَة بن مَعْبَدٍ ورواه الزهري واختلف عليه.

فرواه بحر السّقاء[9] وإسماعيل بن أمية[10] وعُقيل بن خالد الأيلي[11]

---

(١) قريبٌ من البالي. المرجع السابق.

(٢) الشابة القوية. المرجع السابق.

(٣) الطويلة الحسنةُ القوام. المرجع السابق.

(٤) أحمد: المسند ٢/٢٣٨؛ وأبو بكر بن أبي شيبة: المصنف ٣/٥٥١؛ والدارمي: السنن، النكاح، باب النهي عن متعة النساء ٢/١١٦؛ مسلم: الصحيح، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة ٢/١٠٢٣؛ والطبراني: المعجم الكبير ٧/١٠٨؛ البيهقي: السنن ٧/٢٠٤.

(٥) مسلم: الصحيح ٢/١٠٢٣؛ والنسائي: السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب تحريم المتعة ٣/٣٢٨؛ والطبراني: المعجم الكبير ٧/١١٠؛ والبيهقي: السنن ٧/٢٠٢.

(٦) مسلم: الصحيح ٢/١٠٢٣؛ والطبراني: المعجم الكبير ٧/١١٠؛ وابن حبان: الصحيح، كتاب النكاح، نكاح المتعة ٩/٤٥٥؛ والبيهقي: السنن ٧/٢٠٢.

(٧) مسلم: الصحيح ٢/١٠٢٣؛ والبيهقي: السنن ٧/٢٠٢.

(٨) مسلم: الصحيح ٢/١٠٢٣؛ والبيهقي: السنن ٧/٢٠٢.

(٩) الطبراني: المعجم الكبير ٧/١١٢.

(١٠) الطبراني: المعجم الكبير ٧/١١٢.

(١١) الطبراني: المعجم الكبير ٧/١١٢.

ويونس بن يزيد الأيلي[١] وأيوب السَّخْتِياني[٢] وعمرو بن الحارث[٣] وصالح بن كَيسان[٤] ومَعْمر بن راشد[٥] وسفيان بن عيينة[٦] كلهم عن الزهري عن الربيع بن سَبْرَة عن سبرة بن مَعْبَدٍ.

وخالفهم جرير بن حازم[٧] فرواه عن الزهري عن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سَبْرَة عن سبرة بن مَعْبَدٍ.

فجرير بن حازم خالف أصحاب الزهري الثقات حيث أدخل بين الزهري والربيع بن سَبْرَة عمر بن عبد العزيز وهذه الزيادة خطأ لأنه ثبت سماع الزهري من الربيع بن سَبْرَة[٨].

ثم قال البخاري: «هذا حديث خطأ والصحيح عن الزهري عن الربيع بن سَبْرَة عن أبيه ليس فيه عمر بن عبد العزيز وإنما أتى هذا الخطأ من جرير بن حازم»[٩].

وقال البيهقي: «ورواية الجماعة عن الزهري أولى»[١٠].

ويقول الأستاذ نور الدين عتر: «ولعل سبب الخطأ ما ورد أن الزهري

---

(١) الطبراني: المعجم الكبير ٧/ ١١٢.

(٢) الطبراني: المعجم الكبير ٧/ ١١٢.

(٣) ابن حبان: الصحيح، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة ٩/ ٤٥٣.

(٤) مسلم: الصحيح ٢/ ١٠٢٣.

(٥) أحمد: المسند ٢/ ٢٣٨؛ ومسلم: الصحيح ٢/ ١٠٢٣؛ أبو داود: السنن، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة ٢/ ٢٣٣، النسائي: السنن الكبرى ٣/ ٣٢٨؛ الطبراني: المعجم الكبير ٧/ ١١٢؛ البيهقي: السنن ٧/ ٢٠٤.

(٦) أحمد: المسند ٢/ ٢٣٨؛ مسلم: الصحيح ٢/ ١٠٢٣؛ النسائي: السنن الكبرى ٣/ ٣٢٨؛ الطبراني: المعجم الكبير ٧/ ١١٢؛ والبيهقي: السنن ٧/ ٢٠٤.

(٧) الترمذي: العلل ١/ ٤٤٠.

(٨) أخرجه مسلم: الجامع الصحيح ٢/ ١٠٢٣.

(٩) الترمذي: العلل ١/ ٤٤٠.

(١٠) البيهقي: السنن ٧/ ٢٠٤.

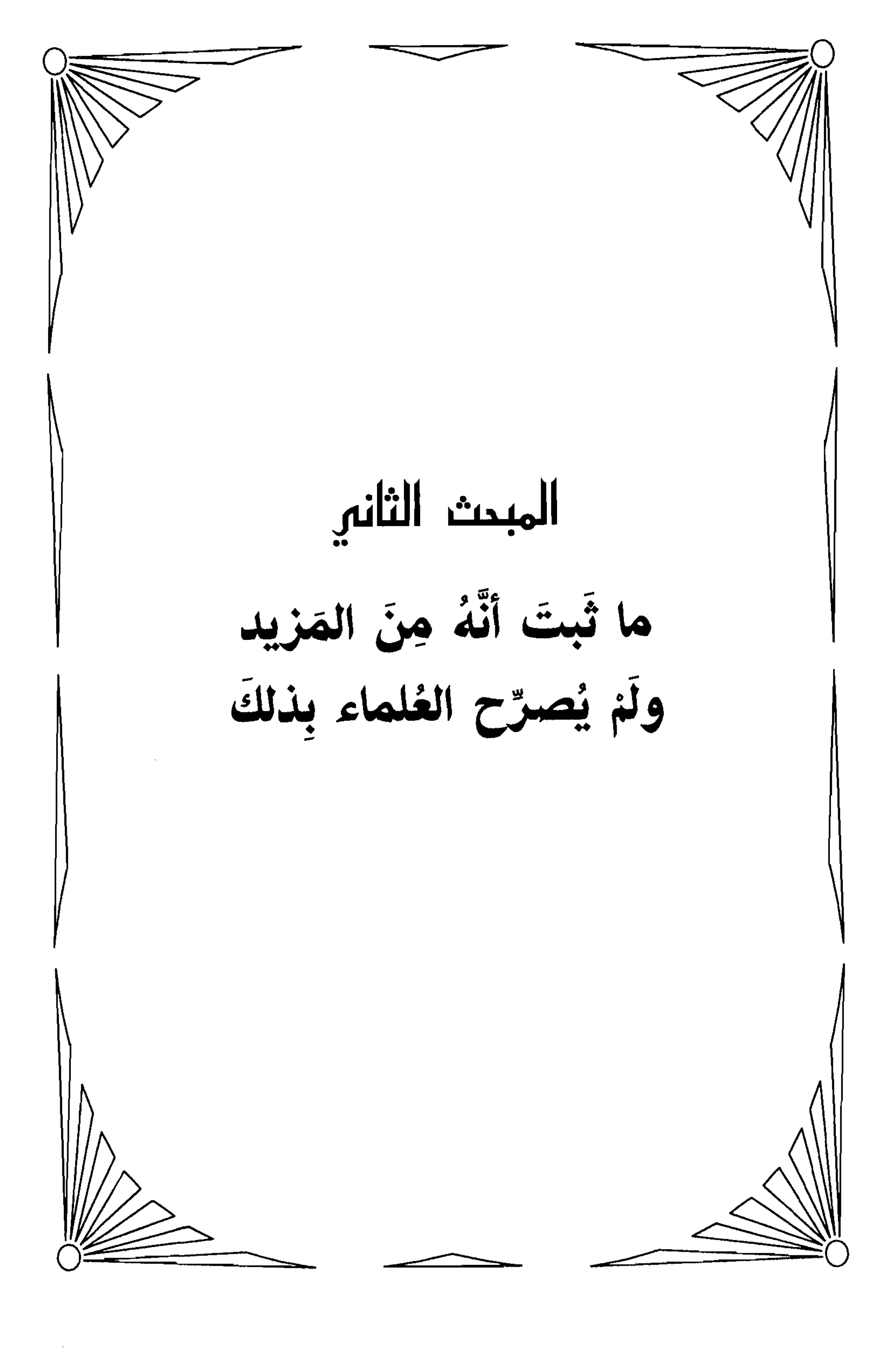
سمع الحديث من الربيع عند عمر بن عبد العزيز عن الربيع»[1] فظن جرير أن الزهري سمعه من عمر بن عبد العزيز فأدخله بين الزهري والربيع.

وجرير بن حازم يقول فيه الإمام أحمد: «كثير الغلط حدث بالوهم»[2]. ويقول ابن حبان: «كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث به من حفظه»[3]. ويقول الساجي: «صدوق حدّث بأحاديث وهم فيها»[4] فلعل هذا الحديث من أوهامه.

فعليه هذا الحديث من المزيد في متصل الأسانيد، يقول محقق كتاب العلل للترمذي مصطفى ديب البغا: «وهذا مثال على المزيد في متصل الأسانيد»[5]، والله أعلم.

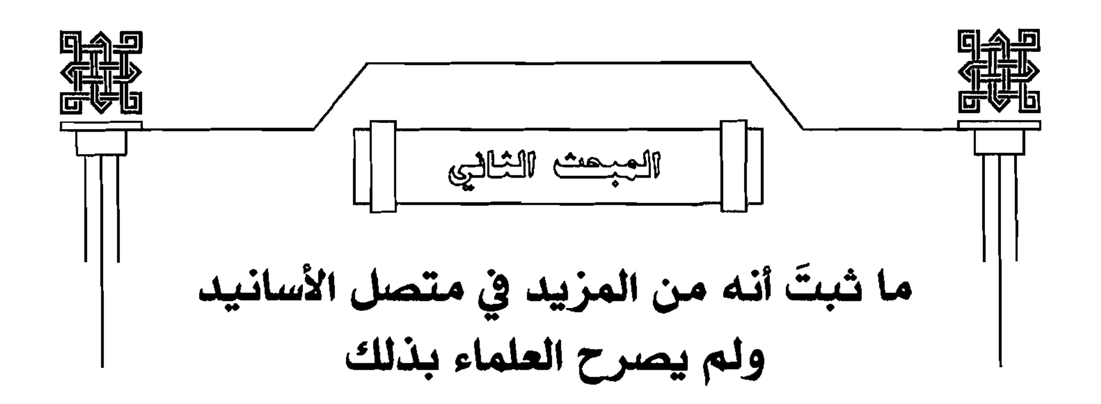
---

(١) نور الدين عتر: منهج النقد ص٣٦٤.
(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠.
(٣) ابن حبان: الثقات ٦/ ١٤٤.
(٤) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠.
(٥) الترمذي: العلل ١/ ٤٤٠.



المبحث الثاني

ما ثَبتَ أنَّهُ مِنَ المَزيد ولَمْ يُصرِّح العُلماء بِذلكَ



ما ثبتَ أنه من المزيد في متصل الأسانيد ولم يصرح العلماء بذلك

لقد وجدتُ بعد الدراسة والاستقراء أن هناك مجموعة من الأحاديث تحققت فيها قاعدة المزيد في متصل الأسانيد ولم أجد العُلماء قد نبّهوا عليها، وأجدُ من الضروري خدمةً للعلم وطلابه بيانها وحكمي عليها بذلك إنما هو من وجهة نظري أرجو أن أكونَ قد أصبتُ في ذلك وبالله التوفيق، وهذه هي الأحاديث.

• الحديث الأول:

روى الإمام مسلم في صحيحه قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَير حدثني أبي حدثنا زكرياء عن عامر قال: أخبرني عروة بن المُغيرة عن أبيه قال:

كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في مَسير فقال لي: «**أمَعَك ماء؟**» قلت: نعم، فنزل عن راحلته فمشى حتى تَوارى في سَواد الليل، ثم جاء فَأفْرغْتُ عليه من الإداوةِ فغسل وجهه وعليه جُبّة من صوف، فلم يَستطع أن يُخرِجَ ذراعيه منها، حَتى أخْرَجَهُما من أسفلِ الجُبّة، فغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهْوَيتُ لأنزِعَ خُفَّيهِ فقال: «**دَعهُما فإني أدخلتُهُما طاهرتين**» ومسح عليهما.

رواه عبد الله بن عون[١] وحُصين بن عبد اللهبن عبد الرحمٰن[٢]

(١) أحمد: المسند ٤/ ٢٥١.
(٢) ابن خُزَيْمَة: الصحيح ١/ ٩٥ ـ ٩٦؛ والبيهقي: السنن ١/ ١٩٧.

ومُجالِدْ بن سعيد[1] والقاسم بن الوليد[2] وإسماعيل بن أبي خالد[3] وزكريا بن أبي زائدة[4] وبُكَير بن عامر[5] وداود بن يزيد الأودي[6] وسليم مولى الشعبي[7] ويونس بن أبي إسحاق[8] كلهم عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

وخالفهم حَمّاد بن أبي سليمان[9] فرواه عن الشعبي عن إبراهيم بن أبي موسى عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

قلت: حَمّاد بن أبي سليمان خالف أصحاب الشعبي الثقات حيث زاد إبراهيم بن أبي موسى بين الشعبي وعروة وهذه الزيادة خطأ. يقول أبو زُرْعة: «وهم فيه حَمّاد»[10]. وقال أبو محمد: «قلت: يعني أنهم رووا الحديث عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة وليس لإبراهيم بن أبي موسى ههنا معنى»[11].

وقال الدارقطني: «وأحسنها إسناداً حديث الشعبي عن عروة عن أبيه»[12]. فهؤلاء صرحوا على أن زيادة إبراهيم بين الشعبي وعروة خطأ والشعبي ثبت سماعه الحديث من عروة، كون الإمام مسلم أخرج الحديث،

---

(١) الطبراني: المعجم الكبير ٢٠/ ٣٧٣.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الطبراني: المعجم الكبير ٢٠/ ٣٧٣؛ والبيهقي: السنن ١/ ١٩٧.
(٤) أبو عوانة: المسند ١/ ١٦٦؛ والحُمَيدي: المسند ٢/ ٣٣٥؛ وأحمد: المسند ٤/ ٢٥٥؛ والدارمي: السنن ١/ ١٩٤؛ مسلم: الجامع الصحيح، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين ٣/ ١٦٢؛ النووي: شرح مسلم. ابن خُزَيْمَة: الصحيح ١/ ٩٦؛ ابن حبان: الصحيح ٤/ ١٥٥؛ والطبراني: المعجم الكبير ٢٠/ ٣٧١.
(٥) الطبراني: المعجم الكبير ٢٠/ ٣٧٤.
(٦) المرجع السابق.
(٧) المرجع السابق.
(٨) الترمذي: السنن ٤/ ٢٣٩؛ والطبراني: المعجم الكبير ٢٠/ ٣٧٤.
(٩) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٦١.
(١٠) ابن أبي حاتم: العلل ١/ ٦١.
(١١) المرجع السابق.
(١٢) الدارقطني: العلل ٧/ ١٠٠.

فعليه هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد. وحَمّاد بن أبي سليمان،

قال ابن سعد: «ضعيف»(١). وقال ابن حاتم: «صدوق لا يحتج بحديثه وهو مستقيم في الفقه وإذا جاء الآثار شوش»(٢). وقال ابن عدي: «له غرائب وهو متماسك لا بأس به»(٣). وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام»(٤) فلعل هذا الحديث من غرائبه وأوهامه.

فهذا المثال تحققت فيه قاعدة المزيد وهي: خطأ الزيادة وثبوت سماع الشَّعبي من عروة، فعليه هذا الحديث مثال على المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

• الحديث الثاني:

روى الإمام أحمد في مسنده قال: حدّثنا محمد بن فُضيل وأسباط قالا: حدثنا مُطرِف بن طُرَيْف عن أبي الجَهم عن الرَّضْراض عن عبد الله بن مسعود قال:

كنتُ أُسْلِّمُ على رسول الله ﷺ في الصلاة، فيرد عليّ، فلما كان ذات يوم سلمت عليه فلم يردَّ علي، فوجدت في نفسي، فلمّا فرغ قلت: يا رسول الله إني كنتُ إذا سلمتُ عليك في الصلاة رددت عليّ، قال: فقال: «**إن الله** ﷻ **يُحدث ما يشاء**».

رواه محمد بن فُضَيْل(٥) وأَسباط بن محمد(٦) وزُهير بن حرب(٧)

---

(١) ابن سعد: الطبقات.

(٢) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٣/١٤٦.

(٣) ابن عدي: الكامل في الضعفاء ٢/٢٦٦؛ وانظر: المزي: تهذيب الكمال ٧/٢٦٩؛ والذهبي: الميزان ٢/٣٦٤؛ وسير أعلام النبلاء ٥/٢٣١؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ١/١٠٧.

(٤) تقريب التهذيب ١/٢٣٩.

(٥) أحمد: المسند ١/٤٠٩.

(٦) أحمد: المسند ١/٤١٥.

(٧) أبو يعلى: المسند ٩/١١٩.

وعَبْثَرُ بن القاسم[1] ومحمد بن ميمون السُّكَّري[2] وجَرير بن عبد الحُمَيد[3] كلهم عن مُطرِف بن طُرَيْف الحارثي، عن سليمان بن الجَهم عن الرَّضْراض بن أسعد عن عبد الله بن مسعود.

وخالفهم يحيى بن المُهَلِّب (أبو كُدّيْنَة)[4] فرواه عن مُطرِف عن أبي الجَهم (سليمان بن الجَهم) عن الرَّضْراض بن أسعد عن قيس بن ثَعْلَبة عن عبد الله بن مسعود.

قلت: يحيى بن المُهَلِّب خالف غيره من أصحاب مُطرِف الثقات حيث أدخل قيس بن ثَعْلَبة بين الرَّضْراض بن أسعد وعبد الله بن مسعود. ورواية الرَّضْراض عن عبد الله بن مسعود متصلة، لأن ابن المديني يقول: «كنت أحسبه متصلاً حتى رأيت أبا كُدَيْنة رواه عن مُطرِف فأدخل بين ابن مسعود رجلاً يقال له ابن ثَعْلَبة»[5].

فعبارة ابن المديني: «كنت أحسبه متصلاً» فيها دلالة على أن الحديث متصل لأنه بعد أن رأى رواية أبي كُدَيْنة حكم عليها بعدم الاتصال. ورواية أبي كُدَيْنة يقول فيها الدارقطني: «وهذا القول وهم من أبي كُدَيْنة والصحيح قول من قال عن الرَّضْراض عن ابن مسعود»[6]. فعليه تكون رواية أبي كُدَيْنة وهم ورواية أصحاب مُطرِف دون الزيادة متصلة وسبب الخطأ في رواية أبي كُدَيْنة وضحته رواية أبي حمزة السُّكَّري: محمد بن ميمون «فقال عن أبي الجَهم عن الرَّضْراض رجل من بني قيس بن ثَعْلَبة عن ابن مسعود»[7] فظن أبو كُدَيْنة، أنه قال عن الرَّضْراض عن قيس عن ابن مسعود. ومما يدعم

(١) الطبراني: المعجم الكبير ١٥/ ١١١.
(٢) الدارقطني: العلل ٥/ ٢٣٦، سؤال ٨٤٤.
(٣) الدارقطني: العلل ٥/ ٢٣٥.
(٤) الدارقطني: العلل ٥/ ٢٣٦.
(٥) الدارقطني: العلل ٥ ص٢٣٦.
(٦) المرجع السابق.
(٧) المرجع السابق.

خطأ هذه الرواية أيضاً أن قيس بن ثَعْلَبة يقول عنه ابن المديني: «غير معروف»[1]. فعليه زيادة قيس بن ثَعْلَبة خطأ من أبي كُدَيْنة وهي من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

• الحديث الثالث:

روى الإمام البخاري في صحيحهِ قال: حدثنا عبد الله بن مَسلَمة عن مالك عن ابن شهاب عن عَبّاد بن تَميم:

«عن عمّهِ أنه رأى رسول الله ﷺ مُسْتَلقِياً في المسجد واضعاً إحدى رِجْلَيهِ على الأخرى».

رواه مالك بن أنس[2] ومعمر بن راشد[3] وسفيان بن عيينة[4] وإبراهيم بن سعد[5] ويونس بن يزيد[6] كلهم عن الزهري عن عَبّاد بن تَميم عن عبد الله بن يزيد بن عاصِم عم عَبّاد بن تَميم.

وخالفهم عبد العزيز المَاجِشون[7] فرواه عن الزهري عن محمود بن

---

(١) المرجع السابق.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب الاستلقاء في المسجد ومدّ الرجل ص٨٢؛ مسلم: الصحيح، كتاب اللباس والزينة، باب في إباحة الاستلقاء ووضع إحدى الرجلين على الأخرى ٣/ ١٦٦٢؛ أبو داود: السنن، كتاب الآداب، باب في الرجل يضع إحدى رجليه على الأخرى ٤/ ٢٦٧. النسائي: السنن الكبرى، المساجد، باب الاستلقاء في المسجد ١/ ١٦٦٢؛ ابن حبان: الصحيح، كتاب الزينة والتطيب، باب آداب النوم ١٢/ ٣٦٢.

(٣) عبد الرزاق: المصنف ١١/ ١٦٧؛ ومسلم: الصحيح ٣/ ١٦٦٢.

(٤) أبو عوانة: المسند ٥/ ٢٦٩. والحُمَيدي: المسند ١/ ٢٠١؛ والدارمي: السنن، كتاب الاستئذان، باب وضع إحدى الرجلين على الأخرى ٢/ ٣٦٧؛ ومسلم: الصحيح ٣/ ١٦٦٢؛ والترمذي: السنن، كتاب الآداب، باب وضع إحدى الرجلين على الأخرى ٥/ ٩٥. والبيهقي: السنن ٢/ ٢٢٤، ٥/ ٢٦٩.

(٥) البخاري: الجامع الصحيح ص٨٢.

(٦) مسلم: الصحيح ٣/ ١٦٦٢.

(٧) ابن أبي حاتم: العلل ٢/ ٢٦٧.

لَبِيْد عن عَبّاد بن تَميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصِم.

قلت: خالف عبد العزيز المَاجِشون أصحاب الزهري الحفاظ الثقات، حيث زاد محمود بن لَبِيْد بين الزهري وعَبّاد بن تَميم. وهذه الزيادة خطأ.

قال أبو حاتم: «خالف عبد العزيز المَاجِشون أصحاب الزهري في ذلك، أدخل بين الزهري وعَبّاد محمود بن لَبَيْد ولم يدخله أحد من الحفاظ»[(١)].

والزهري ثبت سماعه من عَبّاد بن تَميم. فعليه تكون هذه الزيادة وهم وخطأ[(٢)].

وعبد العزيز المَاجِشون هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة. المَاجِشون[(٣)]. وثقه أبو زرعة[(٤)] وأبو حاتم[(٥)] والنسائي[(٦)] وابن سعد[(٧)] وذكره ابن حبان[(٨)] في الثقات.

وقال عنه ابن خَراش[(٩)] صدوق، لكن توثيق العلماء له لا يعني صحة الرواية.

فالقرائن تدل على أن زيادة محمود بن لَبَيْد بين الزهري وعَبّاد وهم.

---

(١) ابن أبي حاتم: العلل ٢/ ٢٦٧.
(٢) البخاري. أخرجه في الصحيح ص٨٢، وورد في رواية الدارمي قال: سمعت الزهري يحدث عن عَبّاد بن تَميم. فهنا ورد التصريح بسماع الزهري من عَبّاد بن تَميم.
(٣) ابن حجر: تقريب التهذيب ٢/ ٦٠٥.
(٤) ابن حجر: تقريب التهذيب ٥/ ٢١٤.
(٥) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٥/ ٣٨٦.
(٦) المزي: تهذيب الكمال ١٨/ ١٥٢؛ وابن حجر: تهذيب التهذيب ٥/ ٢١٤.
(٧) ابن سعد: الطبقات ٧/ ٢٣٤؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٠/ ٤٣٦.
(٨) ابن حبان: الثقات ٧/ ١١٠.
(٩) البخاري: التاريخ الكبير ٦/ ١٢؛ وابن حجر: التهذيب ٥/ ٢١٤؛ والذهبي: الكاشف ١/ ٦٥٦.

فعليه تكون هذه الزيادة من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

• الحديث الرابع:

روى الإمام مُسلم في صحيحه قال: حدثنا محمد بن بكّار الرّيان وعون بن سلّام قالا: حدّثنا محمد بن طلحة وحدّثنا محمد بن المُثنى حدثنا عبد الرحمٰن بن مهدي حدثنا سُفيان (ح) وحدثنا محمد بن المُثنى حدّثنا محمد بن جعفر حدّثنا شعبة كلهم عن زُبيد عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ:

«سِبَابُ المُسلِمِ فُسوق وقِتَالُهُ كُفْر».

رواه وَكيع بن الجَرَّاح[1] وعبد الرحمٰن بن مهدي[2] ومحمد بن يوسف الفِريابي[3] كلهم عن سفيان الثّوري عن زُبيد بن الحارث عن شَقيق بن سلمة الأسْدي عن عبد الله بن مسعود.

وخالفهم إسحاق الأزْرَق[4] فرواه عن سفيان عن زيد بن الحارث عن شَقيق بن سلمة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود.

قلت: إسحاق الأزْرَق خالف غيره من أصحاب سفيان الثّوري الحفاظ الثقات، حيث أدخل بين شَقيق بن سلمة وعبد الله بن مسعود مسروقاً.

يقول ابن أبي حاتم قال أبي: «لا أعلم أحداً أدخل بين شَقيق وعبد الله مسروقاً غير إسحاق الأزْرَق»[5]. وهذه الزيادة خطأ من إسحاق الأزْرَق لأنه

---

(١) الترمذي: السنن، كتاب البر والصلة، وباب ٢٥ ٤/٣٥٣؛ النسائي: السنن الكبرى، كتاب تحريم ادم، باب قتال المسلم ٧/١٢٢.

(٢) أحمد: المسند ١/٤٤٣؛ مسلم: الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» ١٠/٥٩.

(٣) أبو عوانة: المسند ١/٣٣.

(٤) الطبراني: المعجم ١٠/١٥٧ وإسحاق الأزرَق هو إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي. ابن حجر: تقريب التهذيب ١/٨٧.

(٥) ابن أبي حاتم: العلل ٥/٢٥٩.

خالف أصحاب سفيان الأثبات فهم في سفيان أثبت من إسحاق فروايتهم مقدمة على رواية إسحاق. كما أنه ثبت سماع شَقيق من عبد الله بن مسعود بدون الزيادة[1]. كما أن الدارقطني يقول: «والصحيح قول من لم يذكر فيه مسروقاً»[2].

وإسحاق الأزْرَق، وثقه البزار وابن معين والعجلي[3] وأبو حاتم[4] قال: «صحيح الحديث لا بأس به صدوق». وذكره ابن حبان في الثقات[5]. وقال ابن سعد[6]: «ثقة ربما غلط». ولعل هذا الحديث من أغلاطه. فعليه تكون هذه الزيادة وهم وهي من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

● الحديث الخامس:

روى الإمام مُسلم في صحيحه قال: حدثنا يحيى بن أيوب وقُتيبة بن سعيد وعلي بن حُجر قالوا: حدثنا إسماعيل بن جعفر أخبرني ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبّان عن أبي مُحيريز أنه قال:

دخلتُ أنا وأبو صِرْمَة على أبي سعيد الخُدري فسألهُ أبو صِرْمَة فقال: يا أبا سعيد هل سمعتَ رسول الله ﷺ يذكر العَزْل؟ فقال: نعم. غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة بالمُصْطَلِق فَسَبَيْنا كَرائِمَ العرب فطالت علينا العُزْبة ورَغِبنا في الفِداء فأردنا أن نَستمتِعَ ونَعزِلَ فقلنا: نفعل ورسول الله ﷺ بين أظهُرنا لا نَسألُهُ فسألنا رسول الله ﷺ فقال: «لا عليكم أن لا تَفعلوا ما كَتَب الله ﷻ خَلْقَ نَسَمَة هي كائِنة إلى يوم القيامة إلا سَتكون».

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الآداب، باب ما ينهى من السباب واللعن ص١٠٥٥، صرح فيها بسماع أبو وائل من ابن مسعود حيث قال: «عن منصور قال: سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله».
(٢) الدارقطني: العلل ٥/٢٥٩.
(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١/٢٢٦؛ والذهبي: سير أعلام النبلاء ٩/١٧٣.
(٤) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٢/٢٣٨.
(٥) ابن حبان: الثقات ٦/٥٢.
(٦) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١/٢٢٦.

رواه مُجالِدْ بن سعيد[1] وعلي بن أبي طلحة[2] ويونس بن عمرو[3] كلهم عن أبي الوِداكْ «جبر بن نوف» عن أبي سعيد الخدري.

ورواه أبو إسحاق السبيعي «خبر بن نَوف» واختلف عليه.

رواه سفيان الثَّوري[4] وعمرو بن عُبَيْد[5] ومُطرِف بن طُرَيْف[6] وشعبة بن الحَجَّاج[7] كلهم عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الوِداكْ عن أبي سعيد الخدري.

وخالفهم من رواه[8] عن أبي إسحاق السبيعي عن رجل عن أبي الوِداكْ عن أبي سعيد الخدري.

قلت: من رواه عن أبي إسحاق السبيعي عن رجل عن أبي الوِداكْ خالف أصحاب أبي إسحاق السبيعي الثقات الأثبات فيه. فسفيان الثَّوري مثلاً أثبت الناس فيه[9]. وروايته عن أبي إسحاق مقدمة على غيره. فزيادة رجل مبهم في الإسناد خطأ ممن زاده، كما أنه ثبت سماع أبي إسحاق السبيعي من أبي الوِداكْ[10]. فزيادة الرجل المبهم[11] بين أبي

(١) الحُمَيدي: المسند ٢/ ٣٣٠؛ وأحمد: المسند ٣/ ٢٦.
(٢) أبو عوانة: المسند ٣/ ٩٨؛ مسلم: الصحيح، كتاب النكاح، باب حكم العزل ٢/ ١٠٦١؛ والبيهقي، السنن ٧/ ٢٢٩.
(٣) أحمد: المسند ٣/ ٤٧، ٤٩.
(٤) أحمد: المسند ٣/ ٤٩؛ وأبو يعلى: المسند ٢/ ٣٨٤.
(٥) أحمد: المسند ٣/ ٥٩، ٩٣.
(٦) أبو عوانة: المسند ٣/ ٩٨.
(٧) والطيالسي: المسند ص٢٨٨؛ وابن حبان: الصحيح، النكاح، باب حكم العزل ٩/ ٥٠٢.
(٨) الترمذي: العلل ١/ ٤٤٧.
(٩) المزي: تهذيب الكمال ٢٢/ ١٠٢.
(١٠) الإمام مسلم أخرجه في الصحيح ٢/ ١٠٦١، وفي رواية الطيالسي قال: «عن أبي إسحاق قال: سمعت أبا الوِداكْ» ص٢٨٨، وأخذت بظاهر الإسناد لعدم وجود أي نص للعلماء ثبت سماع أبو الوِداكْ من أبي إسحاق.
(١١) لم أقف على اسم هذا الرجل ولم أقف على من زاده.

إسحاق السبيعي وأبي الوِداكْ من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

• الحديث السادس:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدّثنا علي بن عبد الله قال: أخبرنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا ابن أبي عَروبة قال: حدثنا قَتادة أن أنس بن مالك حدثهم قال النبي ﷺ:

«ما بالُ أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتِهم؟ فاشتد قوله في ذلك حتى قال: لينتهين عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم».

رواهُ محمد بن إبراهيم[١] ويحيى بن سعيد القطان[٢] وعبد الأعلى بن عبد الأعلى[٣] ومحمد بن بِشْر[٤] وخالد بن الحارث[٥] ويزيد بن زُرَيع[٦] ومحمد بن عبد الله الأنصاري[٧] ومحمد بن جعفر[٨] ومُسدد بن مُسَرهد[٩] كلهم عن سعيد بن أبي عَروبة عن قتادة عن أنس[١٠].

---

(١) أبو يعلى: المسند ٥/٤٤٩؛ وأحمد: المسند ٣/١٠٩.

(٢) أحمد: المسند ٣/١١٢، ١١٥ ـ ١١٦؛ البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الآذان، باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة ص١٢٢؛ النسائي: السنن الكبرى، كتاب صفة الصلاة، باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة ١/٣٥٦؛ وأبو يعلى: المسند ٥/٣٣٨؛ والبيهقي: السنن ٢/٢٨٢.

(٣) ابن ماجه: السنن، كتاب إقامة الصلاة، باب الخشوع في الصلاة ١/٣٣٢؛ وأبو يعلى: المسند ٥/٤٤٩.

(٤) أحمد: المسند ٣/١٤٠؛ والدارمي: السنن، كتاب الصلاة، باب كراهية رفع البصر إلى السماء في الصلاة ١/٢٩٨؛ وأبو يعلى: المسند ٥/٢٩٨.

(٥) البيهقي: السنن ٢/٢٨٢.

(٦) ابن خُزَيمَة: الصحيح، كتاب الصلاة، باب التغليظ في النظر إلى السماء في الصلاة ١/٢٤٢.

(٧) ابن حبان: الصحيح، كتاب الصلاة، باب ما يكره للمصلي وما لا يكره ٦/٦١.

(٨) ابن خُزَيمَة: الصحيح ١/٢٤٢.

(٩) أحمد: المسند ٣/١٠٩.

(١٠) أبو داود: السنن، كتاب الصلاة، باب النظر في الصلاة ١/٢٤٠.

وخالفهم مَنْ رواه عن سعيد بن أبي عَروبة عن رجل عن قتادة عن أنس[1].

قلت: مَنْ رواه عن سعيد بذكر الزيادة خالف أصحاب سعيد. فقد زاد رجلاً مبهماً في الإسناد لم يذكره غيره وسعيدٌ بن أبي عروبة سمع قتادة[2] لذلك زيادة الرجل في الإسناد وهم، كونه أيضاً خالف أثبت أصحاب سعيد وهو عبد الأعلى بن عبد الأعلى[3]، فعليه تكون هذه الرواية التي فيها الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد لأنه خالف أصحاب سعيد الثقات وخالف أثبت الناس فيه كما أنه ثبت سماع قتادة من سعيد، والله أعلم.

هذه الدراسة للأحاديث بناءً على ما توصلتُ إليه من أن المزيد علة.

---

(١) عزاه ابن حجر لابن عدي في الكامل لكن لم أجده. فتح الباري ٢/٣٠٣.

(٢) أخرجه البخاري: الجامع ص١٢٢، وصرح يحيى بسماع سعيد من قَتادة.

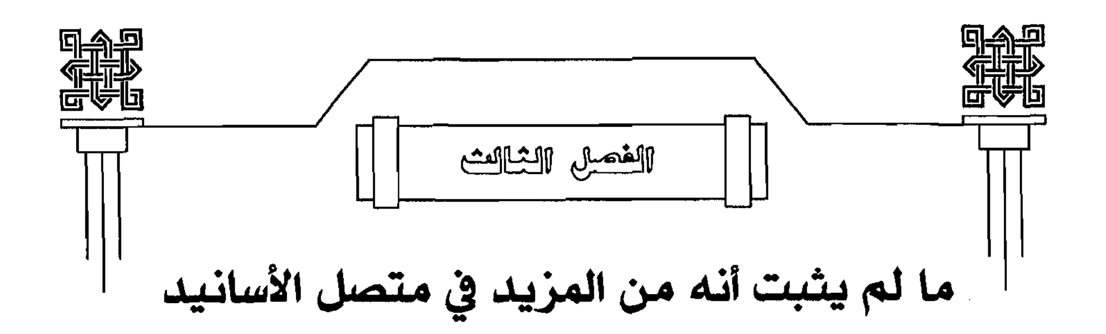
(٣) ابن حجر: فتح الباري ٢/٣٠٣، راجع ترجمته. ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٤٦٥.

الفصل الثالث

ما لَمْ يَثبُتْ أنَّهُ مِنَ المَزيدْ في مُتّصل الأَسانِيد







ما لم يثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد

لقد وجدتُ بعد الدراسة والاستقراء أن هناك مجموعة من الأحاديث قيلَ أنها من المزيد في متصل الأسانيد لكن بعد الدراسة توصلت إلى أنها ليست من المزيد وذلك من وجهة نظري، أرجو أن أكون قد أصبتُ في ذلك، وهي كما يلي:

● الحديث الأول:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا علي بن عيّاش حدثنا حَريز قال: حدثني عبد الواحد بن عبد الله النَّصري، قال: سمعتُ وَاثِلة بن الأسْقَع يقول، قال رسول الله ﷺ:

«إنّ مَن أعظم الفِرى أن يُدعى الرجل إلى غير أبيه، أو يُري عينهُ ما لم تر، أو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل».

رواه حَريز بن عثمان[1] ومحمد بن الوليد الزُبيدي[2] وسليمان بن حَبيب المحاربي[3] وعمرو بن رؤية التَّغلبي[4] وسعد والد أيوب ابن شيخ بقية[5] كلهم عن عبد الواحد بن عبد الله النَّصري عن وَاثِلة بن الأسْقَع.

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب ٥ ح٣٥٠٩ ص٥٩٠.

(٢) الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/ ٧٢.

(٣) الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/ ٧٣.

(٤) الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/ ٩٣.

(٥) الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/ ٧١.

وخالفهم زيد بن أسْلَم[1] فرواه عن عبد الواحد عن عبد الوهاب بن بُخْت عن وَاثِلة بن الأسْقَع.

قلت: زيد بن أسْلَم خالف أصحاب عبد الواحد النَّصري الثقات حيث زاد في الإسناد بين عبد الواحد النَّصري ووَاثِلة بن الأسْقَع وهو عبد الوهاب بن بُخْت، وعبد الواحد سمع وَاثِلة بن الأسْقَع[2].

لكن لا أستطيع الحكم على أن هذه الزيادة من المزيد لأن الحاكم يقول: «حديث سقط من إسناده رجل وهو حديث ذكره من حديث عبد الوهاب بن بُخْت عن عبد الواحد بن عبد الله النَّصري عن النبي ﷺ: «أفرى الفرى» والحديث مشهور سقط منه عبد الواحد بن عبد الله النَّصري فلم يذكره وقال عبد الوهاب عن وَاثِلة[3].

وجه الشاهد من هذا النص أنه ذكر في الإسناد عبد الوهاب بن بُخْت عن عبد الواحد. وقال: «والحديث مشهور» فكأنه أراد أن يبين أن إسناد الحديث «عبد الوهاب عن عبد الواحد عن وَاثِلة بن الأسْقَع» والذي حصل في رواية زيد بن أسْلَم هو قلب للإسناد. فذكر عبد الوهاب بن بُخْت بين عبد الواحد ووَاثِلة.

ومما يجدر ذكره أن حديث الحاكم أخرجه الطبراني من طريق هشام بن سعد وأسامة بن زيد وعبد الرحمٰن بن حبيب بن أدرك[4] كلهم عن عبد الوهاب بن بُخْت عن عبد الواحد النَّصري عن وَاثِلة فوافقوا رواية الحاكم.

فمما سبق: لا يمكننا القول أن زيادة عبد الوهاب يمكن عدّها من المزيد إنما هي من الحديث المقلوب.

وابن حجر وضع أحد الاحتمالات لهذا الحديث أن يكون الحديث

---

(١) ابن حجر: فتح الباري ٦/٦٦٢.
(٢) البخاري: الجامع الصحيح ص٥٩٠.
(٣) الحاكم: أوهام الحاكم ٤٨/١.
(٤) الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٢.

مقلوباً، يقول: «وقد رواه عنه أيضاً زيد بن أسْلَم وهو أكبر منه سناً ولقاء المشايخ، لكنه أدخل بين عبد الواحد ووَاثِلة عبد الوهاب بن بُخْت، رأيته في مستخرج ابن عبدان على الصحيحين من رواية هشام بن سعد.

عن زيد وهشام فيه مقال[1] أقول: «وإن كان هشام فيه مقال إلا أن هشاماً في زيد بن أسْلَم أثبت الناس»[2] «وهذا عندي من المزيد في متصل الأسانيد أو هو مقلوب كأنه عن زيد بن أسْلَم عن عبد الوهاب بن بُخْت عن عبد الواحد»[3]، والله أعلم.

وترجح لدي كون الحديث مقلوباً ـ والله أعلم ـ.

• الحديث الثاني:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا يحيى بن بُكير قال: حدثنا الليث عن خالد عن سعيد عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة عن محمد بن عمرو بن عطاء، وحدثنا الليث عن يزيد بن أبي حَبيب ويزيد بن محمد عن ابن عمرو بن حَلْحَلَة:

«عن محمد بن عمرو بن عطاء: أنه كان جالساً مع نَفَرٍ من أصحاب النبي ﷺ فذكرنا صلاة النبي ﷺ فقال أبو حُمَيد السَّاعدِي: «أنا كنت أحفَظَكُم لصلاة رسول الله ﷺ، رأيته إذا كبّر جعل يديه حِذَاء مَنْكِبَيه وإذا ركع أمْكَنَ يَدَيْهِ من ركبتيه، ثم هَصَر ظهره، فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فَقَار مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير مُفْتَرِش ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة، فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى وإذا جلس في الركعة الآخرة قدَّم رجله اليسرى وَنَصَبَ الأخرى وقعد على مَقْعَدَيْهِ».

(١) راجع ترجمة هشام. البخاري: التاريخ ٨/ ٢٠٠؛ العجلي: معرفة الثقات ٢/ ٣٢٨؛ والنسائي: الضعفاء والمتروكين ١/ ١٠٤؛ والعقيلي: الضعفاء ٤/ ٣٤١.
(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١١/ ٣٧.
(٣) ابن حجر: فتح الباري ٦/ ٦٦٢.

رواه عبد الحُمَيد بن جعفر[1] ومحمد بن عمرو بن حَلْحَلَة[2] كلاهما عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حُمَيد السَّاعِدي.

وخالفهم عيسى بن مالك[3] فرواه عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس بن سهل عن أبي حُمَيد السَّاعِدي.

قلت: عيسى بن مالك خالف أصحاب محمد بن عمرو بن عطاء الثقات حيث زاد رجلاً في الإسناد بين محمد بن عمرو بن عطاء وأبي حُمَيد السَّاعِدي وهو عباس بن سهل، ومحمد بن عمرو سمع أبا حُمَيد السَّاعِدي[4]. لكن مع هذا لا يمكن أن نقول أن هذه الزيادة وهم لأنه ورد نصٌ صريح في أن محمد بن عمرو بن عطاء سمع الحديث من أبي حُمَيد السَّاعِدي بواسطة عباس بن سهل وبدونه.

يقول أبو حاتم: «سمع هذا الخبر محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حُمَيد السَّاعِدي وسمعه من عباس بن سهل بن سعد السَّاعِدي عن أبيه فالطريقان محفوظان»[5].

---

(١) ابن ماجه: السنن ١/ ٢٨٠، ٣٣٧؛ وابن داود: السنن ١/ ٢٥٢؛ وابن خُزَيمَة: الصحيح ١/ ٣١٧؛ وابن حبان: الصحيح ٥/ ١٧٨، ١٩٥.

(٢) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الآذان، باب سنّة الجلوس في التشهد ح٨٢٧ ص١٣٤؛ وابن خُزَيمَة: الصحيح ١/ ٣٢٧؛ وابن حبان: الصحيح ٥/ ١٨٥؛ والبيهقي: السنن ٢/ ٨٤، ١٢٧، ١٣٧.

(٣) ابن حبان: الصحيح ٥/ ١٨٠؛ والبيهقي: السنن ٢/ ١٠٢.

(٤) البخاري: الجامع الصحيح ص١٣٤.

(٥) هذا القول ذكره ابن حبان: الصحيح ٥/ ١٨٠ وعندما رجعت إلى العلل وجدت ما يلي:
قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن الحديث الذي رواه عبد الحُمَيد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حُمَيد في عشرة من أصحاب النبي فقال: رواه الحسن بن الحر عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء عن العباس بن سهل عن أبي حُمَيد السَّاعِدي عن النبي يمثل حديث عبد الحُمَيد بن جعفر والحديث أصله صحيح ١/ ١٦٢.

فهنا لا يمكن عدّ هذا الحديث من المزيد، لأن الزيادة هنا صحيحة وليست وهماً مع العلم أن ابن حجر قال: «وقد صرح محمد بن عمرو المذكور بسماعه فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد»[1]، والله أعلم.

● **الحديث الثالث:**

روى الإمام ابن ماجه في سننه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شَيبة وعلي بن محمد قالا: حدثنا وَكيع عن شَريك عن إبراهيم بن جَرير عن أبي زُرْعة بن عمرو بن جَرير عن أبي هريرة ﷺ قال:

«إن النبي ﷺ قضى حاجتهُ ثم اسْتَنجى مِنْ تَور[2] ثمّ دلّكَ يدهُ بالأرض».

رواه سعيد بن سليمان[3] وأسود بن عامر[4] وحَجَّاج بن أرْطَأة[5] وإسحاق بن يحيى[6] ويحيى بن آدم[7] وآدم بن أبي إِياس[8] عن شَريك بن عبد الله عن إبراهيم بن جَرير عن أبي زُرْعة بن عمرو بن جَرير عن أبي هريرة.

ورواه وَكيع بن الجَرَّاح واختلف عليه:

فرواه محمد بن عبد الله بن المبارك[9] وأبو بكر بن أبي شَيبة[10]

---

(١) ابن حجر: فتح الباري ٢/ ٣٩٤ لعل ابن حجر لم يقف على نص أبو حاتم في هذا الحديث ولذلك حكم عليه أنه من المزيد في متصل الأسانيد.
(٢) إناء من حجارة وقد يُتوضأ منه. ابن الأثير: النهاية ١/ ١٩٩.
(٣) الطبراني: المعجم الأوسط ١/ ١٩١.
(٤) أبو داود: السنن ١/ ١٢؛ والنسائي: السنن الكبرى ١/ ٧٣.
(٥) أحمد: المسند ٢/ ٤٥٤.
(٦) أحمد: المسند ٢/ ٣١١.
(٧) أحمد: المسند ٢/ ٣١١.
(٨) ابن حبان: الصحيح ٤/ ٢٥١.
(٩) النسائي: السنن الكبرى ١/ ٧٣.
(١٠) ابن ماجه: السنن ١/ ١٢٨، ١٦٠.

وعلي بن محمد[1] كلهم عن وَكيع بن الجَرَّاح عن شَريك عن إبراهيم بن جَرير عن أبي زُرْعة بن عمرو بن جَرير عن أبي هريرة.

وخالفهم محمد بن عبد الله المَخْرَمي[2] فرواه عن وكيع بن الجَرَّاح عن شُريك عن إبراهيم بن جَرير عن المغيرة عن أبي زُرْعة عن أبي هريرة.

قلت: محمد بن عبد الله المَخْرَمي خالف أصحاب وَكيع بن الجَرَّاح الثقات حيث زاد رجلاً في الإسناد بين إبراهيم بن جَرير وأبي زُرْعة وهو المغيرة، وإبراهيم بن جَرير سمع أبا زُرْعة يقول الطبراني: «لم يروه عن أبي زُرْعة إلا إبراهيم بن جَرير»[3].

ففي هذا النص دلالة على أن جَريراً سمع أبا زُرْعة وأنه لم يرو الحديث عن أبي زُرْعة غير جَرير فعليه زيادة المغيرة «خطأ» لكن هل هذا الخطأ من محمد بن عبد الله وهل يمكن اعتبار هذا المثال من المزيد أم لا.

عالج هذا الحديث العلامة أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم الأبادي حيث قال[4]:

«اعلم أن لفظ المغيرة بين جَرير وأبي زُرْعة موجود في أكثر النسخ وقد بالغت في تتبعه فلم أعرف مَنْ هو، والذي تحقق لديّ أنه غلط بثلاثة وجوه:

الأول: إن الحافظ جمال الدين المزي ذكر في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف في مسند أبي هريرة هذا الحديث ولم يذكر المغيرة وهذا لفظه: أبو زُرْعة بن عمرو بن حزم بن عبد الله البجلي عن أبي هريرة، قيل: اسمه هرم، وقيل: عبد الرحمٰن، وقيل: عمر، وإبراهيم بن جَرير بن عبد الله

---

(١) ابن ماجه: السنن ١/١٢٨، ١٦٠.

(٢) أبو داود: السنن ١/١٢.

(٣) لم أقف على هذا النص عند الطبراني في كتبه وإنما أخذته من كتاب عون المعبود ١/٦٨.

(٤) عون المعبود ١/٦٨.

البجلي عن ابن أخيه أبي زُرْعة عن أبي هريرة كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء أتيته بماء في تور أو ركوة. الحديث أخرجه أبو داود في الطهارة عن أبي ثَور إبراهيم بن خالد الكلبي عن أسود بن عامر وعن محمد بن عبد الله المَخْرَمي عن وَكيع كلاهما عن شَريك عن إبراهيم بن جَرير به. انتهى[1]. وذكر الزيلعي أيضاً هذا الحديث في فضل الاستنجاء من تخريجه ولم يذكر المغيرة في السند، وهذا لفظه: حديث آخر أخرجه أبو داود عن شَريك عن إبراهيم بن جَرير عن أبي زُرْعة عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ. الحديث[2].

الثاني: قال الطبراني: ولم يروه عن أبي زُرْعة إلا إبراهيم بن جَرير، تفرد به شُريك وهذا النص على أن المغيرة لم يرو عن أبي زُرْعة.

الثالث: فإن شيخنا العلامة حسين بن محسن الأنصاري: اطلعت على نسخة صحيحة قلمية وليس فيها ذكر للمغيرة بين جَرير وأبي زُرْعة موافق لإسناد ابن ماجه والذي يظهر أن ذكرها إما أن يكون من المزيد غلطاً من بعض الرواة وإما وهماً من النسّاخ.

الرابع: إني طالعت كتاب رجال سنن أبي داود للحافظ ولي الدين العراقي في مكة المشرفة فما وجدت فيه ذكر المغيرة[3].

فالملاحظ أن محمد المَخْرَمي الذي خالف ليس هو الذي وهم في ذكر الزيادة لأنه ثبت عنه دون الزيادة وإنما حصل الوهم من النسّاخ فقول أبي الطيب يرجح كون هذا وهم من النساخ لا من محمد المَخْرَمي، فعليه تكون هذه الزيادة خطأ من النسّاخ ولا يُمكن اعتبار هذا مثالاً على المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

---

(١) لم أقف عليه في تحفة الأشراف.

(٢) الزيلعي: نصب الراية ١/٢١٣ ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٣) عون المعبود ١/٦٧.

● **الحديث الرابع:**

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا الوليد عن ثَور عن خالد بن مَعدان عن المِقدام بن مَعدي كَرْب ﷺ عن النبي ﷺ قال:

«كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه».

رواه بَحِير بن سعيد عن خالد بن مَعدان عن المقدام بن مَعدي كَرْب عن أبي أيوب.

رواه بقية بن الوليد[1] وإسماعيل بن عياش[2].

وخالفه ثَور بن يزيد فرواه عن خالد بن مَعدان عن المقدام بن مَعدي كَرْب.

رواه عنه عبد الله بن المبارك[3] والوليد بن مسلم[4] ويحيى بن حمزة[5].

قلت: بَحِير بن سعيد خالف ثَور بن يزيد في الرواية عن خالد بن مَعدان ففي رواية بَحِير زاد أبا أيوب. وهذه الزيادة يقول الدارقطني عنها: «والقول قول بَحِير بن سعيد لأنه زاد»[6] فرواية بَحِير بن سعيد أصح من رواية الوليد لأنه زاد، فهذه الصورة من الزيادة لا يمكن اعتبارها من المزيد لأن المزيد علة ووهم وهذه الزيادة ليست بوهم لتصريح الدارقطني بذلك.

---

(١) ابن ماجه: السنن ٢/ ٧٥١؛ البيهقي: السنن ٦/ ٣٢؛ وأحمد: المسند ٥/ ٤١٤.
(٢) أحمد: المسند ٥/ ٤١٤.
(٣) البيهقي: السنن ٦/ ٣٢؛ وأحمد: المسند ٤/ ١٣١.
(٤) البخاري: الجامع الصحيح، البيوع، باب ما يستحب من الكيل ٣/ ٣١؛ والطبراني: المعجم الكبير ٢٠/ ٢٧٢؛ وابن حبان: الصحيح، كتاب البيوع، باب الذكر لمن اشترى طعاماً أن يكيله رجاء وجود البركة فيه ١١/ ٢٨٥.
(٥) الدارقطني: العلل ٦/ ١٢١.
(٦) الدارقطني: العلل ٦/ ١٢١.

وهذا لا يعني عدم اتصال إسناد ثَور بن يزيد لأن البخاري أخرجه، فكان المقدام سمعه مرتين مرة بواسطة أبي أيوب عن النبي ومرة بدون الواسطة وكلاهما صحيح، والله أعلم.

هذه الدراسة للأحاديث بناءً على ما توصلتُ إليه من أن المزيد علة.

تم بحمد الله تعالى الجانب التطبيقي، وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في هذا البحث... والله ولي التوفيق.



المزيد في متصل الأسانيد

دراسة نظرية وتطبيقية

إعداد

سميرة محمد سلامة عمرو

إشراف

الدكتور ياسر الشمالي

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وبعد:

فإن موضوع المزيد من المواضيع المهمة في علوم الحديث. وهو من مباحث علل الحديث في الإسناد، وهذا النوع يلتبس مع أنواع أخرى من علوم الحديث، مثل المرسل الخفي، والإدراج في الإسناد، وغيرها... فجاءت هذه الدراسة للوقوف بدقة على معنى المزيد، وأسبابه، ولإزالة اللبس بينه وبين المصطلحات الأخرى.

وقد قسمت الدراسة إلى بابين:

*** الباب الأول: الدراسة النظرية:**

قمت فيه ببيان المقصود من المزيد في متصل الأسانيد وأسباب وقوع المزيد وكذلك طرق معرفة المزيد. وختمت هذا الفصل ببيان ما صورته صورة المزيد في متصل الأسانيد وليس بمزيد ودراسته، وبحثت في الفصل الثاني الذي يليه. علاقة المزيد بعلم العلل والتمييز بينه وبين المرسل الخفي والإدراج في الإسناد وزيادة الثقة في الإسناد والمضطرب في الإسناد.

* **الباب الثاني: الدراسة التطبيقية:**

قمت فيه بدراسة الأحاديث التي هي من هذا القبيل، وقد قسمتها إلى ما يلي: المزيد عند الشيخين البخاري ومسلم وما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد سواء صرح العلماء بذلك أم لا، والتي قيل أنها من المزيد في متصل الأسانيد أو تتحقق فيها قاعدة المزيد ولكن لم يثبت ذلك. وقد ذيلت الرسالة بخاتمة ذكرت فيها أبرز نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، التي منها:

١ ـ أن التعريف المعتمد لمصطلح المزيد في متصل الأسانيد هو «زيادة راو في إسناد متصل غلطاً».

٢ ـ أن المزيد علة في السند غير مؤثرة في المتن وعلاقته وطيدة بعلم العلل.

٣ ـ أن الفرق بينه وبين باقي المصطلحات دقيق وهو أن الزيادة في المزيد تكون على أصل الإسناد المتصل بخلاف باقي المصطلحات التي تكون فيها الزيادة على أصل الإسناد المنقطع أو يحكم فيها بصحة الوجهين.

والله أسأل التوفيق.



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، أما بعد،،،

فهذه أهم نتائج البحث:

١ ـ المزيد في متصل الأسانيد: هو زيادة راوٍ في إسناد حديث متصل وهماً وغلطاً.

٢ ـ الوهم، وسوء الحفظ، وسلوك الجادة أسباب وقوع المزيد.

٣ ـ قاعدة المزيد هي:

أولاً: ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة.

ثانياً: أن تكون الزيادة خطأ.

٤ ـ هناك حالات صورتها صورة المزيد في متصل الأسانيد وليست بمزيد:

أ ـ زيادة رجل خطأ وأن السند الآخر الذي خلا من ذكره منقطع والصواب هو الانقطاع.

ب ـ ثبوت المزيد في السند والإسناد بدون ذكره يكون منقطعاً.

ج ـ أن يُحدث الراوي مرة بذكر الواسطة ومرة بدونها يعني عالياً ونازلاً.

د ـ ما يتوقف فيه لكونه محتملاً لكل واحد من الأمرين.

٥ ـ المزيد علة وعلاقته بعلم العلل وطيدة.

٦ ـ علاقة المزيد بزيادة الثقة في الإسناد وطيدة كون الحكم في كليهما دائرٌ على القرائن.

٧ ـ الفرق بينهما (بين المزيد وزيادة الثقة أيضاً واضح):

أ ـ كون الزيادة في المزيد تكون على أصل الإسناد المتصل، أما في الزيادة تكون على أصل الإسناد المنقطع.

ب ـ الزيادة في المزيد تكون من الثقة والضعيف بخلاف الزيادة في الإسناد فتكون من الثقة فقط.

ج ـ الزيادة في المزيد دائماً خطأ ووهم بخلاف الزيادة في الإسناد فتارة تكون صحيحة وتارة وهم.

٨ ـ الفرق بين المزيد والإدراج في الإسناد: أن المزيد تكون فيه الزيادة على أصل الإسناد المتصل بخلاف الإدراج الذي تكون فيه الزيادة على أصل الإسناد المنقطع.

٩ ـ الفرق بين المزيد والمرسل الخفي:

ـ المزيد ثبوت السماع تاريخياً بين الراويين المتواليين في الإسناد المحذوف. أما المرسل الخفي فليس لدينا ما يثبت أنه قد وقع السماع بين الراويين اللذين حكمنا على رواية أحدهما عن الآخر بالإرسال.

ـ وفرق آخر يتعلق بصيغة الرواية فإنها من المزيد تثبت سماع الراوي للحديث ممن فوقه في الإسناد الخالي من الزيادة صراحة أو بالقرائن الدالة على سماعه. أما صيغة الرواية في المرسل فإنها لا تثبت سماعه منه في الإسناد الناقص، فإذا جاءت رواية بزيادة واسطة بينهما كان الحكم لها.

١٠ ـ الفرق بين المزيد والمضطرب في الإسناد. إن الطريق الموهومة في المضطرب لا يمكن معرفتها بخلاف المزيد.

١١ ـ لا يوجد أحاديث من المزيد في متصل الأسانيد عند الإمام مسلم والبخاري اعتمدوا عليها إنما قد يوجد بعض ما هو من هذا القبيل في المتابعات للإشارة للخلاف وبيان العلة.

١٢ ـ الأحاديث التي من هذا القبيل أي من المزيد في متصل الأسانيد يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ ـ ما ثبت أنها من المزيد وصرح العلماء بذلك.

ب ـ ما ثبت أنها من المزيد ولم يُصرح العلماء بذلك.

١٣ ـ ليست كل الأحاديث التي قيل أنها من المزيد هي كذلك بل لا بد من التحري والتدقيق للوصول إلى حكم دقيق فيها، فقد تكون الزيادة من قبيل المقلوب أو تكون الزيادة صحيحة وقد تكون خطأ من النُّسّاخ.

١٤ ـ فائدة الخوض في هذه المسألة هو التمييز بين ما يمكن الاعتماد عليه من الأسانيد وما لا يمكن الاعتماد عليه، حيث إن ثبوت أن السند من المزيد لا يضر بالرواية، أما إذا كانت الزيادة على أصل السند المنقطع فإن هذا قد يغتر به البعض ويعتبر السند متصلاً بينما الصواب هو الانقطاع.

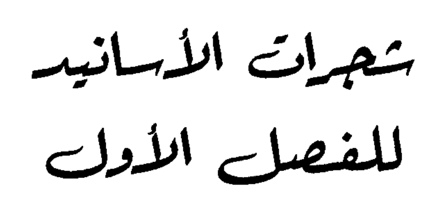
والحمد لله رب العالمين

الباحثة

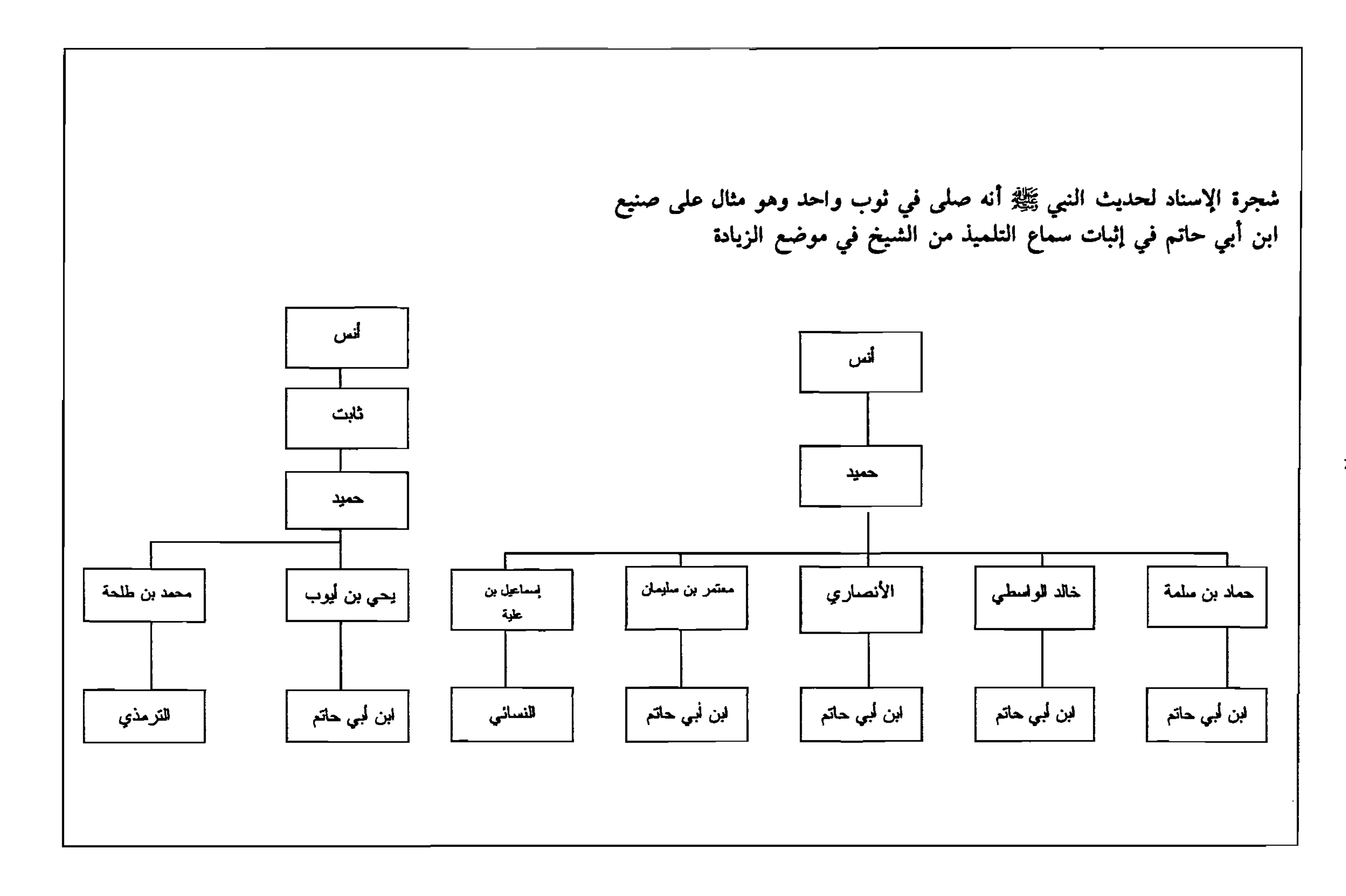


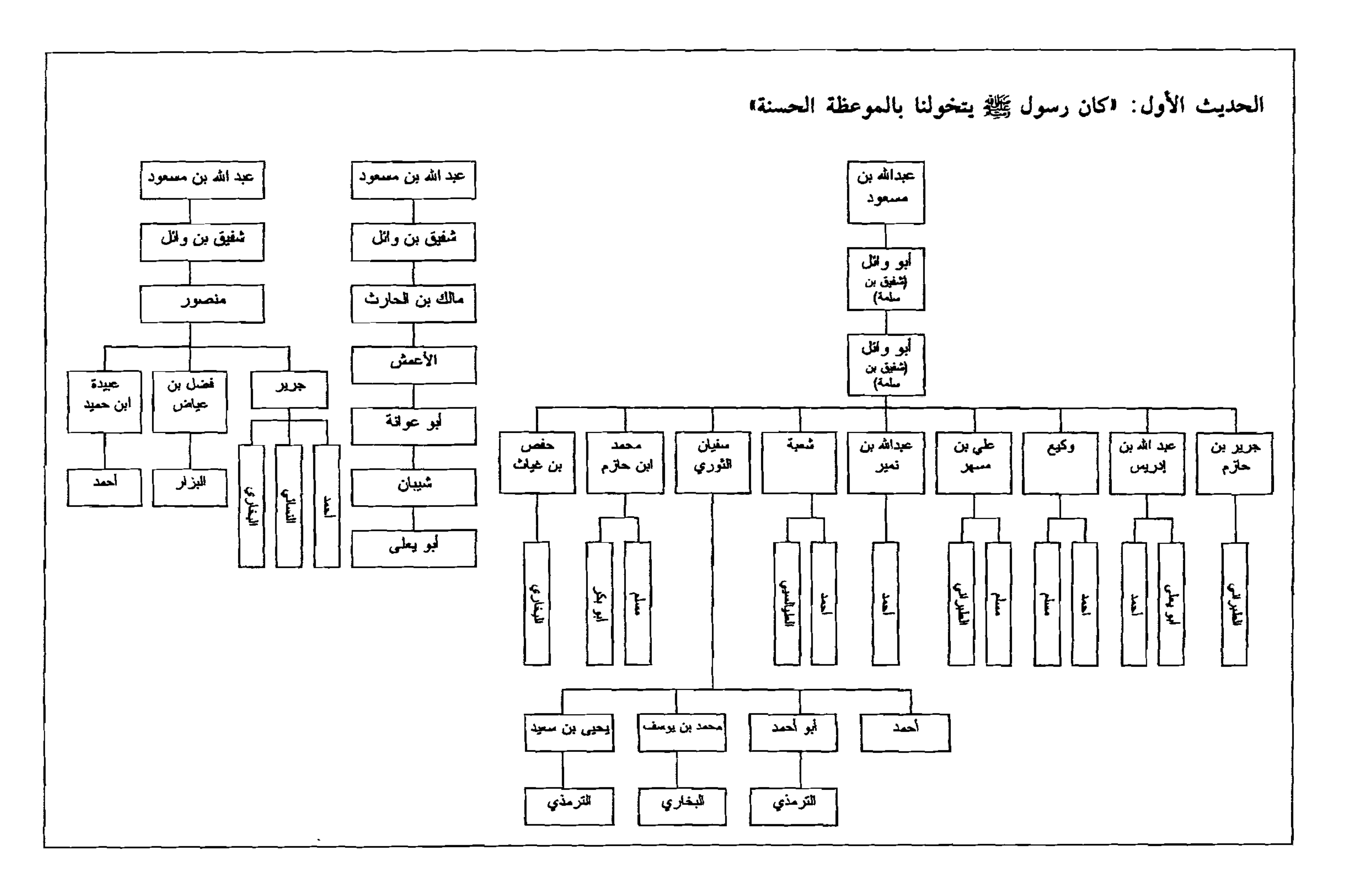
الملحق



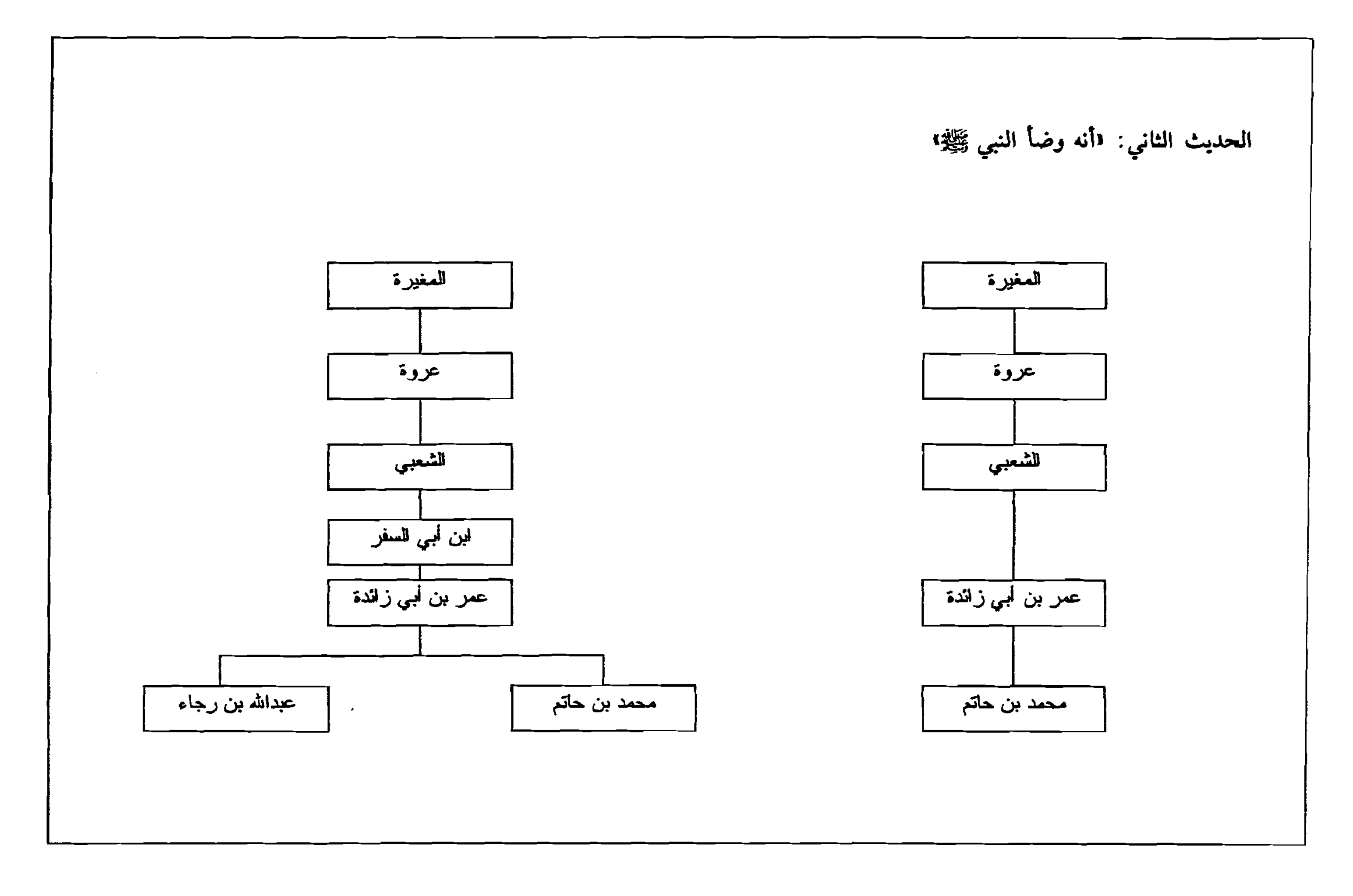


ما يظن أنه من المزيد عند الشيخين البخاري ومسلم

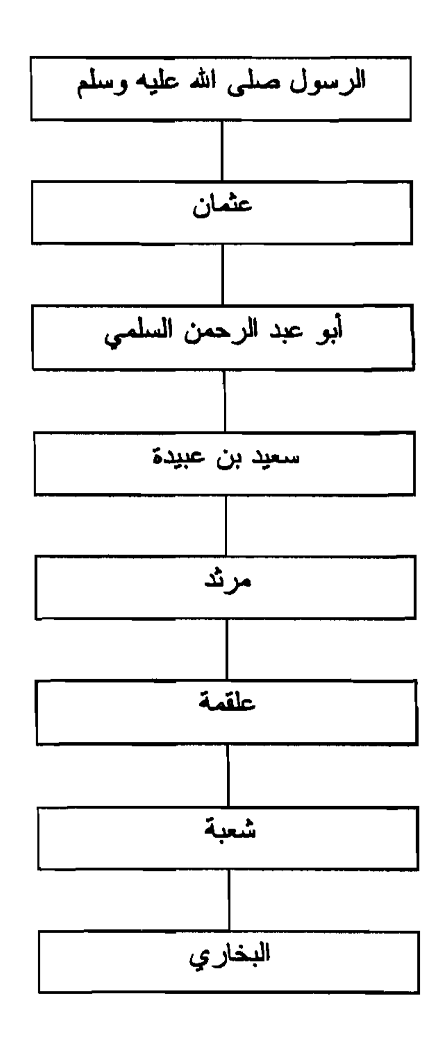

شجرة الإسناد لحديث النبي ﷺ أنه صلى في ثوب واحد وهو مثال على صنيع
ابن أبي حاتم في إثبات سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة
أنس
حميد
حماد بن سلمة
ابن أبي حاتم
خالد الواسطي
ابن أبي حاتم
الأنصاري
ابن أبي حاتم
معتمر بن سليمان
ابن أبي حاتم
إسماعيل بن علية
النسائي
أنس
ثابت
حميد
يحي بن أيوب
ابن أبي حاتم
محمد بن طلحة
الترمذي

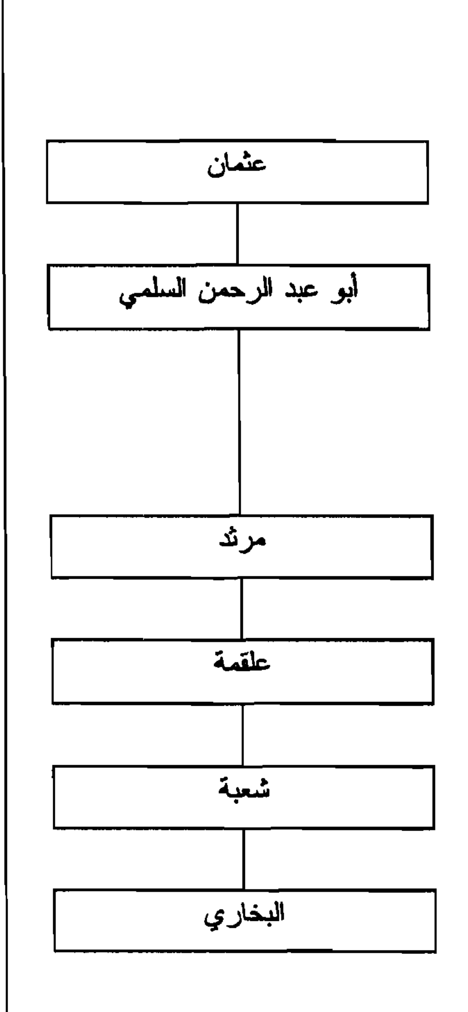


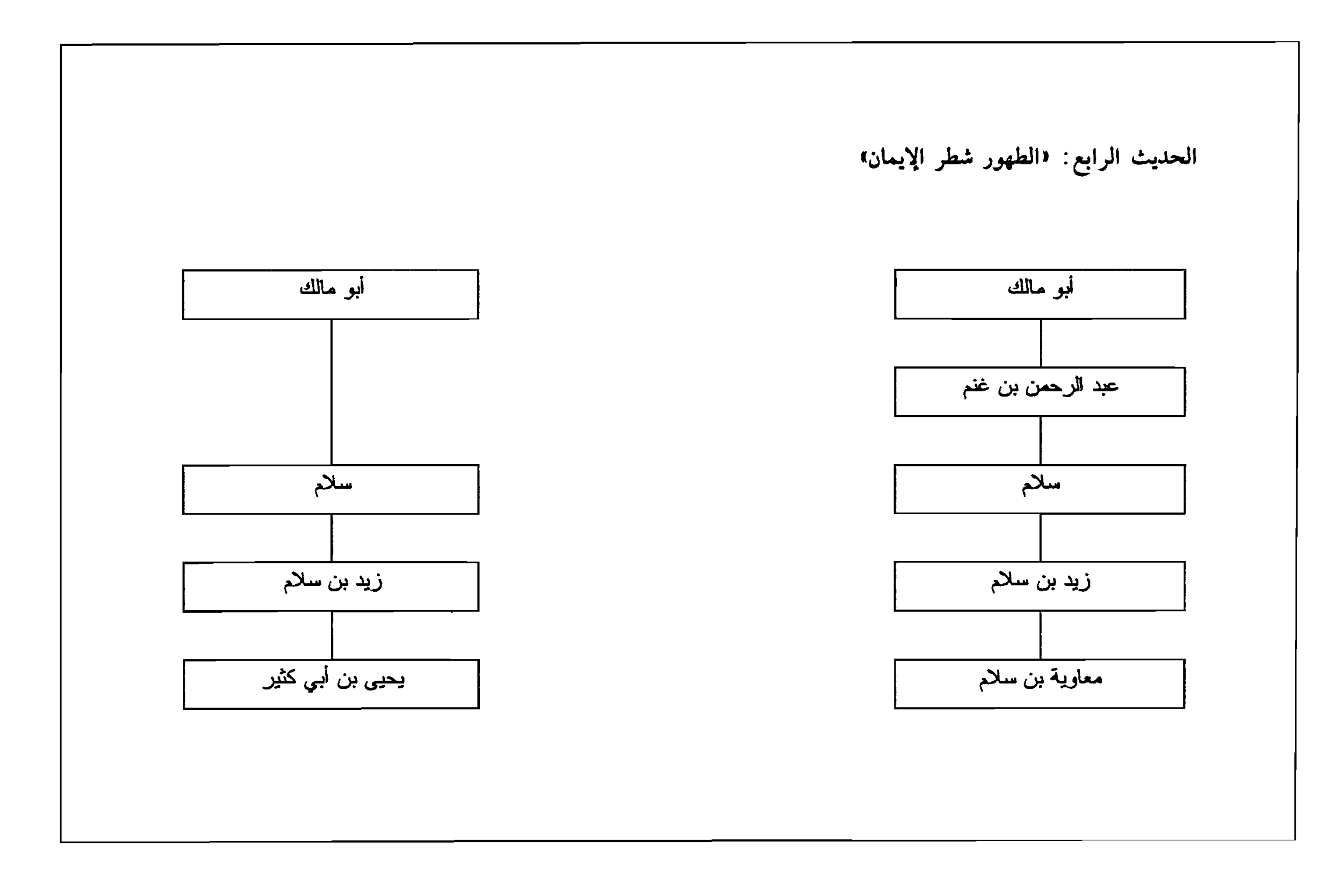
الحديث الأول: «كان رسول ﷺ يتخولنا بالموعظة الحسنة»
عبدالله بن مسعود
أبو وائل (شفيق بن سلمة)
أبو وائل (شفيق بن سلمة)
جرير بن حازم
الطبراني
عبد الله بن إدريس
أبو يعلى
أحمد
وكيع
أحمد
مسلم
علي بن مسهر
مسلم
الطبراني
عبدالله بن نمير
أحمد
شعبة
أحمد
الطيالسي
سفيان الثوري
أحمد
أبو أحمد
الترمذي
محمد بن يوسف
البخاري
يحيى بن سعيد
الترمذي
محمد ابن حازم
مسلم
أبو بكر
حفص بن غياث
البخاري
عبد الله بن مسعود
شفيق بن وائل
مالك بن الحارث
الأعمش
أبو عوانة
شيبان
أبو يعلى
عبد الله بن مسعود
شفيق بن وائل
منصور
جرير
أحمد
النسائي
البخاري
فضل بن عياض
البزار
عبيدة ابن حميد
أحمد

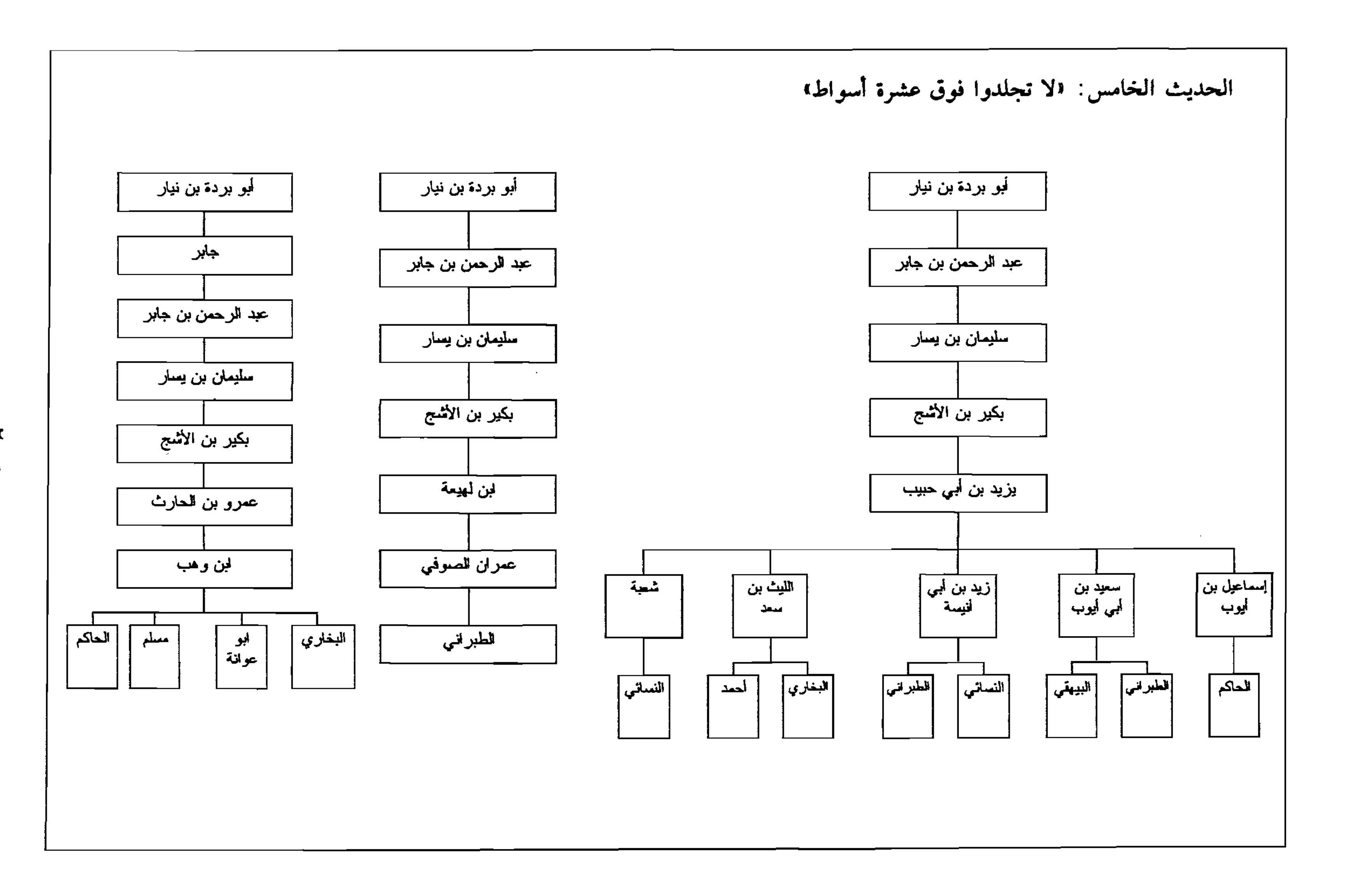

الحديث الثاني: «أنه وضأ النبي ﷺ»
المغيرة
عروة
الشعبي
عمر بن أبي زائدة
محمد بن حاتم
المغيرة
عروة
الشعبي
ابن أبي السفر
عمر بن أبي زائدة
محمد بن حاتم
عبدالله بن رجاء

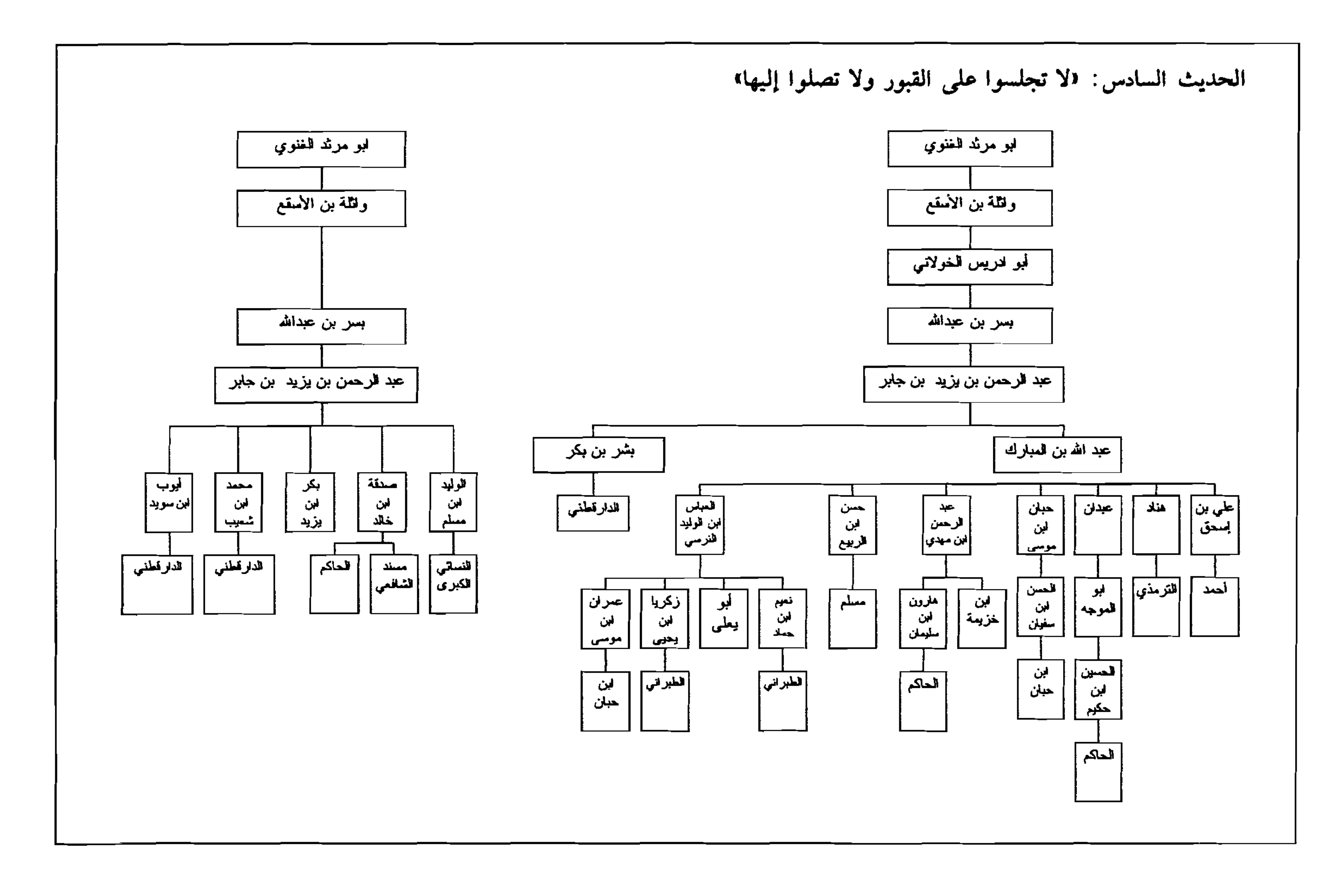
الحديث الثالث: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»

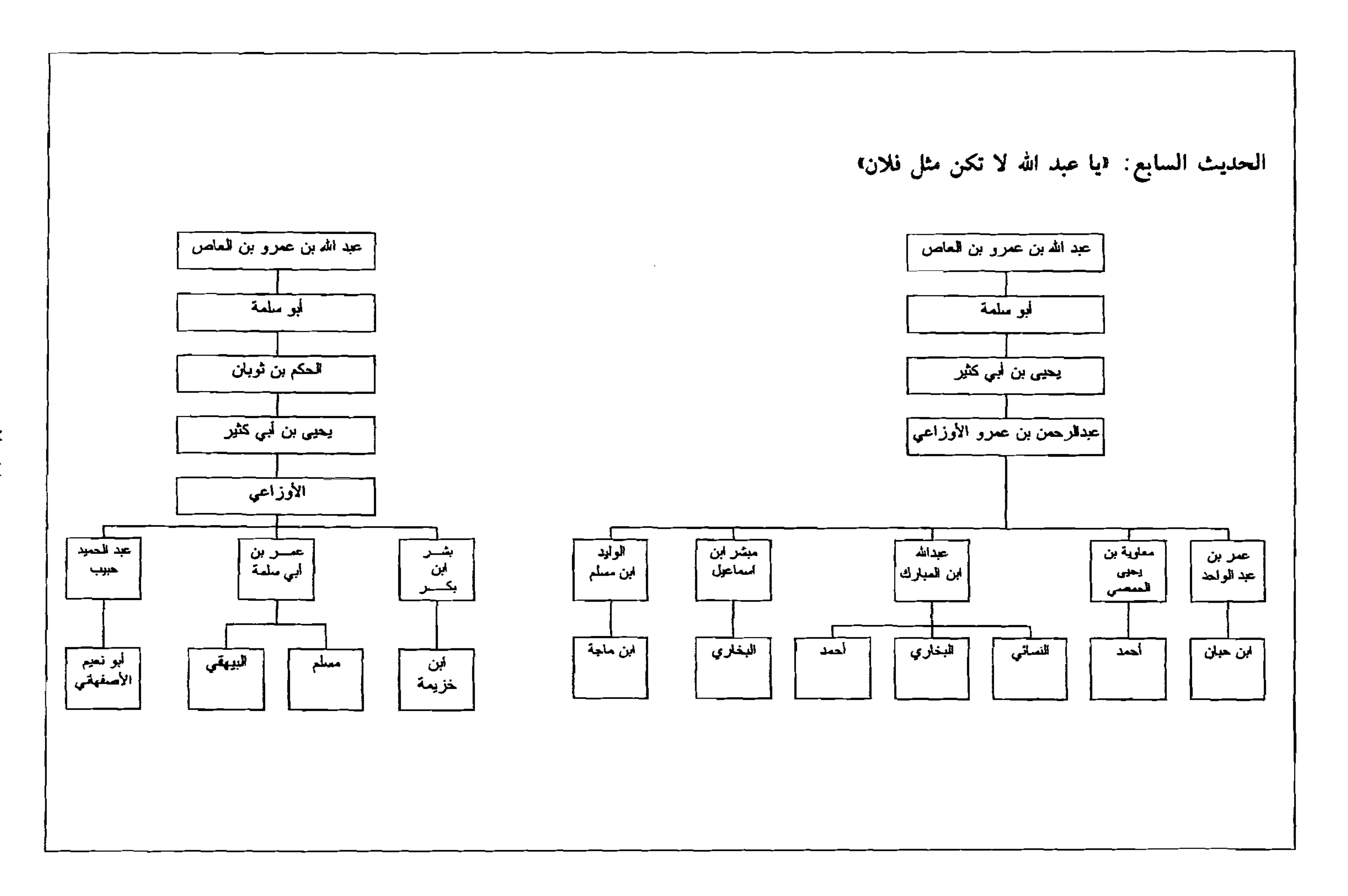




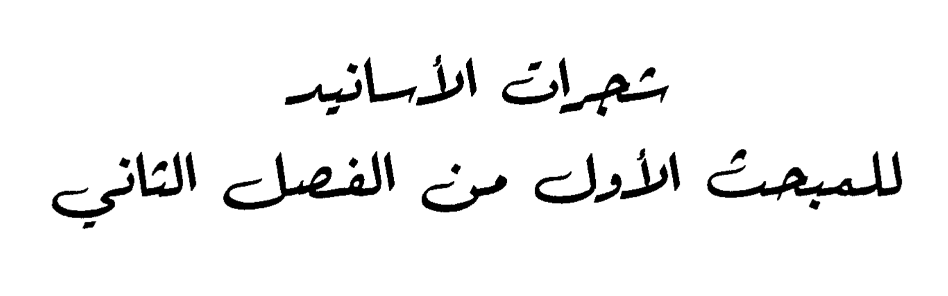

الحديث الرابع: «الطهور شطر الإيمان»
أبو مالك
عبد الرحمن بن غنم
سلام
زيد بن سلام
معاوية بن سلام
أبو مالك
سلام
زيد بن سلام
يحيى بن أبي كثير


الحديث الخامس: «لا تجلدوا فوق عشرة أسواط»
أبو بردة بن نيار
عبد الرحمن بن جابر
سليمان بن يسار
بكير بن الأشج
يزيد بن أبي حبيب
إسماعيل بن أيوب
سعيد بن أبي أيوب
زيد بن أبي أنيسة
الليث بن سعد
شعبة
الحاكم
الطبراني
البيهقي
النسائي
الطبراني
البخاري
أحمد
النسائي
أبو بردة بن نيار
عبد الرحمن بن جابر
سليمان بن يسار
بكير بن الأشج
ابن لهيعة
عمران الصوفي
الطبراني
أبو بردة بن نيار
جابر
عبد الرحمن بن جابر
سليمان بن يسار
بكير بن الأشج
عمرو بن الحارث
ابن وهب
البخاري
أبو عوانة
مسلم
الحاكم


الحديث السادس: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»
ابو مرثد الغنوي
واثلة بن الأسقع
أبو ادريس الخولاني
بسر بن عبدالله
عبد الرحمن بن يزيد بن جابر
عبد الله بن المبارك
بشر بن بكر
الدارقطني
علي بن إسحق
أحمد
هناد
الترمذي
عبدان
ابو الموجه
الحسين ابن حكيم
الحاكم
حبان ابن موسى
الحسن ابن سفيان
ابن حبان
عبد الرحمن ابن مهدي
ابن خزيمة
هارون ابن سليمان
الحاكم
حسن ابن الربيع
مسلم
العباس ابن الوليد النرسي
نعيم ابن حماد
الطبراني
أبو يعلى
زكريا ابن يحيى
الطبراني
عمران ابن موسى
ابن حبان
ابو مرثد الغنوي
واثلة بن الأسقع
بسر بن عبدالله
عبد الرحمن بن يزيد بن جابر
الوليد ابن مسلم
النسائي الكبرى
صدقة ابن خالد
مسند الشافعي
الحاكم
بكر ابن يزيد
محمد ابن شعيب
الدارقطني
أيوب ابن سويد
الدارقطني

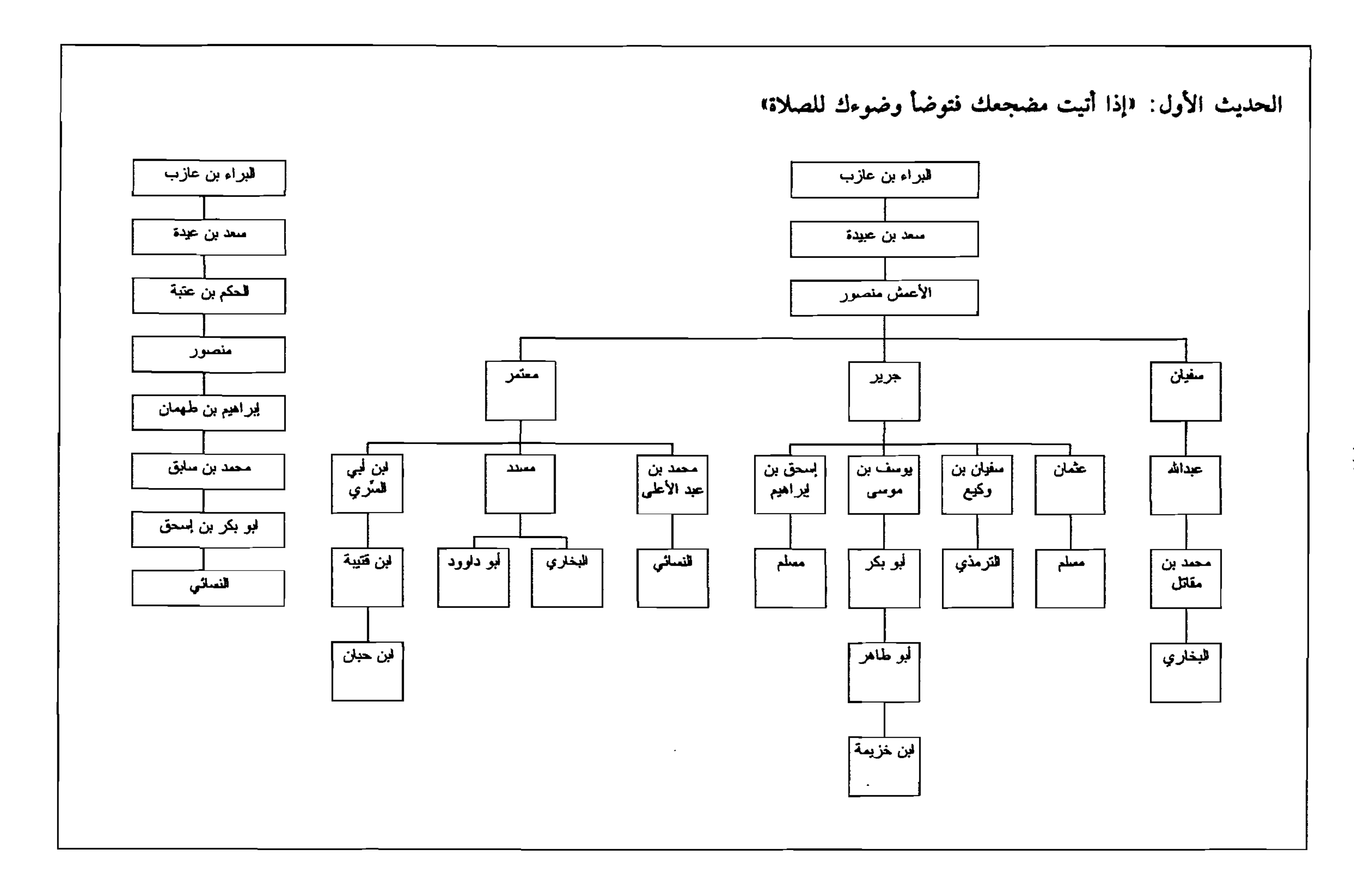

الحديث السابع: «يا عبد الله لا تكن مثل فلان»
عبد الله بن عمرو بن العاص
أبو سلمة
يحيى بن أبي كثير
عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي
عمر بن عبد الواحد
معاوية بن يحيى الحمصي
عبدالله ابن المبارك
مبشر ابن اسماعيل
الوليد ابن مسلم
ابن حبان
أحمد
النسائي
البخاري
أحمد
البخاري
ابن ماجة
عبد الله بن عمرو بن العاص
أبو سلمة
الحكم بن ثوبان
يحيى بن أبي كثير
الأوزاعي
بشر ابن بكر
عمر بن أبي سلمة
عبد الحميد حبيب
ابن خزيمة
مسلم
البيهقي
أبو نعيم الأصفهاني





ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد وصرح العلماء بذلك

الحديث الأول: «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة»



الحديث الثاني: «اعدد ستاً بين يدي الساعة»

عوف

ابو أدريس الخولاني
بسر بن عبيدالله
عبدالله بن العلاء
عبدالله بن محيريز
البيهقي

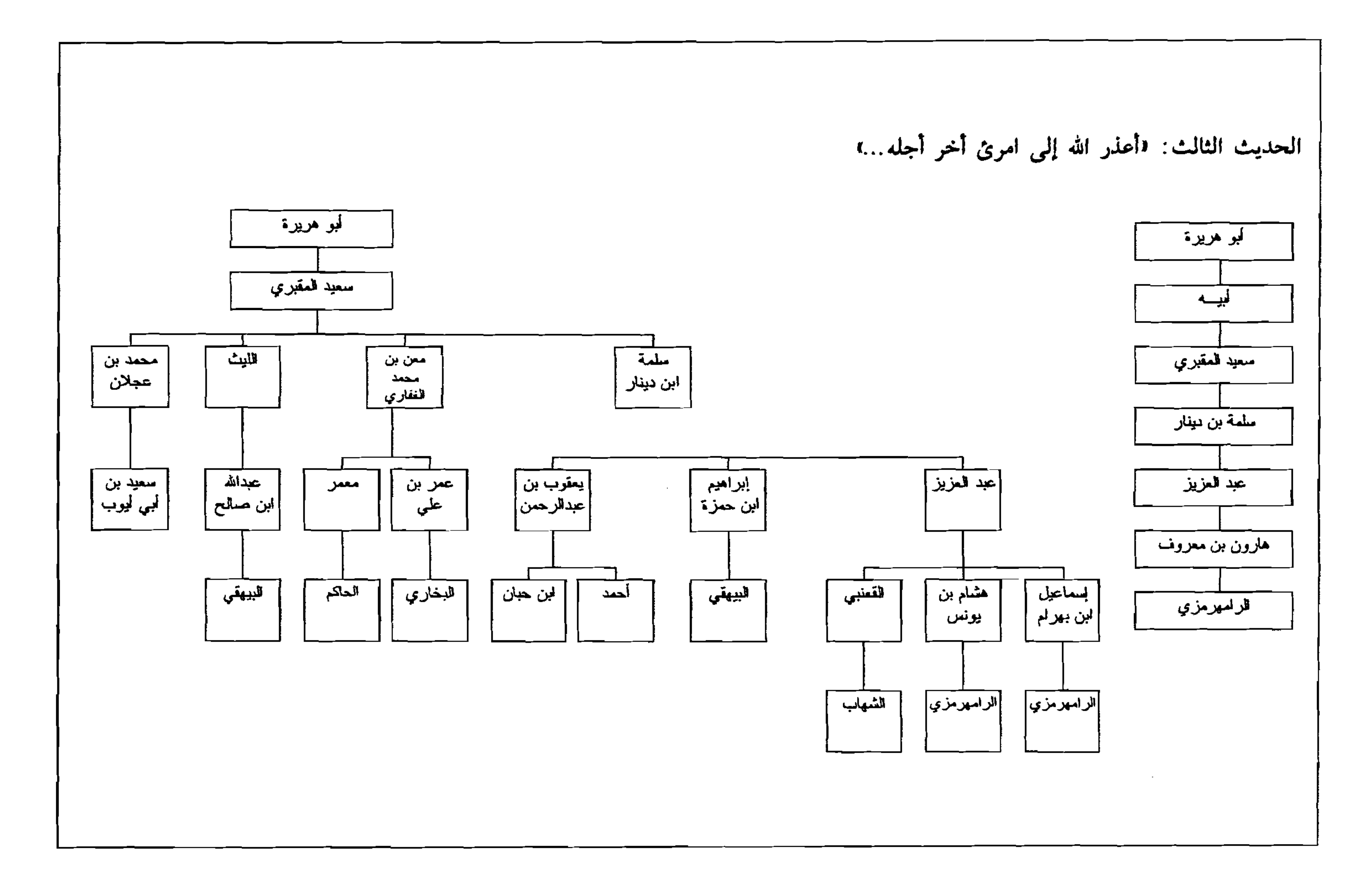
الوليد بن مسلم
موسى بن عامر
أحمد بن عمير
البيهقي
محمد بن أبي السري
محمد بن عبيدالله
ابن آدم العسقلاني
مسند الشامين
الحميدي
البخاري
هشام بن عمّار
محمد بن أحمد
ابن حبان
محمد بن المثنى
عبدالله بن محمد
أبو بكر الأسماعيلي
البيهقي
أبو أيوب الدمشقي
الحاكم
مؤمل بن الفضل
أبو داوود
البخاري

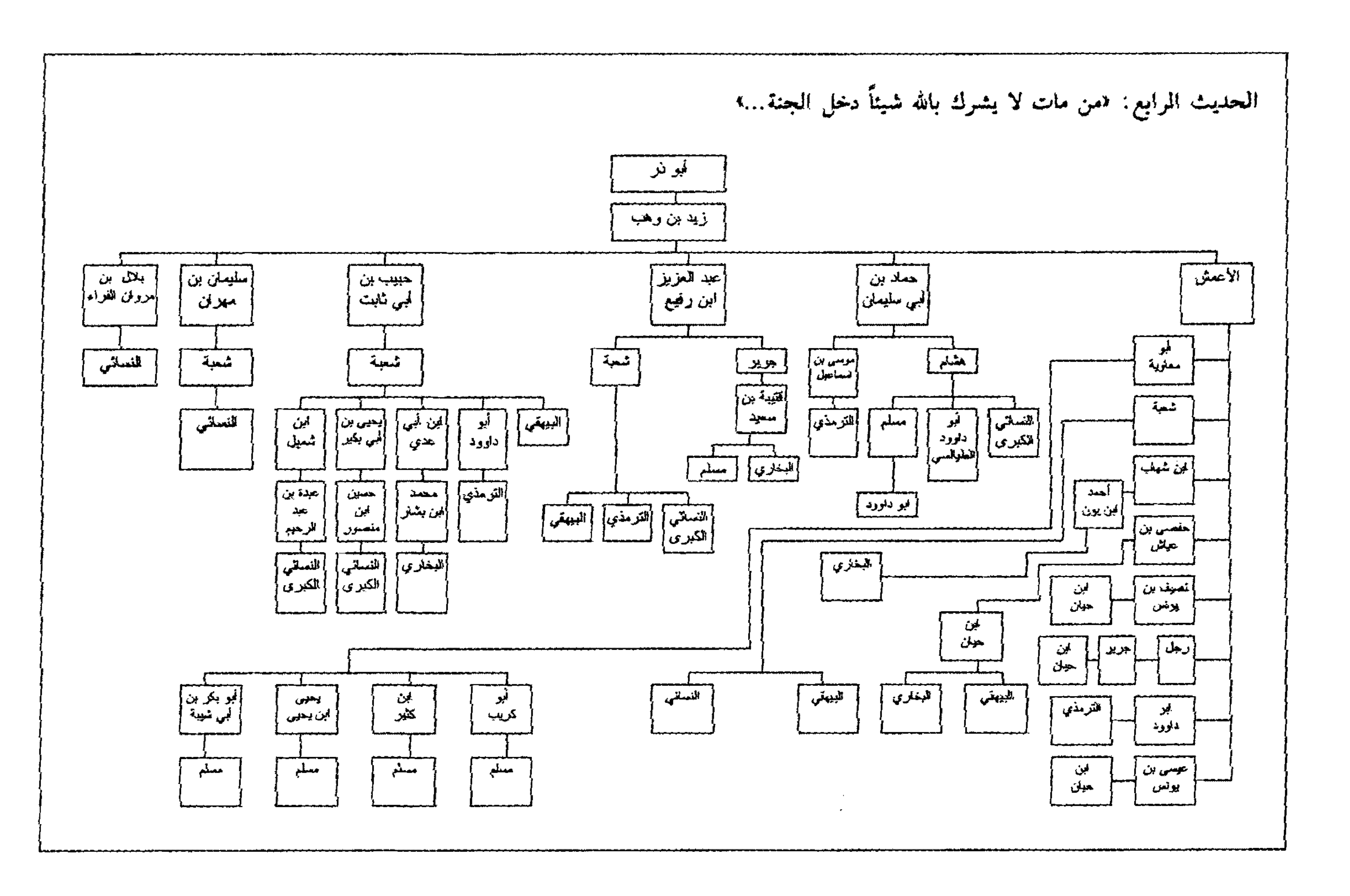
هشام بن يوسف
سفيان بن حسين
أحمد

جبير بن نفير
أحمد
الطبراني

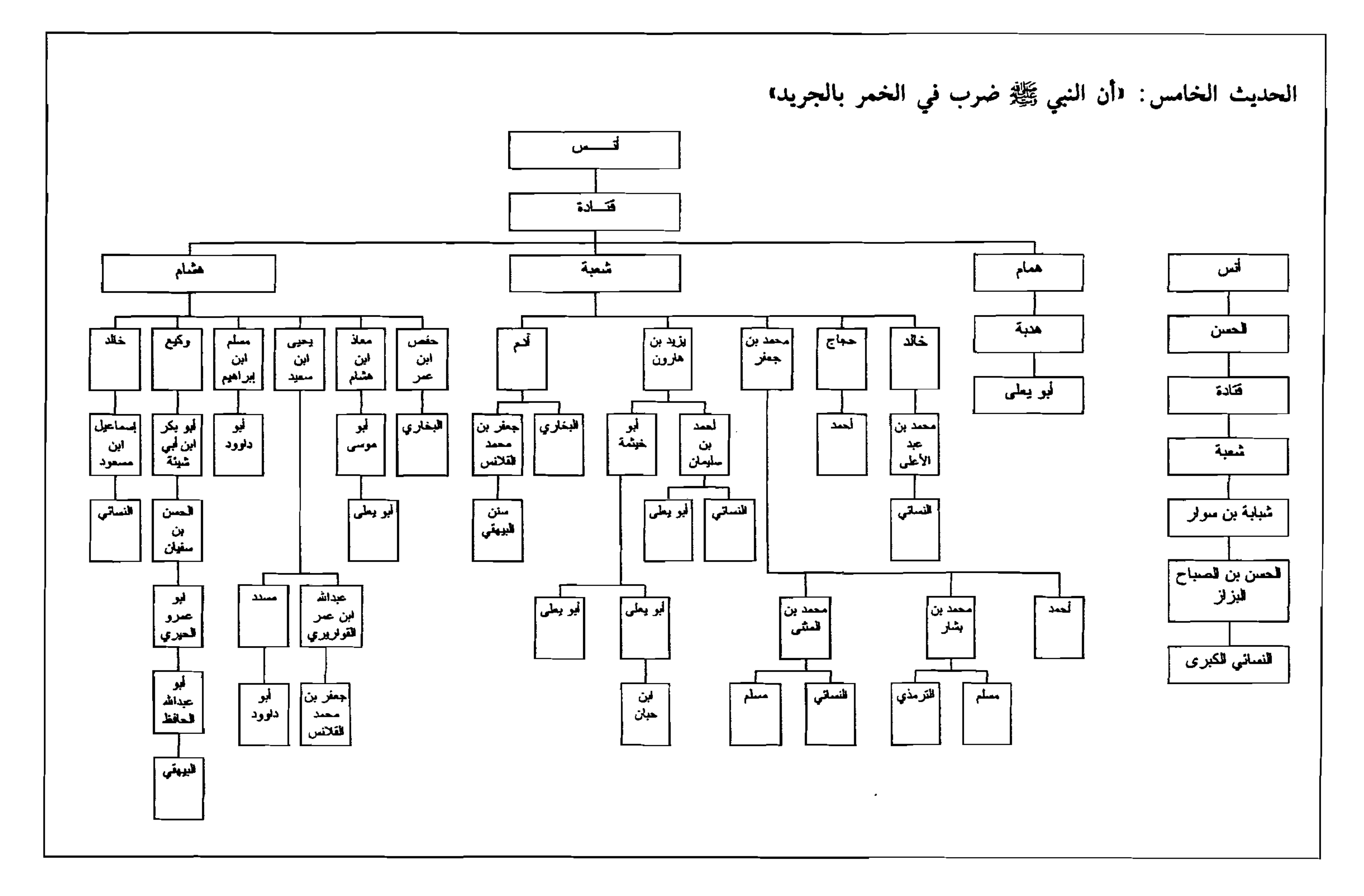
محمد بن أبي محمد
أحمد

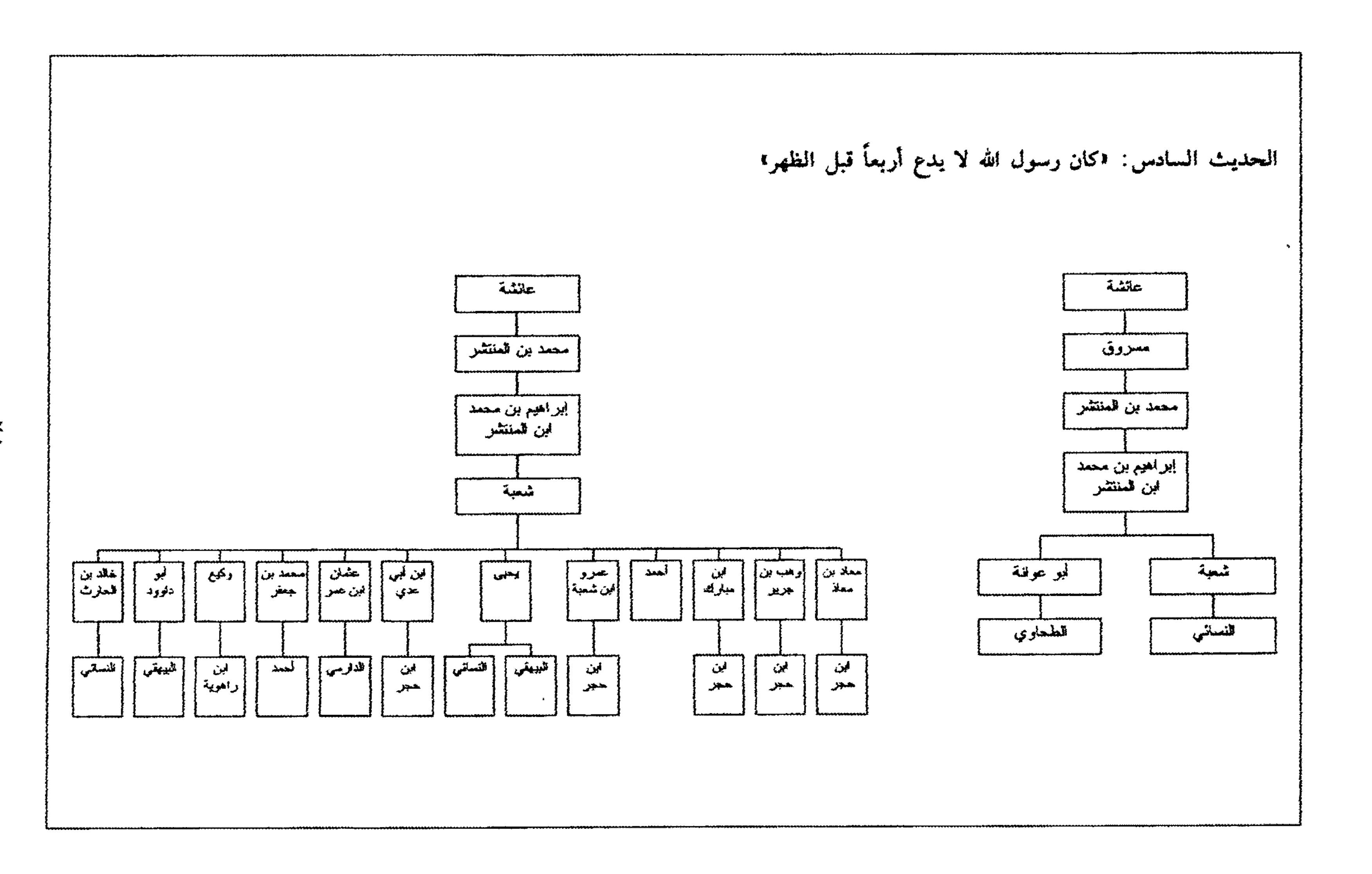
عوف بن مالك
أبو إدريس الخولاني
بسر بن عبيدالله
زيد بن واقد
عبدالله بن العلاء
الوليد بن مسلم
نُحيم الدمشقي
إبراهيم بن نُحيم
الطبراني

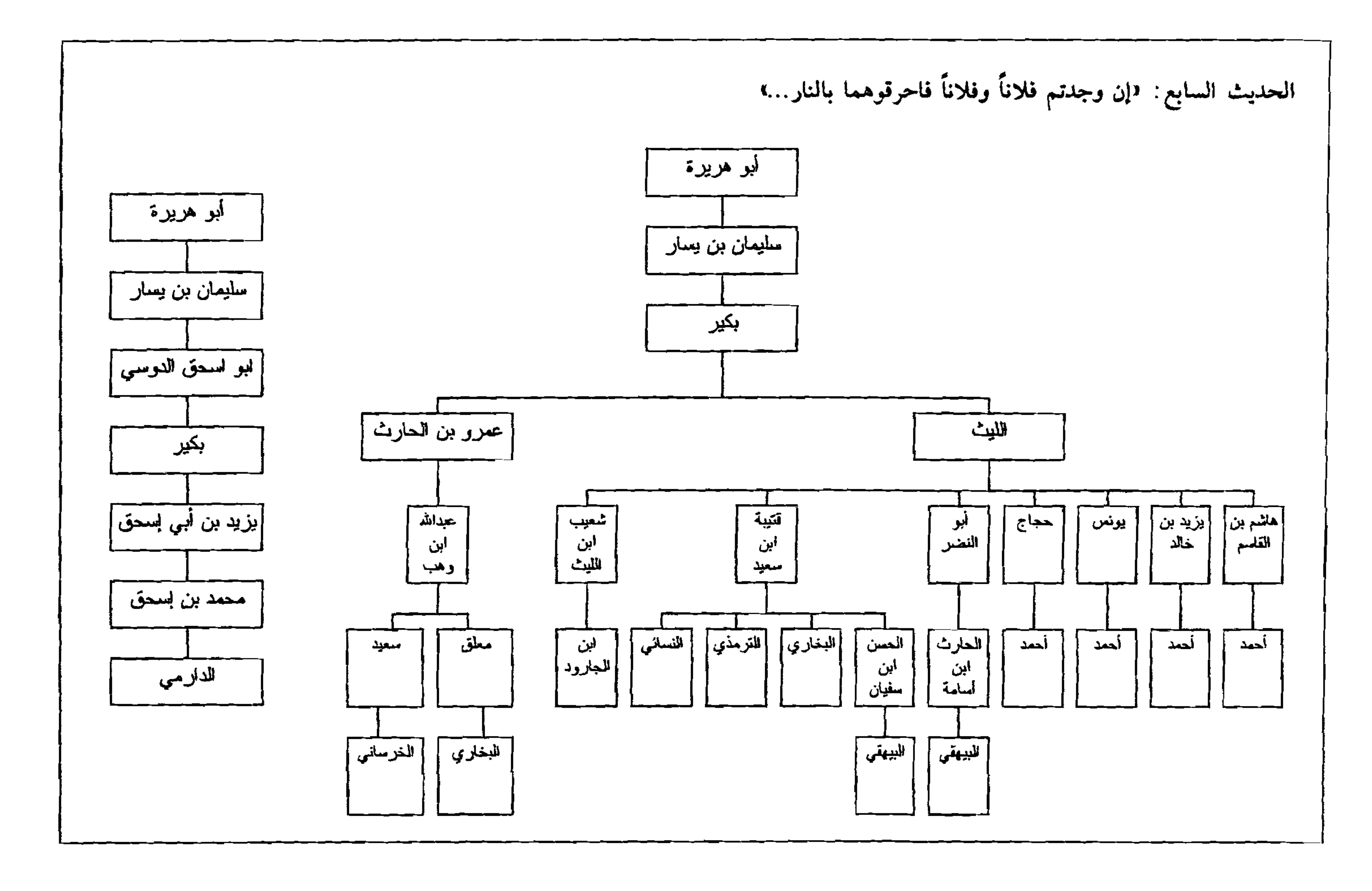

الحديث الثالث: «أعذر الله إلى امرئ أخر أجله...»
أبو هريرة
أبيــه
سعيد المقبري
سلمة بن دينار
عبد العزيز
هارون بن معروف
الرامهرمزي
أبو هريرة
سعيد المقبري
محمد بن عجلان
الليث
معن بن محمد الغفاري
سلمة ابن دينار
سعيد بن أبي أيوب
عبدالله ابن صالح
معمر
عمر بن علي
يعقوب بن عبدالرحمن
إبراهيم ابن حمزة
عبد العزيز
البيهقي
الحاكم
البخاري
ابن حبان
أحمد
البيهقي
القعنبي
هشام بن يونس
إسماعيل ابن بهرام
الشهاب
الرامهرمزي
الرامهرمزي



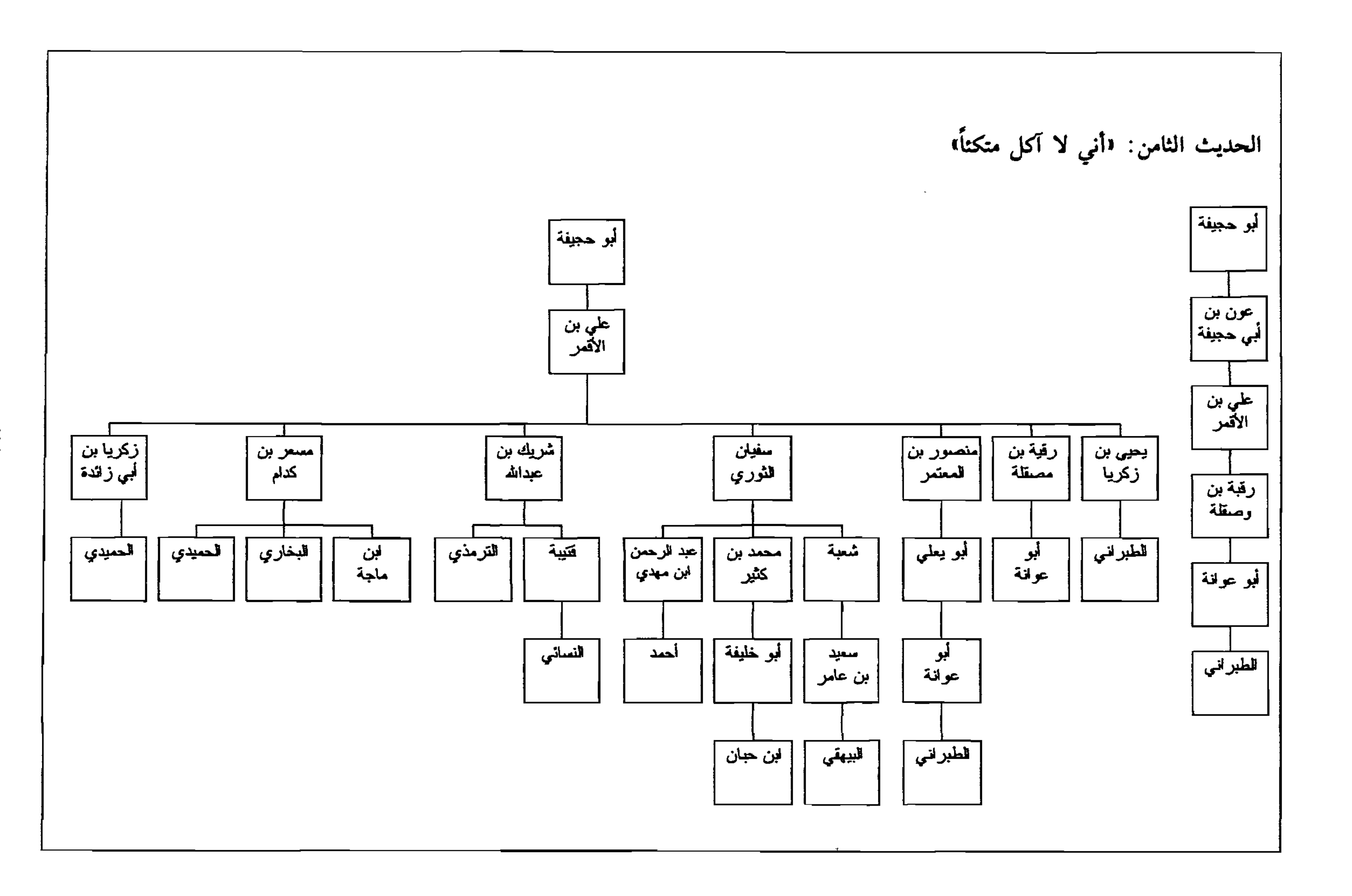
الحديث الرابع: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة...»
أبو ذر
زيد بن وهب
بلال بن مروان الفراء
سليمان بن مهران
حبيب بن أبي ثابت
عبد العزيز ابن رفيع
حماد بن أبي سليمان
الأعمش
النسائي
شعبة
النسائي
شعبة
ابن شميل
يحيى بن أبي بكير
ابن أبي عدي
أبو داوود
البيهقي
عبدة بن عبد الرحيم
حسين ابن منصور
محمد ابن بشار
الترمذي
النسائي الكبرى
النسائي الكبرى
البخاري
شعبة
جرير
قتيبة بن سعيد
مسلم
البخاري
البيهقي
الترمذي
النسائي الكبرى
موسى بن إسماعيل
هشام
الترمذي
مسلم
أبو داوود الطيالسي
النسائي الكبرى
أبو داوود
أبو معاوية
شعبة
ابن شهاب
أحمد ابن يونس
حفص بن غياث
البخاري
نصيف بن يونس
ابن حبان
ابن حبان
رجل
جرير
ابن حبان
أبو داوود
الترمذي
عيسى بن يونس
ابن حبان
أبو بكر بن أبي شيبة
يحيى ابن يحيى
ابن كثير
أبو كريب
مسلم
مسلم
مسلم
مسلم
النسائي
البيهقي
البخاري
البيهقي

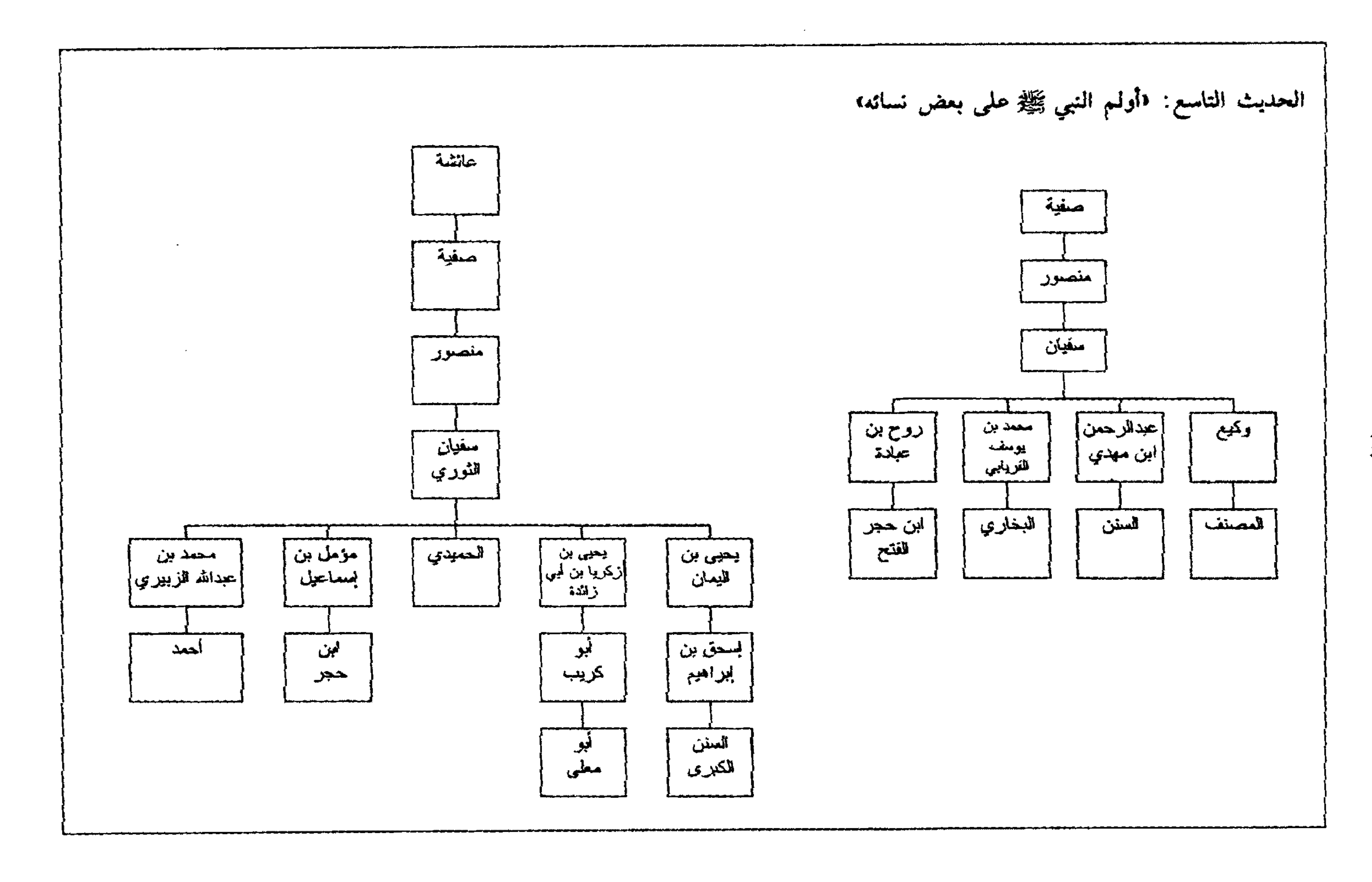

الحديث الخامس: «أن النبي ﷺ ضرب في الخمر بالجريد»
أنس
قتادة
هشام
شعبة
همام
خالد
وكيع
مسلم ابن إبراهيم
يحيى ابن سعيد
معاذ ابن هشام
حفص ابن عمر
إسماعيل ابن مسعود
النسائي
أبو بكر ابن أبي شيبة
الحسن بن سفيان
أبو عمرو الحيري
أبو عبدالله الحافظ
البيهقي
أبو داوود
مسدد
أبو داوود
عبدالله ابن عمر القواريري
جعفر بن محمد القلانس
أبو موسى
أبو يعلى
البخاري
آدم
جعفر بن محمد القلانس
سنن البيهقي
البخاري
يزيد بن هارون
أبو خيثمة
أبو يعلى
أبو يعلى
ابن حبان
أحمد بن سليمان
أبو يعلى
النسائي
محمد بن جعفر
محمد بن المثنى
مسلم
النسائي
محمد بن بشار
الترمذي
مسلم
أحمد
حجاج
أحمد
خالد
محمد بن عبد الأعلى
النسائي
همام
هدبة
أبو يعلى
أنس
الحسن
قتادة
شعبة
شبابة بن سوار
الحسن بن الصباح البزاز
النسائي الكبرى

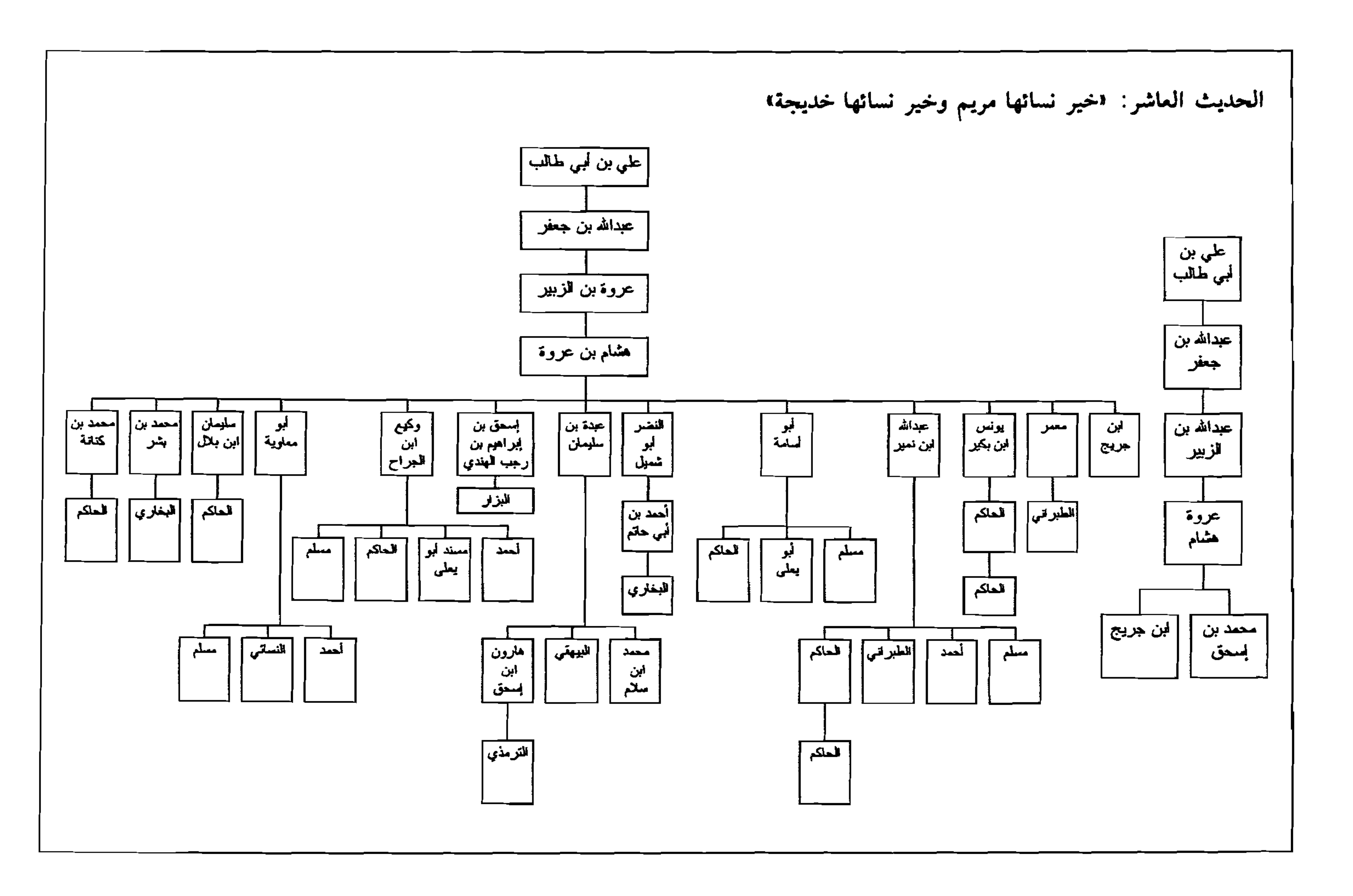

الحديث السادس: «كان رسول الله لا يدع أربعاً قبل الظهر»
عائشة
مسروق
محمد بن المنتشر
إبراهيم بن محمد ابن المنتشر
شعبة
أبو عوانة
النسائي
الطحاوي
عائشة
محمد بن المنتشر
إبراهيم بن محمد ابن المنتشر
شعبة
معاذ بن معاذ
وهب بن جرير
ابن مبارك
أحمد
عمرو ابن شعبة
يحيى
ابن أبي عدي
عثمان ابن عمر
محمد بن جعفر
وكيع
أبو داود
خالد بن الحارث
ابن حجر
ابن حجر
ابن حجر
ابن حجر
البيهقي
النسائي
ابن حجر
الدارمي
أحمد
ابن راهوية
البيهقي
النسائي

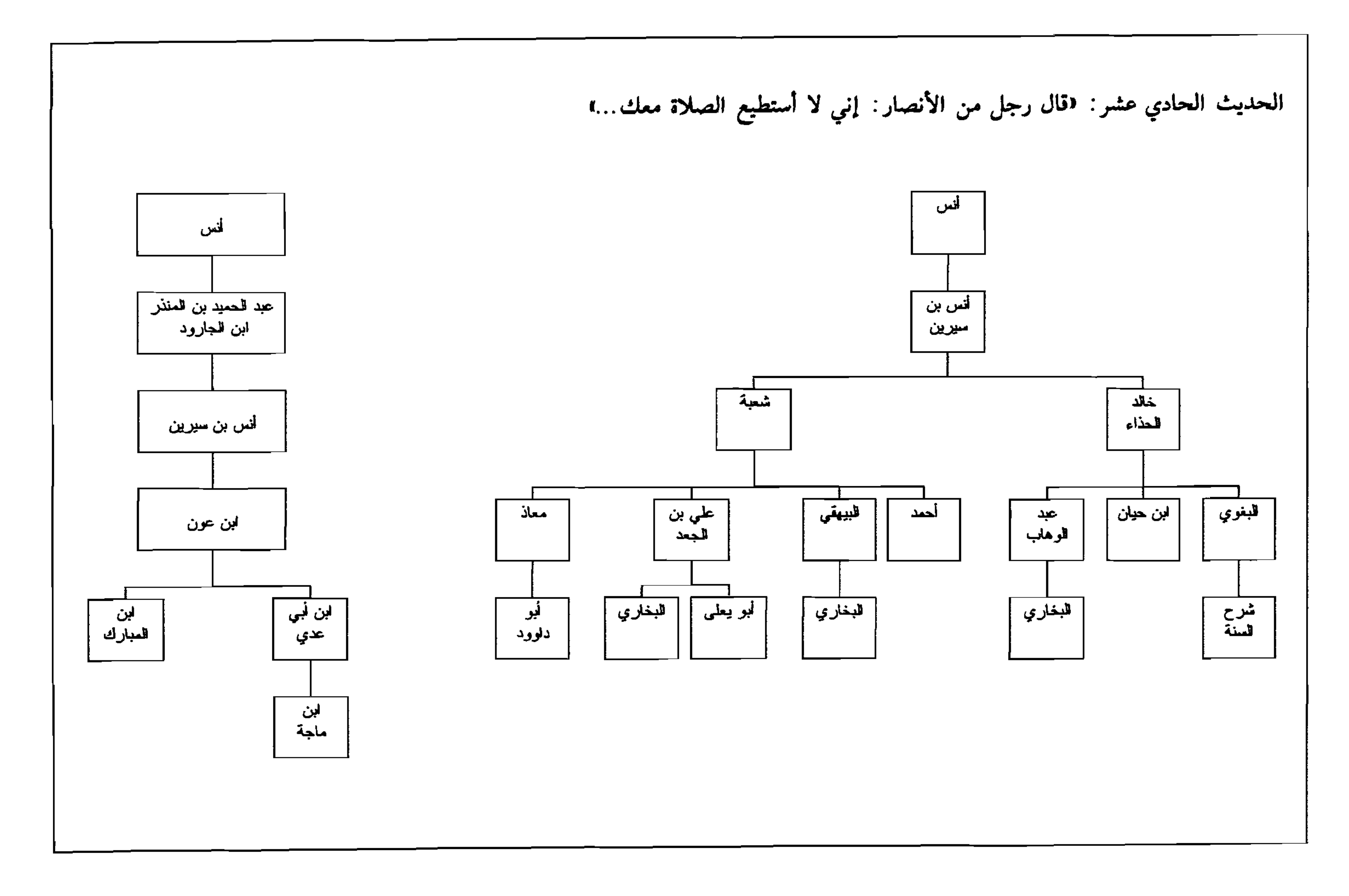


الحديث السابع: «إن وجدتم فلاناً وفلاناً فاحرقوهما بالنار...»
أبو هريرة
سليمان بن يسار
بكير
الليث
عمرو بن الحارث
هاشم بن القاسم
يزيد بن خالد
يونس
حجاج
أبو النضر
قتيبة ابن سعيد
شعيب ابن الليث
عبدالله ابن وهب
أحمد
أحمد
أحمد
أحمد
الحارث ابن أسامة
الحسن ابن سفيان
البخاري
الترمذي
النسائي
ابن الجارود
معلق
سعيد
البيهقي
البيهقي
البخاري
الخرساني
أبو هريرة
سليمان بن يسار
ابو اسحق الدوسي
بكير
يزيد بن أبي إسحق
محمد بن إسحق
الدارمي

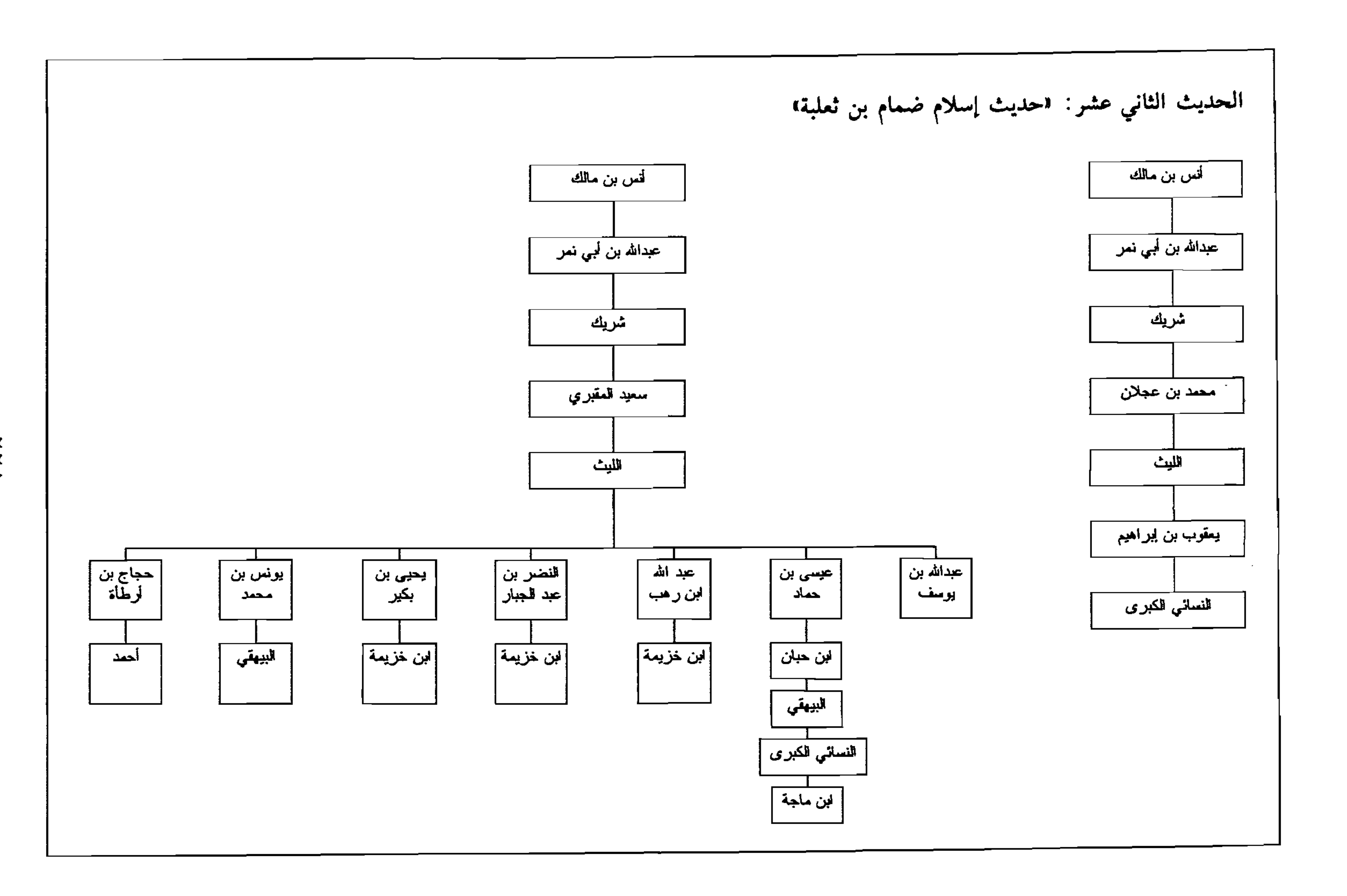

الحديث الثامن: «أني لا آكل متكئاً»
أبو حجيفة
عون بن أبي حجيفة
علي بن الأقمر
رقبة بن وصقلة
أبو عوانة
الطبراني
أبو حجيفة
علي بن الأقمر
يحيى بن زكريا
رقبة بن مصقلة
منصور بن المعتمر
سفيان الثوري
شريك بن عبدالله
مسعر بن كدام
زكريا بن أبي زائدة
الطبراني
أبو عوانة
أبو يعلى
أبو عوانة
الطبراني
شعبة
سعيد بن عامر
البيهقي
محمد بن كثير
أبو خليفة
ابن حبان
عبد الرحمن ابن مهدي
أحمد
قتيبة
النسائي
الترمذي
ابن ماجة
البخاري
الحميدي
الحميدي


الحديث التاسع: «أولم النبي ﷺ على بعض نسائه»
صفية
منصور
سفيان
وكيع
المصنف
عبدالرحمن ابن مهدي
السنن
محمد بن يوسف الفريابي
البخاري
روح بن عبادة
ابن حجر الفتح
عائشة
صفية
منصور
سفيان الثوري
يحيى بن اليمان
إسحق بن إبراهيم
السنن الكبرى
يحيى بن زكريا بن أبي زائدة
أبو كريب
أبو معلى
الحميدي
مؤمل بن إسماعيل
ابن حجر
محمد بن عبدالله الزبيري
أحمد

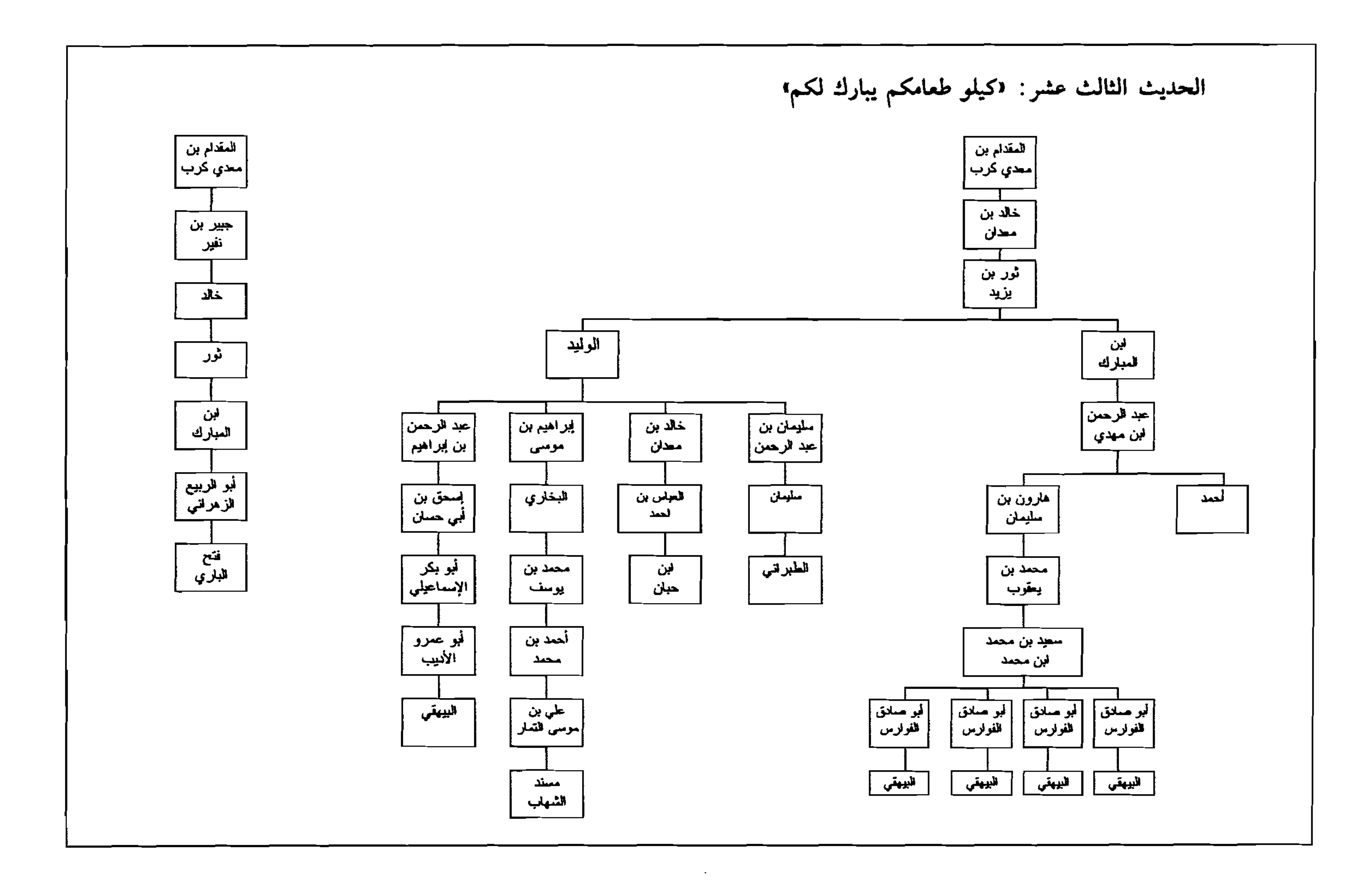

الحديث العاشر: «خير نسائها مريم وخير نسائها خديجة»
علي بن أبي طالب
عبدالله بن جعفر
عروة بن الزبير
هشام بن عروة
ابن جريج
معمر
الطبراني
يونس ابن بكير
الحاكم
الحاكم
عبدالله ابن نمير
مسلم
أحمد
الطبراني
الحاكم
الحاكم
أبو أسامة
مسلم
أبو يعلى
الحاكم
النضر أبو شميل
أحمد بن أبي حاتم
البخاري
عبدة بن سليمان
محمد ابن سلام
البيهقي
هارون ابن إسحق
الترمذي
إسحق بن إبراهيم بن رجب الهندي
البزار
وكيع ابن الجراح
أحمد
مسند أبو يعلى
الحاكم
مسلم
أبو معاوية
أحمد
النسائي
مسلم
سليمان ابن بلال
الحاكم
محمد بن بشر
البخاري
محمد بن كنانة
الحاكم
علي بن أبي طالب
عبدالله بن جعفر
عبدالله بن الزبير
عروة هشام
محمد بن إسحق
ابن جريج

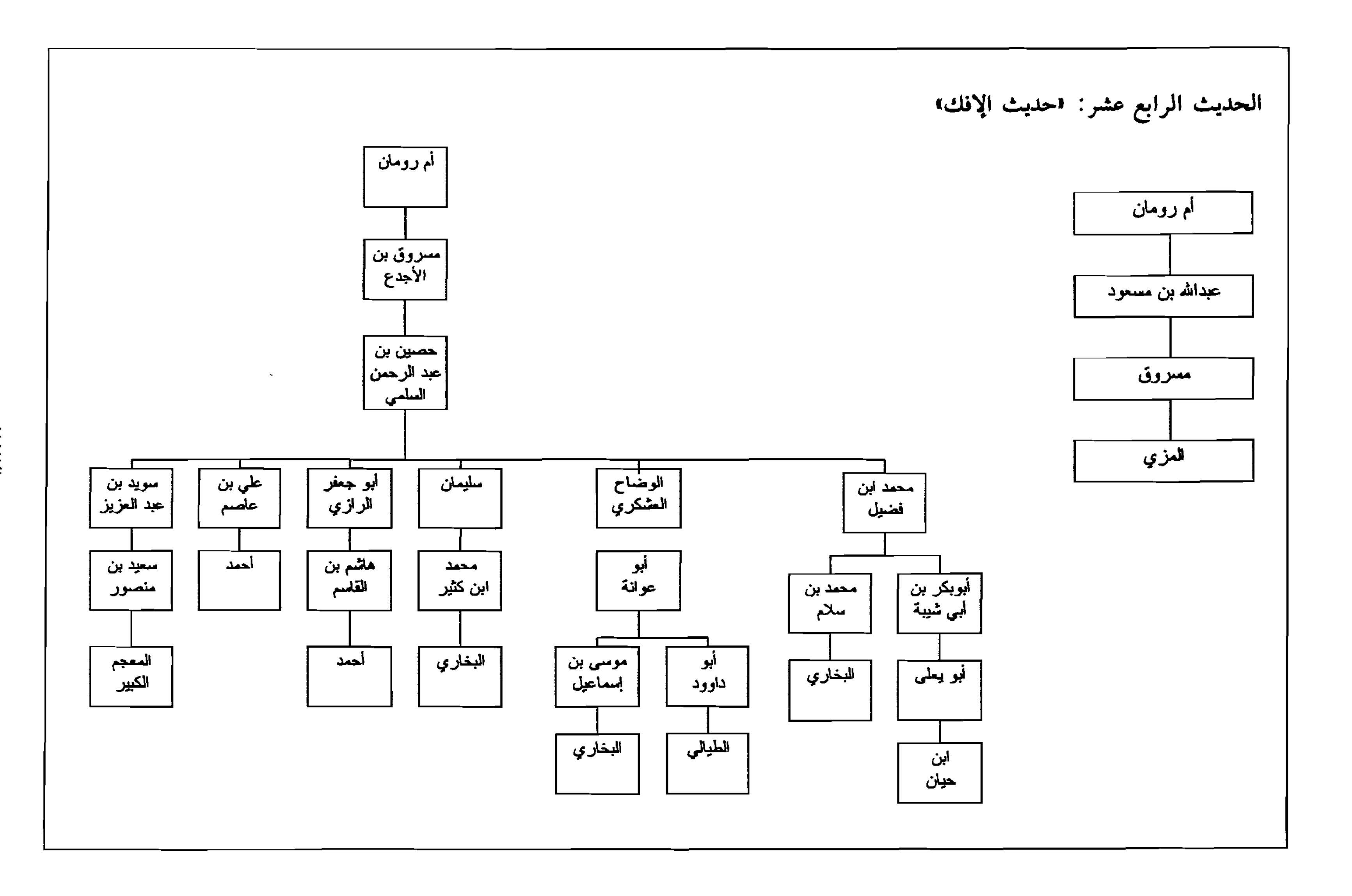

الحديث الحادي عشر: «قال رجل من الأنصار: إني لا أستطيع الصلاة معك...»
أنس
أنس بن سيرين
خالد الحذاء
شعبة
البغوي
ابن حيان
عبد الوهاب
أحمد
البيهقي
علي بن الجعد
معاذ
شرح السنة
البخاري
البخاري
أبو يعلى
البخاري
أبو داوود
أنس
عبد الحميد بن المنذر ابن الجارود
أنس بن سيرين
ابن عون
ابن أبي عدي
ابن المبارك
ابن ماجة

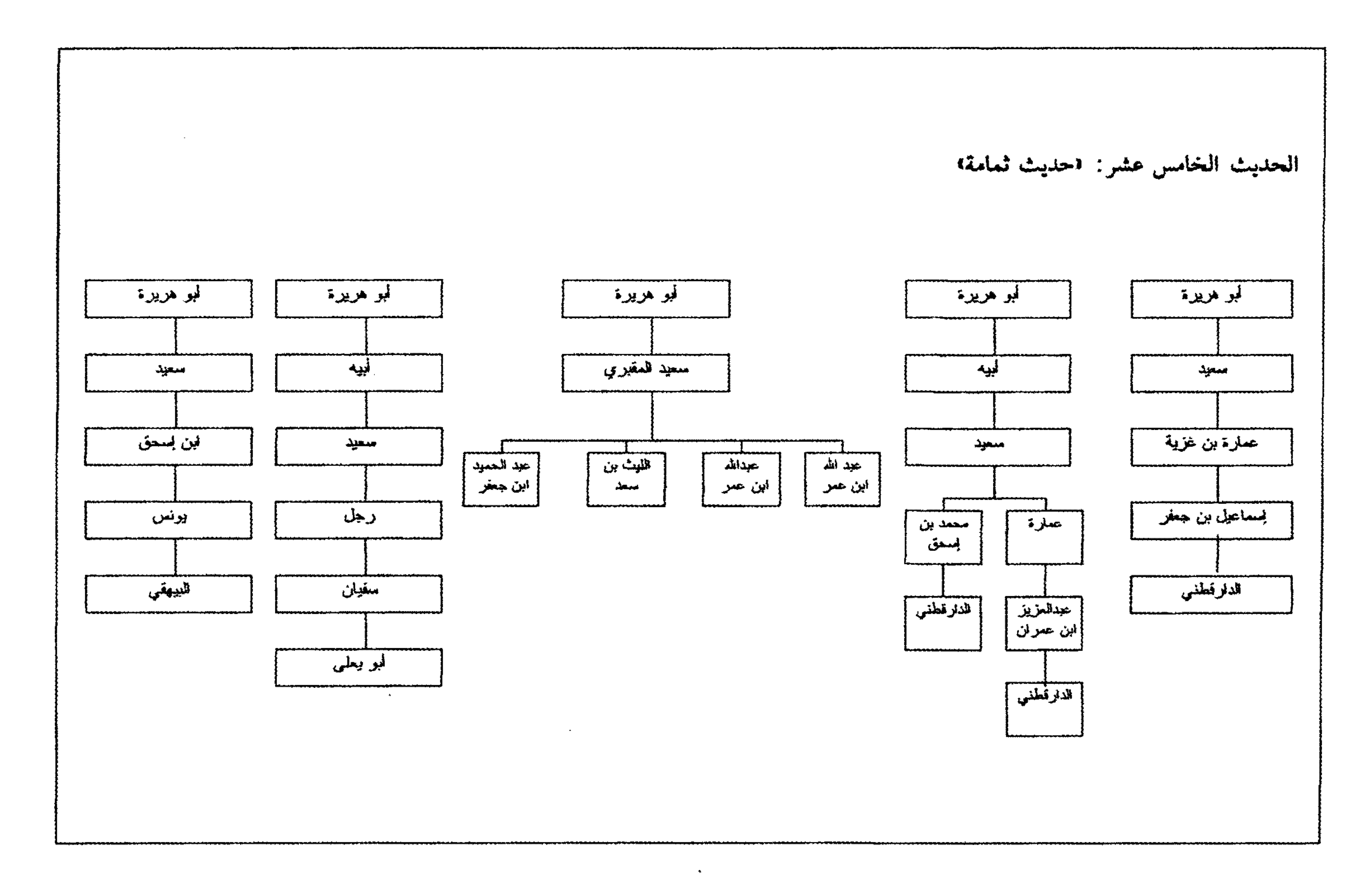
الحديث الثاني عشر: «حديث إسلام ضمام بن ثعلبة»

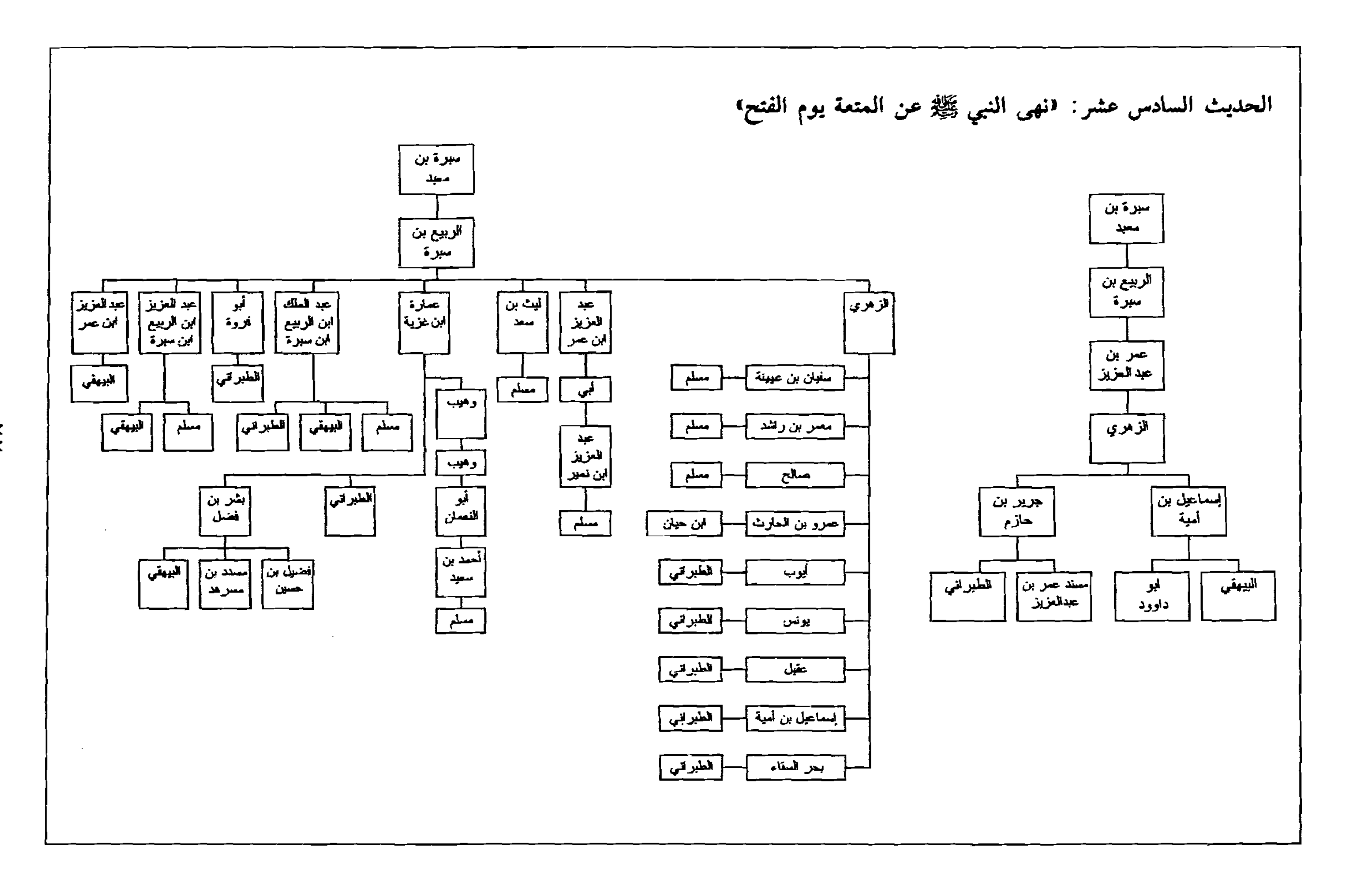


الحديث الثالث عشر: «كيلو طعامكم يبارك لكم»

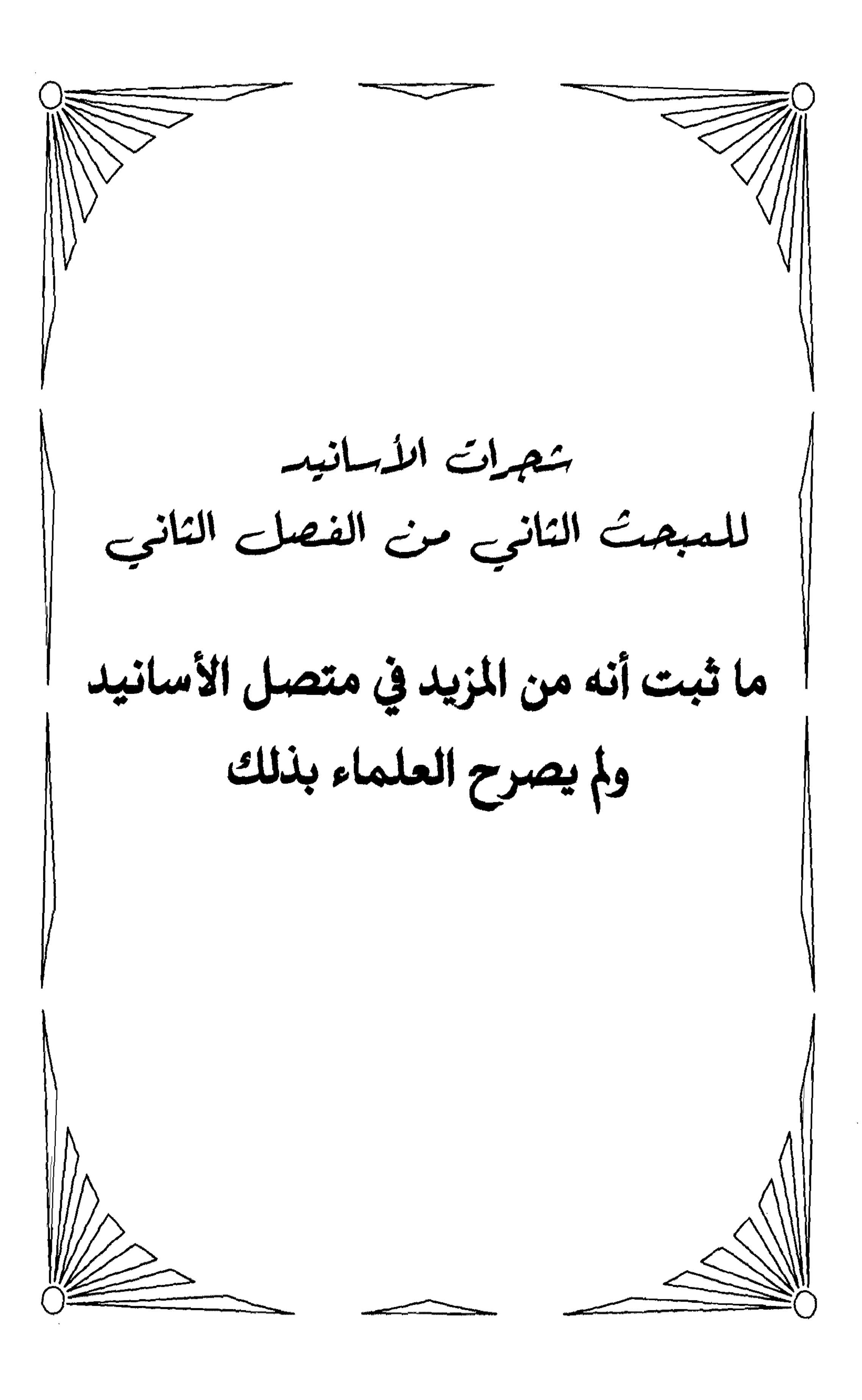



الحديث الرابع عشر: «حديث الإفك»
أم رومان
عبدالله بن مسعود
مسروق
المزي
أم رومان
مسروق بن الأجدع
حصين بن عبد الرحمن السلمي
محمد ابن فضيل
الوضاح العشكري
سليمان
أبو جعفر الرازي
علي بن عاصم
سويد بن عبد العزيز
أبوبكر بن أبي شيبة
محمد بن سلام
أبو عوانة
محمد ابن كثير
هاشم بن القاسم
أحمد
سعيد بن منصور
أبو يعلى
البخاري
أبو داوود
موسى بن إسماعيل
البخاري
أحمد
المعجم الكبير
ابن حيان
الطيالي
البخاري


الحديث الخامس عشر: «حديث ثمامة»
أبو هريرة
سعيد
عمارة بن غزية
إسماعيل بن جعفر
الدارقطني
أبو هريرة
أبيه
سعيد
عمارة
عبدالعزيز ابن عمران
الدارقطني
محمد بن إسحق
الدارقطني
أبو هريرة
سعيد المقبري
عبد الله ابن عمر
عبدالله ابن عمر
الليث بن سعد
عبد الحميد ابن جعفر
أبو هريرة
أبيه
سعيد
رجل
سفيان
أبو يعلى
أبو هريرة
سعيد
ابن إسحق
يونس
البيهقي

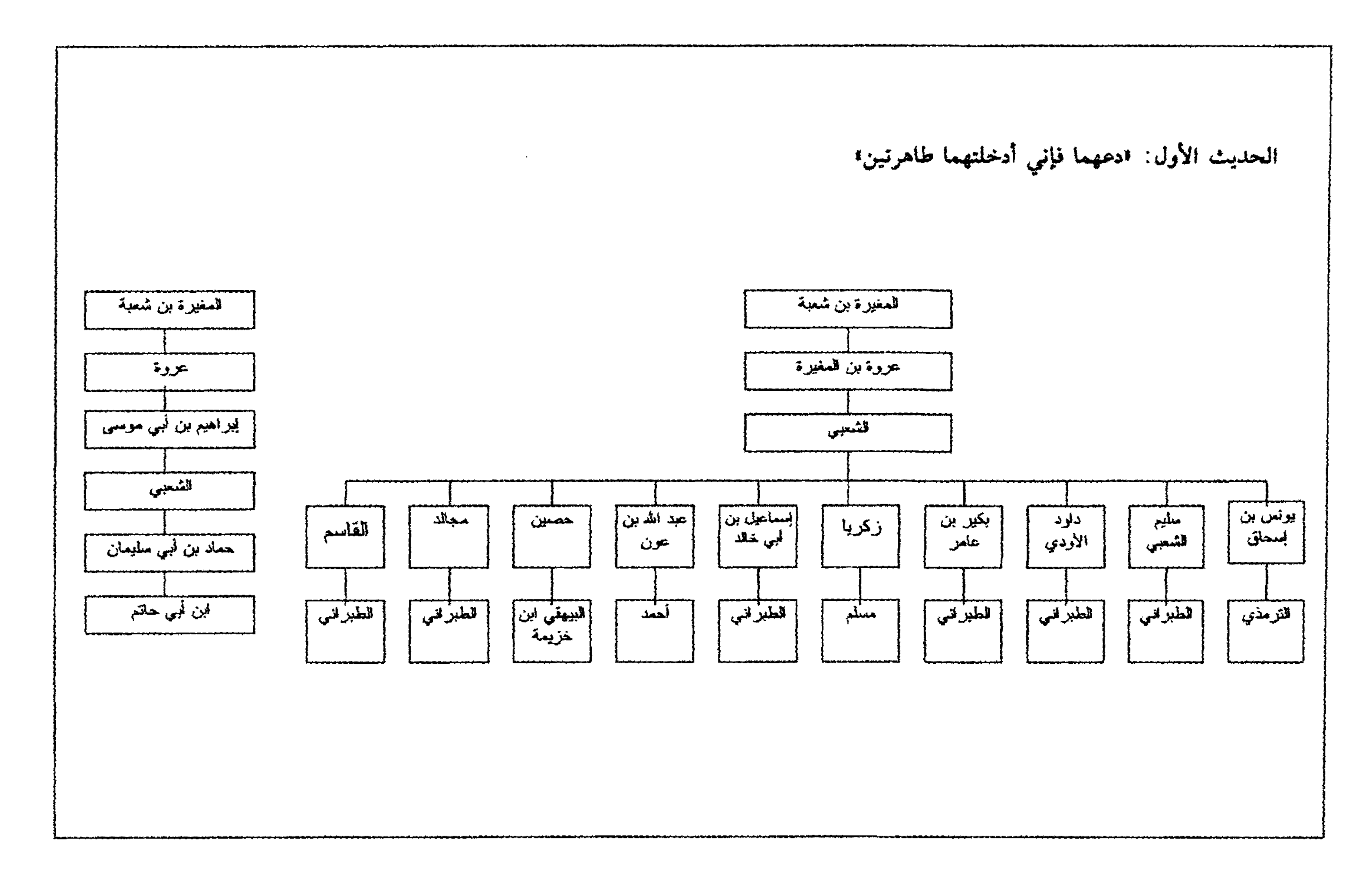

الحديث السادس عشر: «نهى النبي ﷺ عن المتعة يوم الفتح»
سبرة بن معبد
الربيع بن سبرة
عبد العزيز ابن عمر
البيهقي
عبد العزيز ابن الربيع ابن سبرة
البيهقي
مسلم
أبو فروة
الطبراني
عبد الملك ابن الربيع ابن سبرة
الطبراني
البيهقي
مسلم
عمارة ابن غزية
وهيب
وهيب
أبو النعمان
أحمد بن سعيد
مسلم
الطبراني
بشر بن فضل
البيهقي
مسدد بن مسرهد
فضيل بن حسين
ليث بن سعد
مسلم
عبد العزيز ابن عمر
أبي
عبد العزيز ابن نمير
مسلم
الزهري
سفيان بن عيينة
مسلم
معمر بن راشد
مسلم
صالح
مسلم
عمرو بن الحارث
ابن حبان
أيوب
الطبراني
يونس
الطبراني
عقيل
الطبراني
إسماعيل بن أمية
الطبراني
بحر السقاء
الطبراني
سبرة بن معبد
الربيع بن سبرة
عمر بن عبد العزيز
الزهري
جرير بن حازم
الطبراني
مسند عمر بن عبدالعزيز
إسماعيل بن أمية
أبو داوود
البيهقي

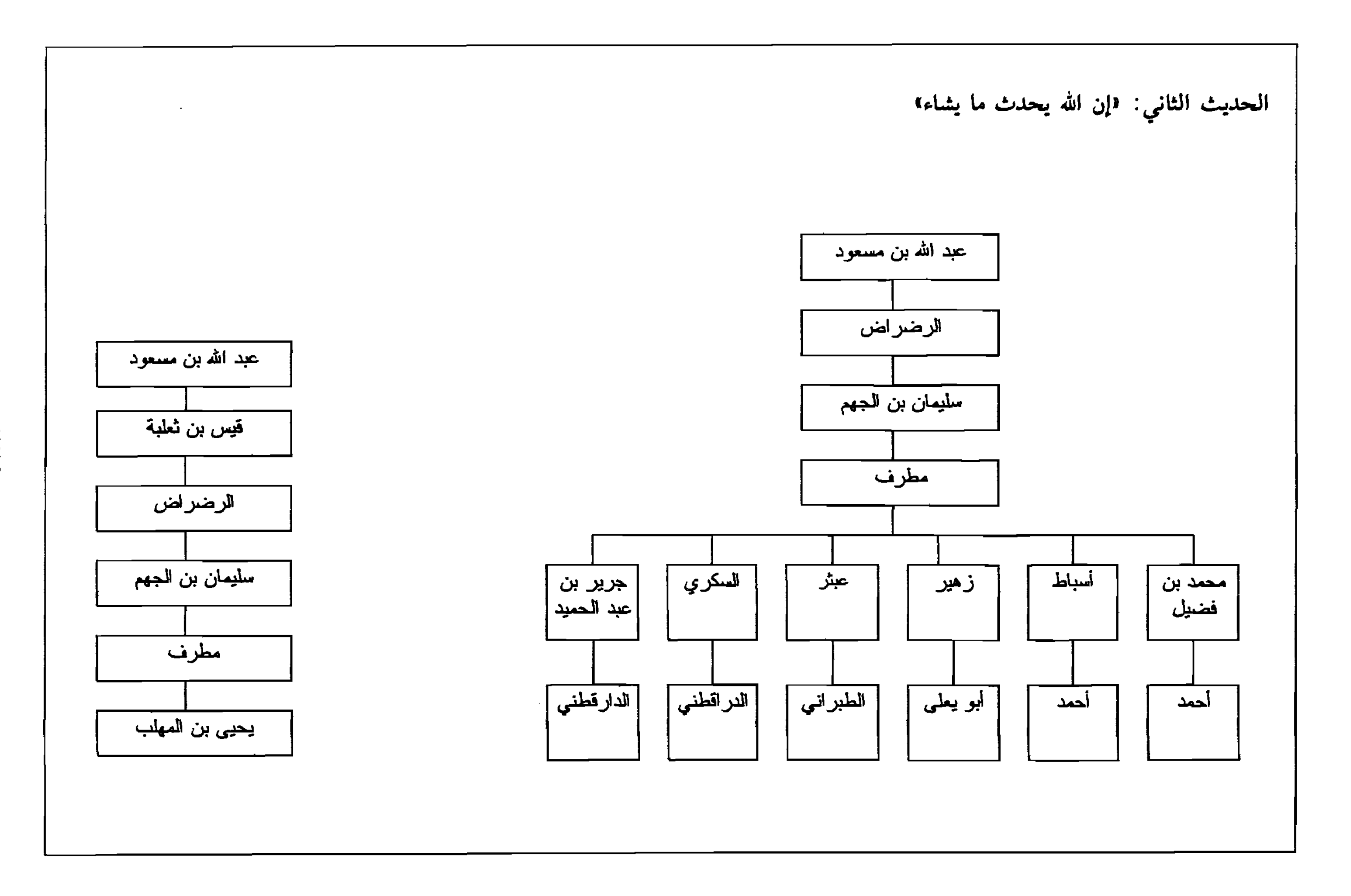




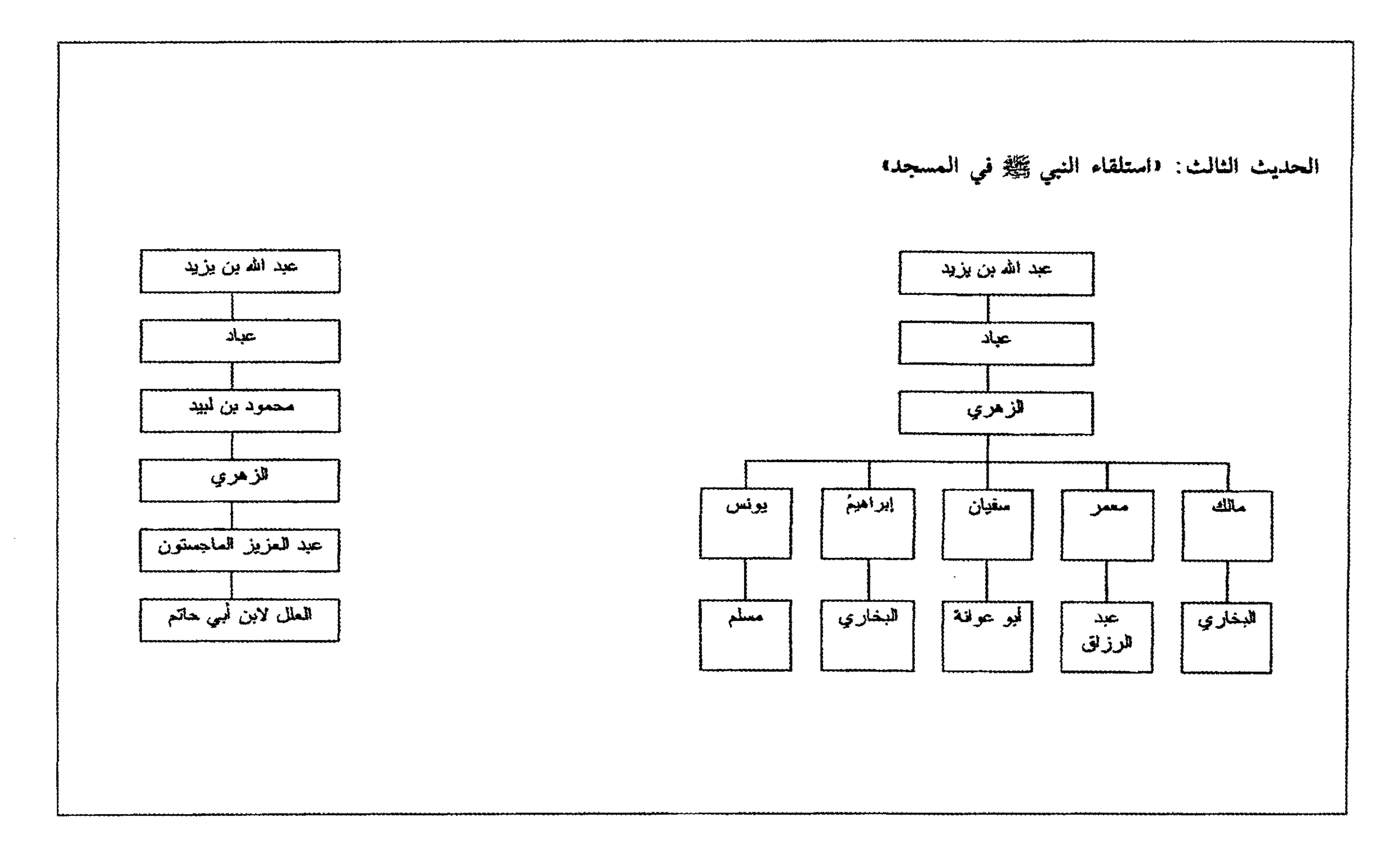
شجرات الأسانيد
للمبحث الثاني من الفصل الثاني

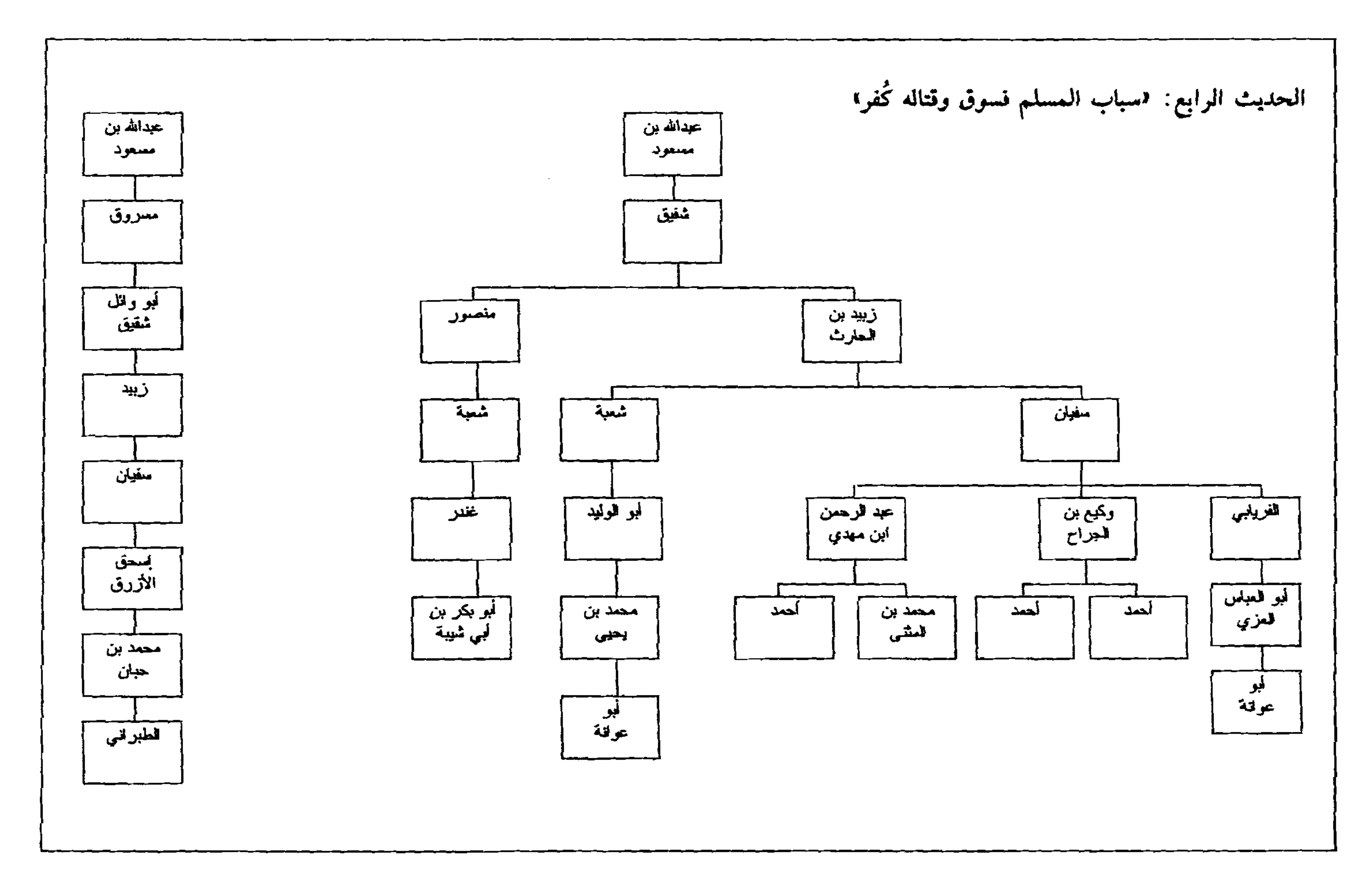
ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد
ولم يصرح العلماء بذلك

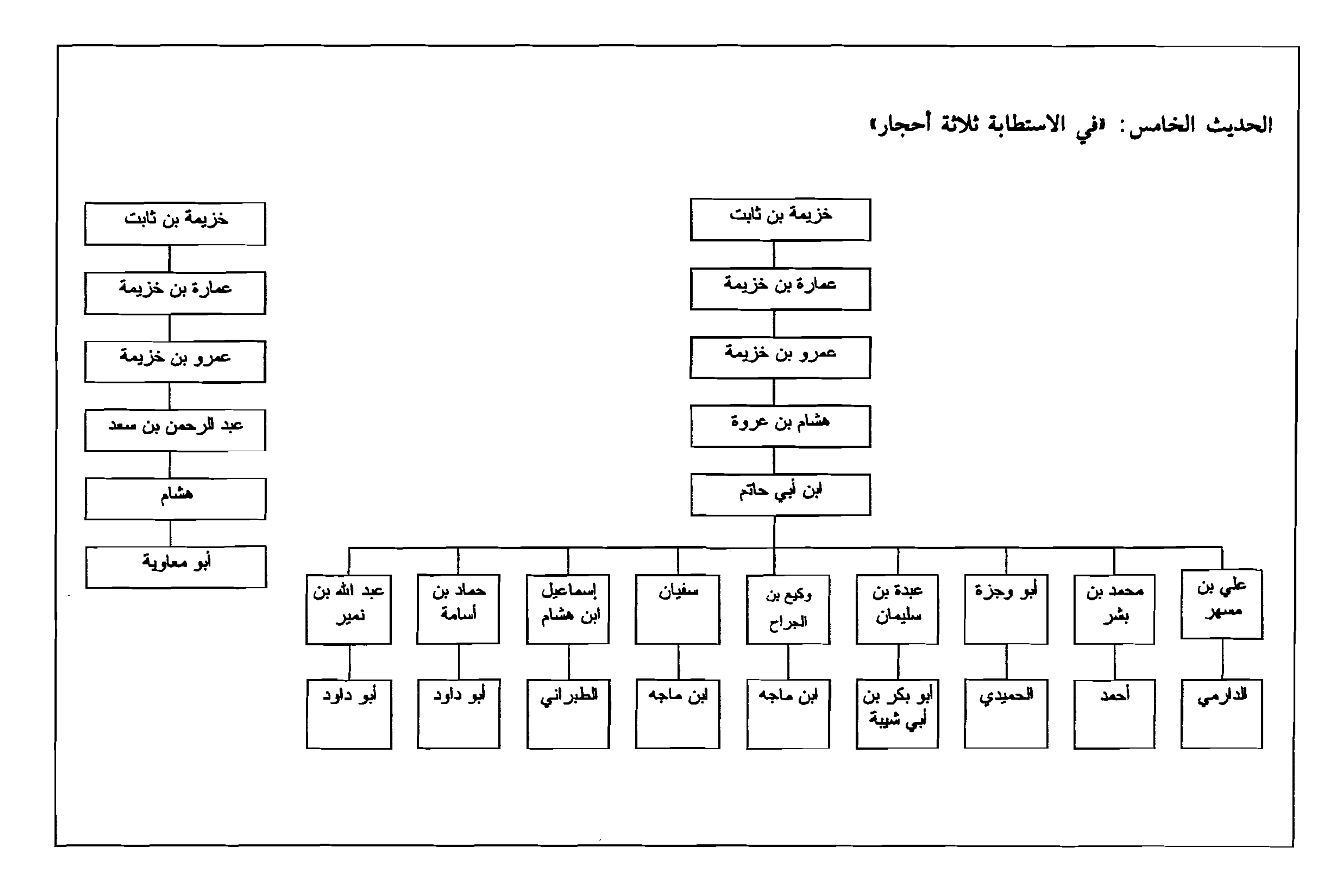

الحديث الأول: «دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين»
المغيرة بن شعبة
عروة بن المغيرة
الشعبي
يونس بن إسحاق
سليم الشعبي
داود الأودي
بكير بن عامر
زكريا
إسماعيل بن أبي خالد
عبد الله بن عون
حصين
مجالد
القاسم
الترمذي
الطبراني
الطبراني
الطبراني
مسلم
الطبراني
أحمد
البيهقي ابن خزيمة
الطبراني
الطبراني
المغيرة بن شعبة
عروة
إبراهيم بن أبي موسى
الشعبي
حماد بن أبي سليمان
ابن أبي حاتم


الحديث الثاني: «إن الله يحدث ما يشاء»
عبد الله بن مسعود
الرضراض
سليمان بن الجهم
مطرف
محمد بن فضيل
أسباط
زهير
عبثر
السكري
جرير بن عبد الحميد
أحمد
أحمد
أبو يعلى
الطبراني
الدراقطني
الدارقطني
عبد الله بن مسعود
قيس بن ثعلبة
الرضراض
سليمان بن الجهم
مطرف
يحيى بن المهلب

الحديث الثالث: «استلقاء النبي ﷺ في المسجد»




الحديث الرابع: «سباب المسلم فسوق وقتاله كُفر»
عبدالله بن مسعود
شقيق
زبيد بن الحارث
منصور
سفيان
شعبة
شعبة
الفريابي
وكيع بن الجراح
عبد الرحمن ابن مهدي
أبو الوليد
غندر
أبو العباس المزي
أحمد
أحمد
محمد بن المثنى
أحمد
محمد بن يحيى
أبو بكر بن أبي شيبة
أبو عوانة
أبو عوانة
عبدالله بن مسعود
مسروق
أبو وائل شقيق
زبيد
سفيان
إسحق الأزرق
محمد بن حبان
الطبراني

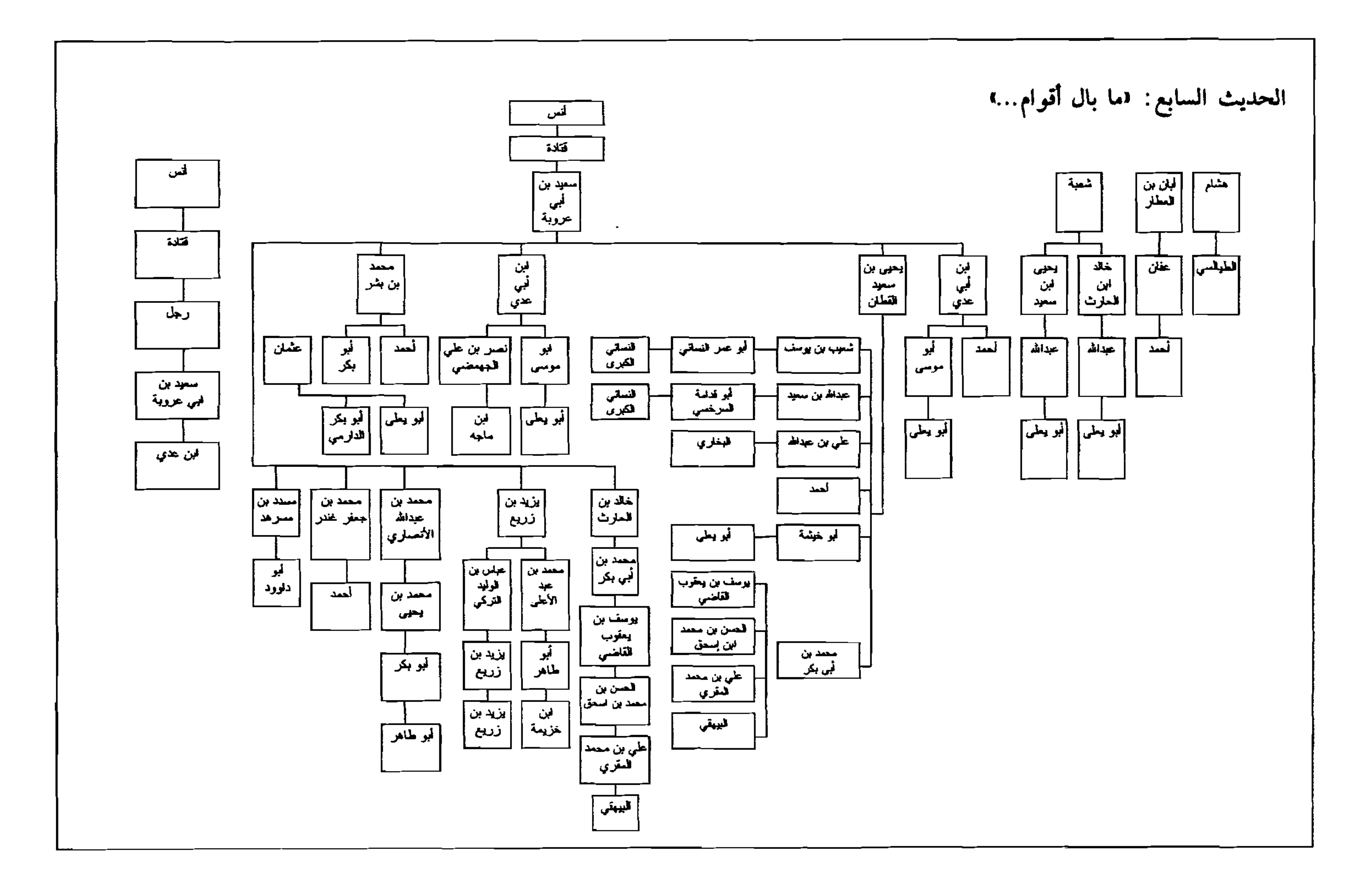

الحديث الخامس: «في الاستطابة ثلاثة أحجار»
خزيمة بن ثابت
عمارة بن خزيمة
عمرو بن خزيمة
هشام بن عروة
ابن أبي حاتم
علي بن مسهر
محمد بن بشر
أبو وجزة
عبدة بن سليمان
وكيع بن الجراح
سفيان
إسماعيل ابن هشام
حماد بن أسامة
عبد الله بن نمير
الدارمي
أحمد
الحميدي
أبو بكر بن أبي شيبة
ابن ماجه
ابن ماجه
الطبراني
أبو داود
أبو داود
خزيمة بن ثابت
عمارة بن خزيمة
عمرو بن خزيمة
عبد الرحمن بن سعد
هشام
أبو معاوية

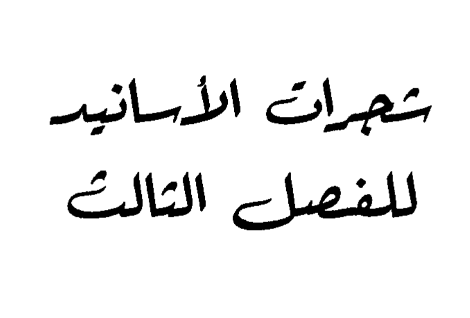
الحديث السادس: «لا عليكم ألا تفعلوا ما كتب الله عز وجل خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون»

أبو سعيد الخدري
أبو الوداك
مجالد - علي بن أبي طلحة - يونس بن عمرو
الحميدي - مسلم - أحمد

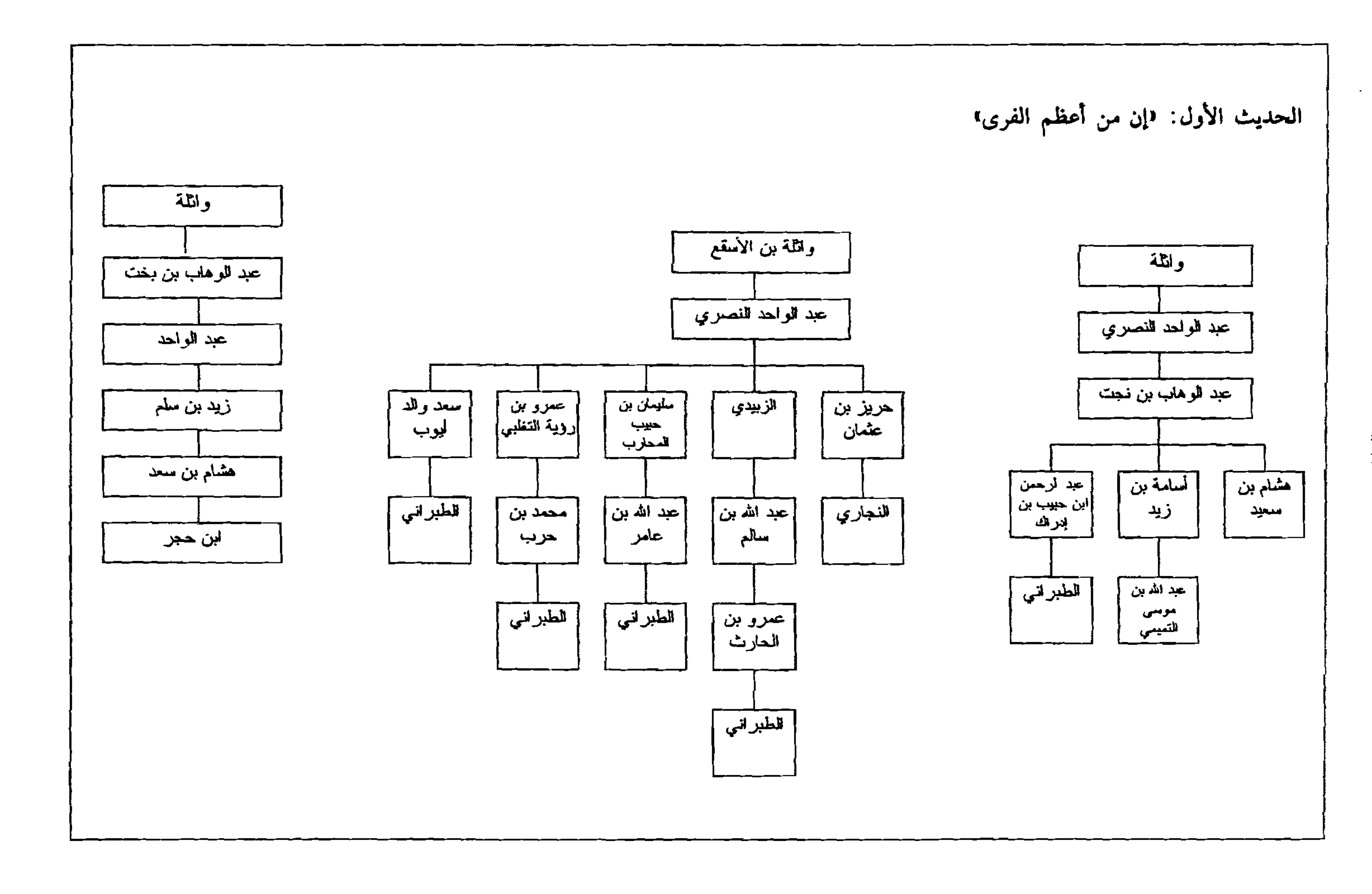
أبو سعيد الخدري
أبو الوداك
أبو إسحق السبيعي
سفيان الثوري - عمرو بن عبيد - مطرف بن طريف - شعبة بن الحجاج
أحمد - أحمد - أبو عوانة - الطيالسي

أبو سعد الخدري
أبي الوداك
رجل
أبو إسحق السبيعي
الترمذي


الحديث السابع: «ما بال أقوام...»
هشام
الطيالسي
أبان بن العطار
عفان
أحمد
شعبة
خالد ابن الحارث
عبدالله
أبو يعلى
يحيى ابن سعيد
عبدالله
أبو يعلى
أنس
قتادة
سعيد بن أبي عروبة
ابن أبي عدي
أحمد
أبو موسى
أبو يعلى
يحيى بن سعيد القطان
شعيب بن يوسف
أبو عمر النسائي
النسائي الكبرى
عبدالله بن سعيد
أبو قدامة السرخسي
النسائي الكبرى
علي بن عبدالله
البخاري
أحمد
أبو خيثمة
أبو يعلى
محمد بن أبي بكر
يوسف بن يعقوب القاضي
الحسن بن محمد ابن إسحق
علي بن محمد المقري
البيهقي
ابن أبي عدي
أبو موسى
أبو يعلى
نصر بن علي الجهضمي
ابن ماجه
محمد بن بشر
أحمد
أبو بكر
عثمان
أبو يعلى
أبو بكر الدارمي
خالد بن الحارث
محمد بن أبي بكر
يوسف بن يعقوب القاضي
الحسن بن محمد بن اسحق
علي بن محمد المقري
البيهقي
يزيد بن زريع
محمد بن عبد الأعلى
أبو طاهر
ابن خزيمة
عباس بن الوليد التركي
يزيد بن زريع
يزيد بن زريع
محمد بن عبدالله الأنصاري
محمد بن يحيى
أبو بكر
أبو طاهر
محمد بن جعفر غندر
أحمد
مسدد بن مسرهد
أبو داوود
أنس
قتادة
رجل
سعيد بن أبي عروبة
ابن عدي



ما لم يثبت أنه المزيد في متصل الأسانيد


الحديث الأول: «إن من أعظم الفرى»
واثلة
عبد الواحد النصري
عبد الوهاب بن نجت
هشام بن سعيد
أسامة بن زيد
عبد الرحمن ابن حبيب بن إدراك
عبد الله بن موسى التميمي
الطبراني
واثلة بن الأسقع
عبد الواحد النصري
حريز بن عثمان
الزبيدي
سليمان بن حبيب المحارب
عمرو بن روية التغلبي
سعد والد ليوب
النجاري
عبد الله بن سالم
عبد الله بن عامر
محمد بن حرب
الطبراني
عمرو بن الحارث
الطبراني
الطبراني
الطبراني
واثلة
عبد الوهاب بن بخت
عبد الواحد
زيد بن سلم
هشام بن سعد
ابن حجر

الحديث الثاني: «حديث سنة الجلوس في التشهد»

أبو حميد الساعدي

عباس بن سهل

محمد بن عمرو بن عطاء

عيسى بن مالك عن محمد

البيهقي

ابن حبان

أبا حميد

محمد بن عمرو بن عطاء

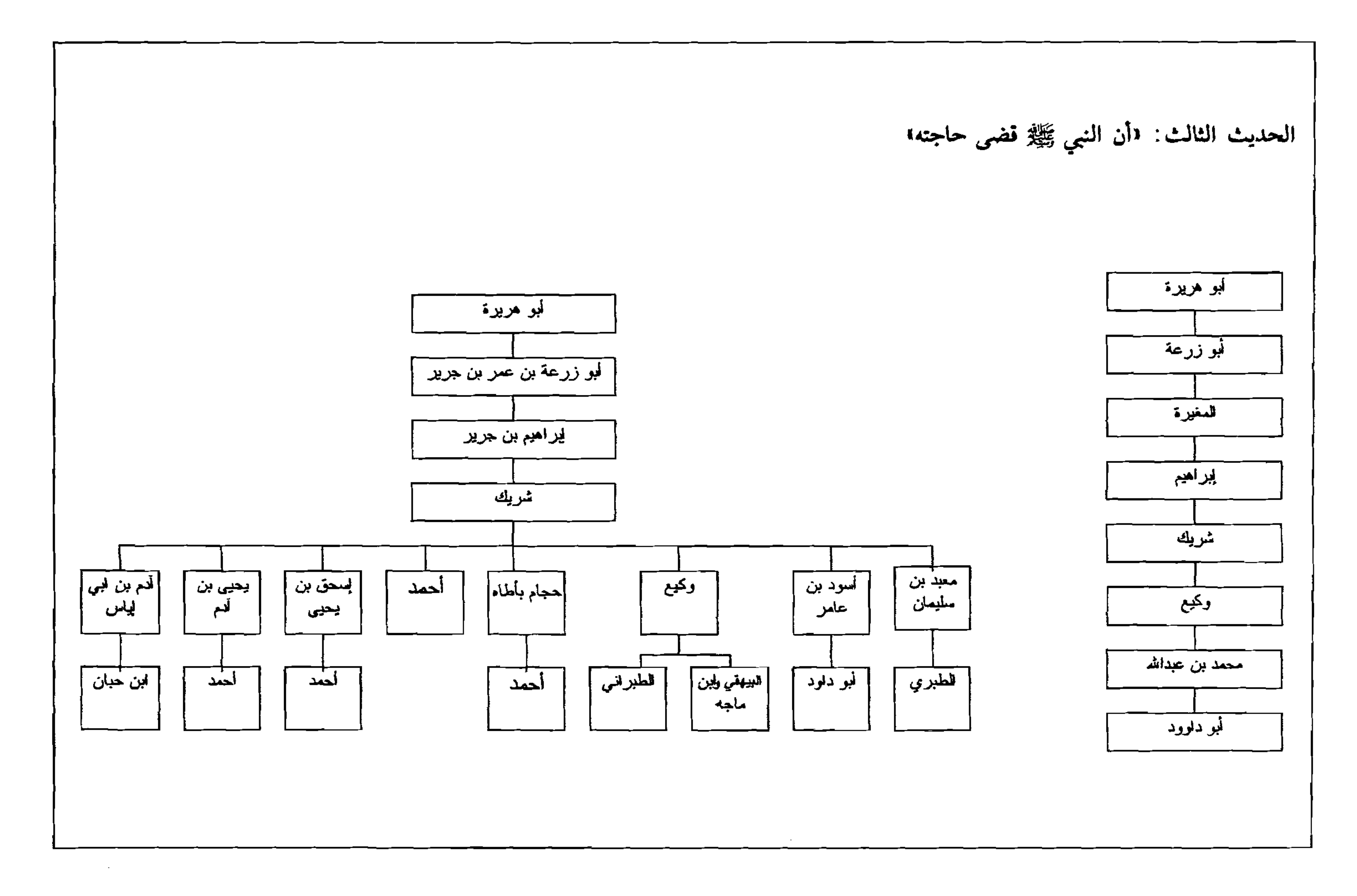
عبد الحميد بن جعفر

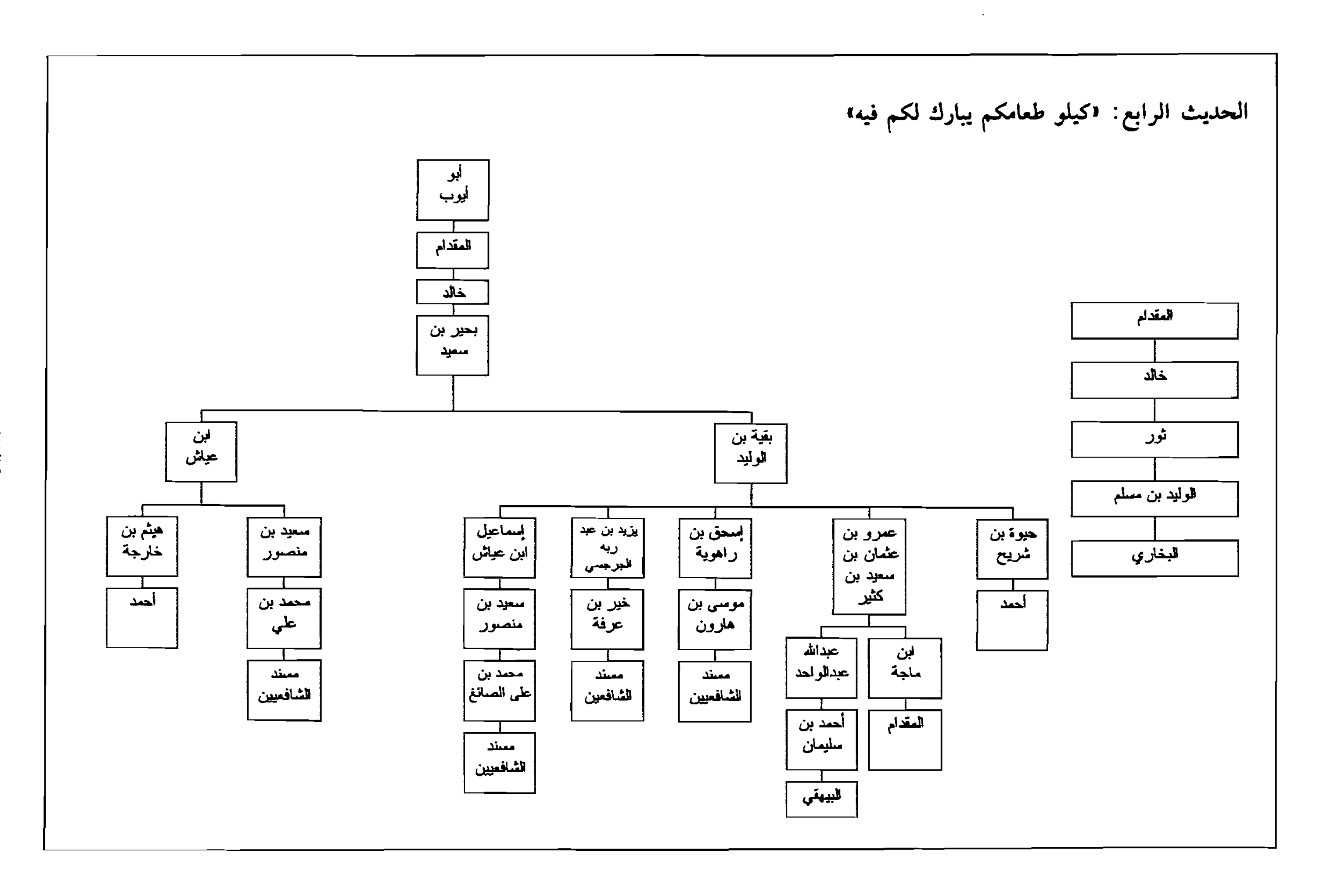
أبو عاصم

محمد بن عمرة بن صلحلة

يزيد بن أبي حبيب

الحديث الثالث: «أن النبي ﷺ قضى حاجته»




الحديث الرابع: «كيلو طعامكم يبارك لكم فيه»
أبو أيوب
المقدام
خالد
بحير بن سعيد
بقية بن الوليد
ابن عياش
حيوة بن شريح
أحمد
عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير
ابن ماجة
المقدام
عبدالله عبدالواحد
أحمد بن سليمان
البيهقي
إسحق بن راهوية
موسى بن هارون
مسند الشافعيين
يزيد بن عبد ربه الجرجسي
خير بن عرفة
مسند الشافعين
إسماعيل ابن عياش
سعيد بن منصور
محمد بن على الصائغ
مسند الشافعيين
سعيد بن منصور
محمد بن علي
مسند الشافعيين
هيثم بن خارجة
أحمد
المقدام
خالد
ثور
الوليد بن مسلم
البخاري





قائمة المصادر والمراجع

- آبادي، محمد شمس الحق العظيم، **عون المعبود**، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الأزدي، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، إعداد وتعليق عزت الدعاس، نشر محمد علي السيد حمص، ط١ ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.
- الأزدي، محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- الأزدي، عبد الغني بن سعيد بن علي (ت٤٠٩هـ)، **أوهام الحاكم**، تحقيق مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة النار، الزرقاء ـ الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- الأصبهاني الراغب، (ت٤٢٥هـ)، **معجم مفردات القرآن الكريم**، تحقيق صفوان عدنان دار القلم، دمشق، الدار الشامية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
- الأبناسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب (ت٨٠٢هـ)، **الشذا الفياح في علوم ابن الصلاح**، تحقيق أبي عبد الله محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- الأهدل، حسن محمد مقبولي، **مصطلح الحديث ورجاله**، مكتبة الجيل، صنعاء، ط٣، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
- البخاري، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل، (ت٢٥٦هـ) **التاريخ الصغير**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
- البخاري، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل، (ت٢٥٦)، **التاريخ الكبير**، تحقيق هاشم الندوي دار الفكر.
- البخاري، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، دار الفيحاء، دمشق، دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

- البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت٢٩٢هـ)، **المسند**، تحقيق محفوظ الرحمٰن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، لبنان ط١، ١٤٠٩هـ.
- البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير شاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- إبراهيم، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن (ت٨٢٦هـ)، **تحفة التحصيل في أحكام رواة المراسيل**، تحقيق عبد الله نوارة، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى** وفي ذيله الجوهر التقي لابن التركماني (ت٧٤٥هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، (الدكن) الطبعة١، ١٣٤٤هـ.
- الترمذي، محمد بن سورة (ت٢٩٧هـ)، **الجامع الصحيح**، ج١، ٢، تحقيق أحمد شاكر، ج٣، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ج٤، ٥، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الترمذي، محمد بن سورة (ت٢٩٧هـ)، **العلل الكبير**، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمان ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- التهانوي، ظفر أحمد عثمان، **قواعد علوم الحديث**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة دار السلام، القاهرة، ط٦، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- ابن الجارود، داوود، **المنتقى**، متن كتاب عون المكدود، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- الجزائري، طاهر الدمشقي **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (ت٢٥٩هـ)، **أحوال الرجال**، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٤٠٥هـ.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمٰن، محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **الجرح والتعديل وتقدمته**، تحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية كبير، أباد الدكن ـ الهند، ط١.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمٰن، محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **علل الحديث**، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- الحاكم، محمد بن عبد الله، **المستدرك على الصحيحين**، وبهامشه التخليص، للذهبي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
- الحاكم، محمد بن عبد الله، **معرفة علوم الحديث**، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه مع ترجمة المصنف، السيد معظم حسين، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٧٣هـ.
- ابن حيان، محمد بن حيان بن أحمد، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حيان**، ترتيب الأمير ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٦٨م.
- ابن حيان، محمد بن حيان بن أحمد، **الثقات**، المجمع العلمي حيدرآباد ـ الهند، ط١، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
- ابن حيان، محمد بن حيان بن أحمد، **المجروحين من المحدثين**، طبع بالمطبعة العزيزية، حيدرآباد ـ الهند، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م، المثنى بتصحيحه ونشره والتعليق عليه الحافظ عزيز بك القادري والنقشبندي.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق عادل الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **تعليق التعليق**، تحقيق سعيد بن عبد الرحمٰن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار ـ بيروت، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية ـ الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة إبراهيم الزيق عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق عبد العزيز بن باز دار الفكر، بيروت ـ لبنان ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **لسان الميزان**، تحقيق عادل أحمد وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق مسعود عبد الحميد ومحمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- حمادة، فاروق، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، مكتبة المعارف، الرباط، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- الحميدي، عبد الله بن الزبير، **المسند**، تحقيق حبيب الله الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، **الصحيح**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
- الخشت، محمد عثمان، **مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه**، مكتبة القرآن، القاهرة.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**. دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق أحمد عمر هاشم دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، **الإلزامات والتتبع**، تحقيق عبد الرحمٰن مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٩٦م.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، **السنن**، تحقيق مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض ـ المملكة العربية السعودية ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بهرام، **السنن**، دار الكتب العلمية، بيروت، نشرته دار إحياء السنة النبوية.

- ابن دقيق العيد، تقي الدين، **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، **تذكرة الحفاظ**، تحقيق زكريا عميرات منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، **الكاشف في معرفة من له رواية من الكتب الستة**، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية المملكة العربية السعودية ـ جدة.
- الذهبي، محمد بن أحمد، **المغني في الضعفاء**، تحقيق الدكتور نوار الدين نمير، مطبعة البلاغة دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد البيجاوي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.
- الرامهرمزي، أبو الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلالة **أمثال الحديث**، تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، **المسند**، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي. مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ ـ١٩٩١م.
- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمٰن بن أحمد، **شرح علل الترمذي**، تحقيق همام سعيد مكتبة المنار الأردن ـ الزرقاء، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- الزيلعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف، **نصب الراية لأحاديث الهداية**، تحقيق إدارة المجلس العلمي ومحمد عوامة، دار القبلة، السعودية، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري، **الطبقات**، دار صادر ـ بيروت.
- سعيد، محمد رأفت، **مهارة التخريج وعلوم الحديث**، مكتبة الأقصى، الدوحة قطر، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

- السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمٰن، **ألفية في علوم الحديث**، تحقيق أحمد شاكر دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.
- السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمٰن، **تدريب الراوي شر تقريب النواوي**، تحقيق عرفان عبد القادر، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
- السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمٰن، **طبقات الحفاظ**، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
- الشيباني، أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- الشيباني، أحمد بن حنبل، **المسند**، تحقيق سمير طه المجذوب، وعلي حسن الطويل، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- الشيباني، أحمد بن حنبل، **مسند الشاميين**، مؤسسة قرطبة، مصر.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد الكوفي، **المصنف**، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشيد الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري، **علوم الحديث**، تحقيق أنور الدين عنتر، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، تحقيق محمود الطمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، العراق ووزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٣٩٧هـ.
- الطحان، محمود، **تيسير مصطلح الحديث**، مكتبة المعارف، الرياض، ط٧، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- طوالبة، محمد عبد الرحمٰن، **الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه**، دار عمار، الأردن ـ عمان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

- الطيالسي، سليمان بن داود الفارسي، **المسند**، دار المعرفة، بيروت.
- عباد، الصاحب بن إسماعيل، **المحيط في اللغة**، تحقيق محمد حسن آل ياسين عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، **الاستيعاب**، تحقيق علي بن محمد البخاري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط٣، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، **معرفة الثقات**، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- ابن عدي، عبد الله بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق سهيل زكار يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، **التقييد والإيضاح، لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط٤، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- العقيلي، محمد بن عمرو، **الضعفاء الكبير**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- العلائي، صلاح الدين بن خليل بن كيكلدي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٨م.
- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، **المسند**، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الغزاوي، يحيى مختار، **المبسط في علوم الحديث**، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الفاسي، محمد بن عبد القادر بن علي، **شرح منظومة ألقاب الحديث**، تحقيق محمد خطفر الشيرازي، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، مركز الأقلم البخاري، صادق آباد باكستان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الفيروزآبادي، مجد الدين، **القاموس المحيط**، دار الحديث، القاهرة، مصر.

- القاري، علي بن سلطان محمد، **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، تحقيق محمد نزار تميم وهيثم نزار، دار الأرقم، بيروت ـ لبنان.
- القزويني، محمد بن يزيد بن حاجة، **سنن ابن ماجه**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة العلمية، بيروت.
- القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر، **مسند الشهاب**، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- ابن كثير، إسماعيل بن شهاب، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق أحمد شاكر المسمى بالباعث الحثيث، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- ابن المديني، علي بن عبد الله، **علل الحديث ومعرفة الرجال**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي، حلب، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
- المزي، أبو الحجاج يوسف، **تحفة الأشراف معرفة الأطراف**، صحيحة علق عليه عبد الصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- المزي، أبو الحجاج يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٦، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
- المطيعي، محمد نجيب، **تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية**، مطبعة حسان، القاهرة.
- ابن معين يحيى، **التاريخ**، تحقيق أحمد محمد نور سيف، السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق عبد الله الجديع، دار فواز، السعودية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، **لسان العرب**، مكتب تحقيق التراث. دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن الصغرى**، المجتبى، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق عبد الغفار البنداري، سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
- النسائي، أحمد بن شعيب، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

- النووي، محي الدين، **المنهاج شرح صحيح مسلم الحجاج**، تحقيق خليل مأمون شيما دار مؤيد، الرياض، ط٢ ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، **التميز** تحقيق مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض، السعودية، ١٣٩٥هـ.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، **الجامع الصحيح**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، **الكنى والأسماء**، تحقيق عبد الرحيم القشقيري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

- الواعظ، عمر بن أحمد، **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى، **المسند**، تحقيق حسين سليم أحمد، دار المأمون للتراث. دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

فهرس الموضوعات

-OOOOOOOOOOOOOOOOOO-

الموضوع	الصفحة



Al-Mazeed in Mutasel Al-Asaneed

Theoretical and practical study

Prepared by:
Sameera Mohammed Salameh Amr
Supervised by:
Professor yaser Al-Shamali

Thanks for Allah Al Mighty and Peace be on his prophet.

The subject «Al-Mazeed» is one of the significant topic in Al-Hadeeth studies. It is connected with other types of Al-Hadeeth which are concealed in its origins. This study is to show accurately the meaning of Al-Mazaeed and its causes and eradicate the ambiguity with other idioms.

It is divided into two sections:

No. One: The theoretical study

I showed what is meant by Al-Mazeed and its causes and the ways to know what is meant by it. I ended this section by illustrating that in the second section I showed the relationship between Al-Mazeed in Al-Elal science and to show the difference compared with «Al-Morsal Al-Khafi» and the increases of confidence and I ended it with a study of Al-Mazeed for Al-Bukhari and Muslem.

The second section: The applicable study (Practical Study)

I offered this study in three sections:

1. al-Mazeed in Book Albukhari and Muslem
2. Which is mentioned by the religious teachers or not.

3. and which is said that it is from Al-Mazeed but it's not proved.

I ended my thesis with the conclusions of the applicable and theoretical studies.

Knowing the reliable definition of

1. Al-Mazeed in Mutasel Al-Asaneed for one more narrator wrongly.
2. al-Mazeed is a strong relation with Al-Elal science.
3. The difference is very distinguished if it is compared with other idioms it is an increase on the base of island.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com